

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

انتفاء الأصل اللغوي في الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن للنحاس في ضوء النظرية التوليدية التحويلية

إعداد الطالب

ضرغام أحمد جعفر القراله

بإشراف

الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجــة

الماجستير في اللغة العربية(دراسات لغوية)/قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبّر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى ناظريَّ أمي وأبي

من وجدتهم الجدار عندما تعصف الريح، وظل الجدار وقت أن تشتعل الشمس.

إلى أخواتي وإخوتي

من وجدتهما الجدار في تماسكه، والوفاق مزروعا بداخله.

إلى زوجتي

التي كان لقوة جدار صبرها بث طاقة العزيمة والإرادة بداخلي.

إلى محمد ولينا

من وجدت بجدارية ضحكهم معنى الحياة

إليهم أهدي هذه الرسالة

وإلى الذين واجهوا الريح بأجسادهم، وأوقدوا شمسا من دمائهم، وتجاوزوا الجدار أمنحهم هذه الرسالة

الشكر والتقدير

أشكر الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

كما أشكر الدكتور عادل بقاعين

والدكتور فايز المحاسنة

والدكتور عمر أبو نواس

فهرس المحتويات

الملخص

انتفاء الأصل اللغوي في الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن للنحاس في ضوء النظرية التوليدية التحويلية

ضرغام القراله

جامعة مؤته، 2014

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الشاهد الشعري في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ودراسة تراكيبة الداخلية، ورؤية إمكانية توافقه مع النظرية التوليدية التحويلية، وبهذا نحدد التمركز في هذا البحث إلى سعيه في إيجاد نقطة فاصلة توقف الحديث عن نظرية الأصل اللغوي، عن طريق عرض التراكيب النحوية المعتمدة على الشاهد الشعري في كتاب إعراب القرآن للنحاس إثباتا أو نفيا، وزيادة على ذلك تبرز قصور بعض الدراسات التي تناولت النظرية وتطبيقها على قواعد اللغة اعتمادا على الشاهد الشعري.

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الشاهد الشعري ويعرض قول النحاس فيه، ورأي قواعد اللغة وتطبيقها عليه من خلال أقوال علماء اللغة فيه، ثم عملت على تحليل هذه الشواهد وبيان انتفاء الأصل من جهة النظرية التوليدية التحويلية(البنية العميقة والبنية السطحية).

وجاءت الدراسة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، أما الفصل الأول " فبين الأصل والنظرية" وجاء في أجزاء خمسة فعرضت فيه فكرة البنية العميقة، وبه أسير إلى الأصل اللغوي، معللا انتفاء الأصل اللغوي، عارضا مكونات القواعد التوليدية التحويلية، منتهيا إلى القواعد التحويلية. وفي الفصل الثاني انتفاء الأصل في العلاقات الإسنادية، وفي الفصل الثالث انتفاء الأصل في مكملات العلاقة الإسنادية، وفي الفصل الرابع الأخير عرضت انتفاء الأصل في أبواب أخرى.وأما الخاتمة فضمنتها خلاصة البحث وإيراد النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الموضوعات التي وقفت عليها الدراسة.

Abstract

The negation of the linguistic origin in the poetic proof in the book of Irab Al-Quran By Al-Nahas in the light of the Generative Transformational Theory.

Durgham Al-gralleh

Mutah university 2014

The study aims to discover the poetic proof in the book of Irab the Quran By Ibi Jafar Alnahas and study its intial structure and a vision of a possibility of agreement with the Generative Transformational Theory . And with this we could specify the centre of this search to find a border point to stop the speech about the origin linguistic “ the deep structure and the surface structure”
with showing the syntactic structure which depends on the poetic proof in the book of Irab Al-Quran By Al-Nahas either Negative or positive in addition to this it shows the lack of some studies that lake this theory and its applying on the language grammar depending on the poetic proof.

And the researcher followed the Analytic descriptive curriculum which describes the poetic proof and shows the Saying of Al-Nahas in and the opinion of the language grammar and its applications on.
Using the scientific language sayings in, Then I worked on Analysing these proofs, and shows its negation to the Generative Transformational Theory (the deep structure and the shallow structure).

And the study came with introduction, four semesters and ending, the first semester “ the origin and the theory” and it came it five parts, I showed in the idea of deep structure and with it, I walk to the linguistic origin and giving reasons of Negating the linguistic origin, I show the parts and ingredients of the Generative Transformational Theory, and finishing with the Transformational grammar, the following semester came applied and not as previous theoretical, I mentioned in the second semester Negation of the origin in the supporting relatives and the third semester The Negation of the Complements of the supporting relatives, and in the fourth semester I showed the negation of the origin in many chapteres.
The ending is a conclusion of the research and getting the results which the researcher has achieved using the subjects that the study stops in.

المقدمه:

الحمد لله رب العالمين، أهل أن يحمد وأهل أن يعبد، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد...

فالنحو طريقة لوصف اللغة وتقعيدها، ومما لا شك فيه أن العرب اعتنوا بلغتهم عناية فائقة، وكذا في نحوهم، فليس مبالغة أن يقولوا إن النحو نضج حتى احترق، ولا ادعاءً أن يتجاوز علمهم نظريات ترسو فوق السطح سرعان ما تتبخر وتتفتت أجزاؤها، وفي نقاط تبخرها يجتهد علماؤها في التغيير والتبديل والتحويل والتحوير لتثبيت شيء من عمقها، فيتركوه بعد إدراكهم لحقيقته، ويلهث وراءه آخرون لإثباته من سرابه.

ونحن في هذا البحث نحاول أن نطبق حلقة من حلقات النظرية التوليدية التحويلية، وهي البنية العميقة والبنية السطحية، إذ إن من الوظائف الرئيسية للتحويلية هي أن تقلب بنية عميقة مجردة تعبر عن محتوى الجملة إلى بنية سطحية ذات طابع مادي تبين شكل الجملة، على الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، وبيان انتفائه من جهة اللغة ومن جانب النظرية أيضا.

ولعلي وقفت جليا قبل كتابتي للبحث لمقولة " إن أي لغوي اليوم يقيس وصفه الفكري بالنظر إلى تشومسكي الذي يقال أنه أحدث ثورة في علم اللغة" . فقد كانت تغريني العبارة، فشكلت صدمتها كالعيون الزرقاء التي ما إن تبصرها لا تود مفارقتها، تزرع وتحصد في فكري، ألملم أفكاري وأنشر بين يديها كتاباتي، اقرأ عن ماضيها وما كتب عن جمال عيونها، إلا أن صلابة جدارها وحسن قوامها وبهاء طلتها، أرداني مثخنا بالجراح في ليلي، وغافلا عمن حولي في نهاري، منشغلا بما احتواني في داخلي، حتى وقعت عيني على جملة تذكر موت النحاس-رحمه الله-" فيقال إنه جلس على درج المقياس يقطع عروض الشعر، فسمعه جاهل فقال: هذا يسحر النيل حتى ينقص، فرفسه وألقاه في النيل، فغرق في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة"، أخذت "يسحر النيل حتى ينقص" بيدي، مضيت في طريقها، عرفتها وعرفتني، أحببتها وأحبتني، مشينا معا، هي جذري، وحنان أمي، شوقي معها لا يحده حد، ولا يباعد بيني وبينه أحد، كانت ضحكاتنا تنشر بهجتها في المكان وتغطي سكونه ونحن نقطع الجسر المؤدي إلى الضفة الأخرى، وعلى الجانب الآخر كانت تقف ذات العيون الزرقاء،

تذكرت لياليها، مسكت وأوثقت وأمعنت النظر بأصالة حبي، تبعتني ذات العيون الزرقاء، نظرت إليها ورأيت أن ما كان جمالا بعقلي وعلمي قد انتفى سحره.

هذا وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الشاهد الشعري في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ودراسة تراكيبه الداخلية، ورؤية إمكانية توافقه مع النظرية التوليدية التحويلية، وبهذا نحدد التمركز في هذا البحث إلى سعيه في إيجاد نقطة فاصلة توقف الحديث عن نظرية الأصل اللغوي(البنية العميقة والبنية السطحية)، عن طريق عرض التراكيب النحوية المعتمدة على الشاهد الشعري في كتاب إعراب القرآن للنحاس إثباتا أو نفيا، وزيادة على ذلك تبرز قصور بعض الدراسات التي تناولت النظرية وتطبيقها على قواعد اللغة اعتمادا على الشاهد الشعري.

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الشاهد الشعري ويعرض قول النحاس فيه، ورأي قواعد اللغة وتطبيقها عليه من خلال أقوال علماء اللغة فيه، ثم عملت على تحليل هذه الشواهد وبيان انتفائها اعتمادا على القواعد والضوابط التحويلية وعلى التفريع الذي وضعه مازن الوعر من جهة النظرية التي ينادي بها تشومسكي، أو انتفائه من جهة اللغة اعتمادا على القواعد التي وضعها أهل الإختصاص.

وجاءت الدراسة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، عرضت في المقدمة الإطار العام للدراسة من حيث الموضوع، والهدف الذي نسعى إلى تحقيقه، والمنهجية التي سلكها الباحث في سبيل إنجاز غرضها، وبما يتناسب مع مادتها ومقصدها.

أما الفصل الأول " فبين الأصل والنظرية" وجاء في أجزاء خمسة فعرضت فيه فكرة البنية العميقة، وبه أسير إلى الأصل اللغوي، معللا انتفاء اللغة، عارضا مكونات القواعد التوليدية التحويلية، منتهيا إلى القواعد التحويلية.

وأما ما تلا هذا الفصل فقد جاء في مجمله تطبيقيا لا كسابقه نظريا، فقد ذكرت في الفصل الثاني انتفاء الأصل في العلاقات الإسنادية، وفي الفصل الثالث انتفاء الأصل في مكملات العلاقة الإسنادية، وفي الفصل الرابع الأخير عرضت انتفاء الأصل في أبواب أخرى.

وأما الخاتمة فضمنتها خلاصة البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الموضوعات التي وقفت عليها الدراسة

الفصل الأول

بين النظرية التوليدية التحويلية والأصل اللغوي

1.1 فكرة البنية العميقة

قبل أن نشرع في طرح الأفكار التي تقوم عليها الدراسة وفقا لمبادئ النظرية التوليدية التحويلية وما يتعلق بفكرة البنية العميقة والبنية السطحية، نود أن نوجه القارئ إلى مفهوم علم اللغة فهو العلم الذي يدرس الظاهرة اللغوية في أبعادها الشكلية التركيبية وفي أبعادها الوظيفية(1) .

وهو أيضا العلم الذي يدرس اللغة دراسة علمية، وكلمة (علم) هنا ذات دلاله حاسمة، ولذا سنولي عناية خاصة لما يوضحه هذا المصطلح من دلالات خلال مناقشتنا لنظرية تشومسكي، غير أنه يمكن القول إن الدراسة أو الوصف العلمي هو الذي يعطي طريقة منهجية تقوم على أسس موضوعية بالإضافة إلى ملاحظات يمكن التحقق منها وإثباتها وكل ذلك في إطار نظرية عامة (2).

وقد ذكر عبابنة الشروط الأساسية الواجب توافرها لكي تكون أي دراسة دراسة علمية

1- الشمول: أي أن تكون النظرية الموضوعة قادرة على وصف الظاهرة المعنية في معظم أبعادها، ووجوهها المختلفة، فإذا ما وجدت بين أيدينا نظريتان، تصف كل واحدة منهما الظاهرة نفسها، فإن واحدة منهما قد تكون أفضل من الأخرى، من حيث أنها تصف وتفسر مقدارا أكبر من الحقائق المتعلقة بتلك الظاهرة.

---

(1) عبابنه، يحيى عبابنه، وآمنه الزعبي (2008)، **علم اللغة المعاصر**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ط1، ص 11.

(2) ليونز، جون ليونز، ترجمة وتعليق حلمي خليل (1985)، **نظرية تشومسكي اللغوية**، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ط 1، ص 39 .

2-الإتساق: أي أن لا تؤدي النظرية عند استعمالها في وصف الظاهرة اللغوية إلى تناقض في النتائج، بل يكون هناك توافق وانسجام واتساق ما بين الحقائق المختلفة، وما بين جزئيات الظاهرة المدروسة.

3-الصفة الاقتصادية: أي أن النظرية العلمية التي تعد أفضل من غيرها، هي التي تحاول أن تصف أكبر قدر ممكن من الحقائق وصفا صحيحا، بأقل قدر ممكن من المصطلحات والإجراءات المنهجية(1).

مشيرا إلى أنه ينبغي التركيز على هذه الأفكار الواردة في هذه الفقرة؛ لأنها ستمثل جوانب مهمة في إقامة الحجج والأدلة التي تنطلق منها هذه الدراسة. وقد ذكر تشومسكي في كتابة التراكيب النحوية، أنه من المألوف في فلسفة العلم إذا ما وضعت نظرية ما لكي تفسر الحالات الواضحة؛ فإن هذه النظرية نفسها يمكن أن تستعمل في تفسير الحالات غير الواضحة، وأن تشومسكي مؤمن بهذه الحقيقة حتى بالنسبة لعلم اللغة ولذا فان النحو التوليدي عنده نظرية علمية (2).
إذن فموضوع الدراسة هنا علمي؛ لأنه يبحث في اللغة على أنه علم من العلوم، ولعل من أعظم الأعمال التي سيظل تشومسكي يذكر بها دائما في ميدان علم اللغة هي الدقة الرياضية والأحكام التي صاغ بهما عملية الاختيار بين النظم المختلفة لوصف القواعد النحوية (3) .
وتحديد الموضوع العلمي يقف بداية على فرضية أساسية ينبغي للباحث أن يفسرها وتتلخص هذه الفرضية أن كل إنسان يتكلم لغة معينة قادر في كل آن، وبصورة عفوية على صياغة عدد غير متناه من جمل اللغة وتفهمها حتى ولو لم يسبق له أبدا لفظ أكثره أو سماعه، ويستطيع هذا الإنسان، بموجب ترعرعه في بيئته، أن يعبر، في كل لحظة، بهذه اللغة، باتباعه قواعد معينة ويستطيع أن يفهم، بالعودة إلى تلك القواعد نفسها عددا غير متناه من الجمل حين يسمعها أو يقرأها، في الحقيقة، لأول مرة،

---

(1) عبابنه، **علم اللغة المعاصر**، ص12،ص13.
(2) ليونز ، **نظرية تشومسكي اللغوية** ، ص89
(3)ليونز ، **نظرية تشومسكي اللغوية** ، ص 83

وليست مقدرة الإنسان هذه محدودة، أو على أساسها يتمكن في تقديرنا، من صياغة، وفهم العدد اللامتناهي من الجمل(1).

وإذ نضع مثل هذه التعريفات والفرضيات أمام القارئ لغاية أن نوصله إلى هدف البنية العميقة والسطحية ودورها في الفرضية إذ إنها موضوع الدراسة هنا .

فيجب اعتبار القواعد التي يطرحها الألسني كنظرية تفسيرية أن تقترح تفسير كيف أن متكلم اللغة موضوع البحث يفهم الكلام ويفسره ويكونه ويستعمله على نحو ما دون غيره*.

فالقدرة على الكلام ما هي إلا خصية طبيعية من خصائص النوع الإنساني لها أهميتها مثل السير أو الأكل، فإن الواقع يقرر لنا حقيقة تعتمد عليها وهي أن النوع الإنساني كله يستغل هذا الجهاز الفسيولوجي في الكلام، أو على الأقل فإن هذا الجهاز مهيأ وراثيا للقيام بهذا العمل.

وهذا يقودنا إلى معرفة ملامح اللغات الإنسانية، فقد ذكر تشومسكي أن هناك خاصيتين متميزتين للغة الإنسانية:

1- ثنائية التركيب: حيث نجد أن كل لغة تم درسها وفحصها لها مستويان من التركيب النحوي ويجوز لنا أيضا أن نفترض هذا في أي لغة سيقوم علماء اللغة بدراستها في المستقبل، أما المستويان فهما:

أ- المستوى الأول أو المستوى النحوي: وفيه نجد أن الجمل تتمثل وتتألف من وحدات كاملة المعنى (meaning full unit) نطلق عليها اسم الكلمات.

ب- المستوى الثانوي أو المستوى الفنولوجي: فنجد الجمل فيه تتألف وتتمثل في وحدات (units) هي في ذاتها بلا معنى ولكن تستخدم في التعرف على الوحدات

---

(1) زكريا، ميشال (1982)، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية)**، المؤسسة الجامعية للدراسات بيروت، ط1، ص63

* فقد نلاحظ من الفرضية أنه استخدم لفظة قواعد معينة كما استخدم قواعد محددة، ولكني لم أقرأ أنه استخدم قواعد متكافئة – لأننا نتحدث عن علم – وإننا نمثل اللغة بكل وجودها، ولا يتسع البحث لتحديد الفكرة ، ولكننا نطلقها كملاحظة ونعرج قليلا عليها في الفصل القادم .

الأولية أو ما يسمى بالكلمات وهذه الوحدات في أي لغة عبارة عن أصوات أو فونيمات (1) .

2- الإبداع: أي قدرة اللغة الإنسانية غير المحدودة وتعني بها الطاقة أو القدرة التي تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على إنتاج وفهم عدد كبير بل غير محدود من الجمل التي لم يسمعوها قط ولم ينطق بها أحد من قبل (2) .

وهو الذي يشكل المعرفة اللغوية المختزنة في أذهان أبناء اللغة، أو بكلمة أخرى هو مجموعة القوانين والعناصر الشكلية التي تكون الجهاز اللغوي التوليدي، وهذا الجهاز يتكون من العينات اللغوية الفعلية الأدائية (الأداء اللغوي)(3) .

إذا تقتضي دراسة اللغة وبطبيعة الحال، دراسة هذا التنظيم من القواعد الذي يتيح للإنسان تكلم اللغة وتفهم جملها والذي هو كائن ضمن مقدرته على استعمال اللغة في مظهرها الإبداعي الذي أشرنا إليه(4) .

فإذا ما اعتبرنا أن قواعد اللغة تكون تصور المعرفة المكتسبة أو أقله تؤلف مكونا أساسيا من مكونات هذه المعرفة، فإن الملكة اللغوية يمكن اعتبارها خاصية راسخة في الجنس الإنساني، ومكونا من مكونات العقل الإنساني وخاصية تحول الخبرة إلى قواعد(5).

هنا نصل إلى الغاية التي جاء الحديث السابق عنها وقد مثلها تشومسكي من خلال نظريته وتآلف فكره الديكارتي فيقول:

"إن البنية العميقة التي تحدد المعنى كما يؤكد الديكارتيون وهميبولد، مشتركة في كل اللغات وذلك ليس سوى انعكاس لأصول الفكر والقواعد التي تحول البنية العميقة إلى

---

(1) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص 49، ص 50 ، ص 51

(2)ليونز ، **نظرية تشومسكي اللغوية** ، ص 57

(3)عبابنه، **علم اللغة المعاصر**، ص61

(4)زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية)**، ص32

(5)زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية)**، ص 71

بنية سطحية تختلف من لغة إلى أخرى، إن البنية العميقة القائمة ضمن الكلام الفعلي والتي هي عقلية صرفه والتي هي تحمل المحتوى الدلالي العائد إلى الجملة "(1) .
هذا يقودنا إلى تحديد الدراسة وإلى تحديد الأصول التي يجب أن نتبعها لتطبيق هذه النظرية فهي انعكاس لأصول الفكر والقواعد.

2.1 الأصل اللغوي

ولنبدأ بتعريف الأصل: إذ لما كانت مفردة الأصل من المفردات عنوان هذه الدراسة فقد رأيت أن أذكر بعض ما ذكرته المعاجم عنها، فقد ذكروا أن الأصل أسفل كل شيء، وجمعه أصول، لا يُكسّر على غير ذلك ...، ويقال استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها، وأصَّلَ الشيء: قتله علما فعرف أصله، ورجل أصيل، ثابت الرأي عاقل، وقولهم لا أصل له ولا فصل؛ الأصل: الحسب والفصل اللسان(2) .
أما في الاصطلاح، فالأصل، بفتح الأول وسكون الصاد المهملة في اللغة ما يبنى عليه غيره من حيث إنّه يبتنى عليه، وقيل الأصل المحتاج إليه والفرع المحتاج، والأصل الحقيقية. وتعني أيضا الأحكام المطردة لما يكثر دورانه ويتكرر من القواعد والأحكام(3) .
وقد قامت مسائل النحو وقواعده على مقاييس وثيقة وأسس ثابتةٍ فيعرف الأنباري أصول النحو على أنها أدلته التي تفرعت عنها فروعه وأصوله (4)، وأصول النحو

---

(1)زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية)**، ص 76

(2)ابن منظور، جمال الدين بن أبي الفضل (711هـ) (د.ت). **لسان العرب**، عناية وتصحيح أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، وموسوعة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، ط3 ، أصل، ج 1/ ص 155 .

(3)التهانوي، محمد علي(1191)(1996) . **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان ، ط1 ، ج1 ، ص 214

(4) ابن الأنبا ري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن (577هـ)(1957). **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية (د.ط)، ص 80

علم يبحث فيه أولية النحو الاحتمالية من حيث أوليته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل (1) .

أما ابن يعيش فيعرف الأصل: عند أهل هذه الصناعة، -أي الصرف- عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، إلا أن يحذف من الأصل شيء لعلة عارضة، فإنه لذلك تقدير الثبات(2) .

يفهم من هذه النصوص السابقة والتعريف الاصطلاحي اتصال قضية الفرع بقضية الأصل، هذا وسنناقش قضية الأصل في اللغة والنظرية عند الحديث عن انتفاء الأصل في الباب القادم هذا من جهة، والجهة الأخرى التي أود أن أرجع القارئ إليها أننا لما تحدثنا عن اللغة أضفنا لها كلمة العلم ، وقلنا هي ذات دلالة حاسمة في هذا الموضوع *.

بعد هذا الحديث سننتقل إلى أدلة الأصول فأهمها:

1- **السماع أو النقل:**

وهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وهو أيضا أخذ اللغة عن الذين يوثق كلامهم، وهؤلاء عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة، بالنسبة إلى عرب الأمصار، وقبل نهاية القرن الرابع للهجرة، بالنسبة إلى الأعراب من أهل البادية (3) .

وقبل أن نشرع بذكر مصادر السماع لا بد لنا من نقف على الطريق الآخر مما قاله حلمي خليل لنمضي في منهجية بحثنا تعليقا على رأي التحويليين في كتاب ليونز "نظرية تشومسكي اللغوية" فقد قال:

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (911هـ)(1976). **الإقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، ص 35 .

(2) ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي (643هـ)(1973). **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة الوطنية بحلب، ص 108

* غاية الباحث من ذكر الأصول بيان كيف تعامل معها العرب القدماء في اللغة وكيف ستتعامل معها النظرية لكشف الثغرات .

(3)ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، ص81

" ومما يلفت النظر أن الدراسات اللغوية العربية القديمة، قد قامت على احترام اللغة المنطوقة وفي هذه الصدد يمثل مبدأ السماع الوسيلة المعتمدة عند علماء العربية في جمع المادة اللغوية ويحدد السيوطي (المزهر 59/1) بناء على هذه المبدأ الفرق بين عمل النحوي وعمل اللغوي فيقول" اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه " ومعنى هذا أن الأصل عندهم هو المادة اللغوية المسموعة والمنقولة مشافهة ورواية، ولذلك كان من البديهي أن يبدأ هؤلاء العلماء الدراسة اللغوية بدراسة المستوى الصوتي ولكن ذلك لم يحدث كما حدث عند علماء اللغة المحدثين ذلك لأن المسموع المروي غالبا ما كان يتحول إلى لغة مكتوبة ولذا يقال أن الكسائي قد استنفذ خمس عشرة قنينة من الحبر في كتابة ما سمعه من الأعراب ومعنى هذا أن عملية الملاحظة أو تصنيف الظواهر النحوية واللغوية وتحريرها علميا كانت تتم في مرحلة تالية لمرحلة السماع أي بعد التدوين والكتابة، ومعنى هذا أيضا أن علماء اللغة العربية على الرغم من وعيهم بأهمية اللغة المنطوقة عندما أخذوا في بحث المادة اللغوية بحثا علميا مجردا كانوا يعودون إلى النصوص المدونة المكتوبة ومن ثم لم تكن قيمة السماع والمشافهة من الناحية اللغوية ذات أثر واضح في الوضع العلمي للنحو العربي أو غيره من علوم اللغة العربية ومن ثم لم يكن النحاة يستطيعون من خلال التدوين للمسموع أن يبدأوا بدراسة النظام الصوتي للغة العربية كما فعل ذلك المحدثون (1) .

وعودة إلى مصادر السماع فهي القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر .

- **القرآن الكريم**

أجمع النحاة على الإجماع بالقرآن الكريم واختلفوا في أمر القراءات القرآنية التي تخالف قراءة الجمهور، وهي القراءة الشاذة وهي عند ابن جني ضربان: ضرب لا وجه

(1) ليونز ، **نظرية تشومسكي اللغوية** ، تعليق حلمي خليل في الحاشية ، ص42-43 .

للتشاغل به؛ لأنه عار من الصنعة، وآخر غمض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعول عليه، المولي جهة الاشتغال به ([1]) .

وأكتفي بمثال من الخصائص وهو تخريج ابن جني لقراءة حمزة لقوله تعالى " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ "(2) فيقول ابن جني وليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها أقرب وأخف وألطف؛ وذلك أن لحمزه أن يقول لأبي العباس إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء؛ لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر...(3).

وهنا نؤكد ما ذكره حلمي أن من الأسباب التي صرفت العرب عن الاهتمام بالدراسة الصوتية من حيث صلتها بالنحو واللغة أنهم وجدوا قراء القرآن الكريم وقد اعتنوا بالجانب الصوتي بهذا النص عناية لا مزيد عليها، يضاف إلى ذلك أن القراءات القرآنية متواترة بالتلقي الشفهي ولذا كان الدرس الصوتي للعربية جزءا أصيلا من التجويد الذي أولى إلى تحديد مخارج الحروف وصفاتها (4) .

- **الحديث النبوي لشريف**

اختلف النحاة في جواز الاحتجاج بالحديث لجواز روايته بالمعنى، ووقوع اللحن عن ناقليه ولكن ما ثبت أن بلفظه ومعناه عن الرسول صلى الله عليه وسلم فهو حجة. وقد أستدل ابن جني على زيادة الألف والنون في بعض الأسماء بقول الرسول صلى الله عليه وسلم عندما جاءه قوم من العرب، فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا نحن بنو غيّان،

---

(1)ابن جني، أبو الفتح عثمان(392هـ)،(1969).**المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود.عبدالحليم إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ج1، ص32

(2) سورة النساء ، آية (1)

(3)ابن جني ، أبو الفتح عثمان (392)(2007) . **الخصائص** ، تحقيق شريدة الشربيني ، دار الحديث – القاهرة ،(د، ط) . ج1 ، ص286 – ص287 .

(4) ليونز ، **نظرية تشومسكي اللغوية** ، تعليق حلمي خليل ، ص43

فقال: بل أنتم بنو رشدان(سنن ابن ماجه 2\1303)، ويعلق ابن جني على ذلك ويقول: "فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة إن الألف والنون زائدتان، واستشهد بهذا الحديث على أنه إيماء من الرسول صلى الله عليه وسلم والإيماء من مسائل العلة (1)*

- الشعر*

إن الاهتمام بالشعر قديم، وهو ديوانهم الذي سجل أمجادهم وأحسابهم، فقد ذكر أن سيدنا عمر رضي الله عنه قال: يا أيها الناس، عليكم بديوانكم لا تضلوا قالوا وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية ، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم(2) .

وكان الصحابة رضوان الله عليهم يستعملون أشعار العرب في تفسير ما ينغلق عليهم من القرآن الكريم. يقول ابن عباس: إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب (3). والاهتمام بالشعر قديم كما ذكرنا، ولكنه كان في بعض القضايا، إلا أن أمره قد توسع فأصبح مادة الاستشهاد في القضايا اللغوية وصار مدار الجواز والمنع يدور في فلكه، ولعل من أسباب هذا الخلاف أن النحاة قد قيدوا ما يعرف بعصور الاحتجاج بقيود أدت إلى قبول بعض الشعر في حين رفضت منه مع أن أصحابه يشهد لهم بالفصاحة وجزالة القول ومرد ذلك إلى أنهم لم يكونوا ينتمون إلى الفترة الزمنية التي حددها النحاة .

---

(1) ابن جني ، **الخصائص** ،ج1،ص251

* هذا مثال آخر بعد ذكر الشاهد من الآية القرانية ، والذي يجب أن ننظر إليه من زاوية أخرى وهي التي يريدها الباحث في كيفية تعامل القدماء مع اللغة بجميع صورها ، وقام بتقديم المثال ، والأمثلة في هذا الطرح كثيرة وعديدة .

* لم يذكر الباحث النثر وذلك لأن الدراسة تتمركز في بؤرة الشعر .

(2) القرطبي، أبو عبدالله محمد أحمد الأنصاري (471 هـ) (د.ت) . **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، دار الشعب، دمشق، ج10، ص 111.

(3)السيوطي، **جلال الدين عبدالرحمن (911هـ)(د،ت)،الإتقان في علوم القرآن** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة المشهد الحسيني، د،ط، ج2، ص 67

فالشعر ديوان العرب، وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم، ومنتهى حكمهم، به يأخذون وإليه يصيرون(1)، وقال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلَّه ولو جاءكم وافرا لجاءكم علمٌ وشعر كثير (2) .

وقال ابن سلّام: قال ابن عون عن ابن سيرين قال: قال عمر بن الخطاب: كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصحُّ منه (3) .

2- القياس *

فالقياس لغة التقدير، يقال: قاس يقيسه، قيسا وقياسا، و"اقتاسه وقيس إذا قدّره على مثال(4) .

واصطلاحا هو"حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول، في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صنعة الإعراب (5) .

وقيل: تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بأصل بجامع وقيل: هو اعتبار الشيء بشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة(6) .

---

(1) ابن سلام، محمد الجمحي (231هـ)(1980). **طبقات فحول الشعراء،** قرأه وشرحه: أحمد محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د،ط)، ج1، ص24

(2)ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء،** ج1، ص25

(3)ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء** ، ج1 / ص24

* وسنفصل الحديث عنه إذ سيمثل نقاط إرجاعية في الفصل القادم

(4)ابن منظور، جمال الدين بن أبي الفضل (711هـ) (د،ت). **لسان العرب،** مادة قيس، ج6، ص187

(5)ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو،** ص 45،46

(6)ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو** ، ص93

والقياس: هو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه كما قيل: إنما النحو قياس ويتَّبع(1) وقيل في حدّه: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب(2).
ولأهمية القياس وقوته قال ابن جني "واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد
النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" (3)
وهنا لا بد لنا من أن نستعرض أركانه:

أولا: الأصل (المقيس عليه) وهي النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الفصحاء
أما مصطلح المقيس عليه فكان يفهم من فحوى عبارات يقولها ابن جني نحو قوله "لا يسوغ القياس عليه"(4) و"لا تقيس عليه غيره"(5)، وأحيانا كان يجمع بينهما نحو قوله: قوله: "لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه"(6) .

وقد وضع ابن جني شروطا وأحكاما للأصل المقيس عليه منها

أ- ألا يكون الأصل مطردا في الاستعمال شاذا في القياس لذلك لا يجوز القياس على(استحوذ) و (استصوب)، يقول "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخذ أصلا يقاس عليه غيره(7) .

ب - ألا يكون المقيس عليه شاذا في السماع مطردا في القياس، فإن كان كذلك يكون تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وَذَرَ ووَدَعَ، لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل

---

(1)السيوطي، **الإقتراح في علم أصول النحو**، ص 89

(2)السيوطي، **الإقتراح في علم أصول النحو** ، ص 89

(3) ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص115

(4)ابن جني، **الخصائص** ، ج1، ص100

(5)ابن جني، **الخصائص** ، ج1، ص118

(6)ابن جني، **الخصائص** ، ج1، 100

(7)ابن جني، **الخصائص** ، الصفحة نفسها

نظيرهما نحو (وزن) و (وعد) لو لم تسمعهما(1) و(وذر و ودع) لم يرفضهما القياس ومع ذلك لا يقاس عليهما "فكما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا"(2).

ج – ألا يكون المقيس عليه مما يحتمله القياس ولم يرد به السماع، وهذا الشرط عند كلام ابن جني في القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز، لأنها لم يسمع فيها وذلك، كقولة تعالى "بسم الله الرحمن الرحيم" فالسنة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين، إعراب اسم اللّه سبحانه وتعالى، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها، نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه، كأن يقرأ (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعا على المدح ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعا عليه، ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني(3). فكل ذلك ذلك يحتمله القياس، ولكنه لا يقاس عليه؛ لأنه لم يسمع .

د– أن يكون المقيس عليه مستحكم العلة، فإن كان غير مستحكم العلة فلا يقاس عليه، من ذلك ما يخرج تنبيها على أصل بابه ، نحو استحوذ ، وأغيلت المرأة ،.... ولا يقاس هذا ولا ما قبله ، لأنه لم يستحكم علته، وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا.

هـ – ليست الكثرة شرطا في المقيس عليه فقد يقاس على القليل وغيره أكثر(4) .

ثانيا: النوع(المقيس)

وهو المحمول على كلام العرب تركيبيا أو حكما(5) .

ويشمل(المقيس) كل ما نحمله على النصوص اللغوية أو على كلام العرب؛ لإنه إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال(6)

---

(1)ابن جني، **الخصائص** ، ج1، ص99

(2)السيوطي، **الإقتراح في علم أصول النحو**، ص93

(3) ابن جني، **الخصائص** ، ج1، ص399

(4)ابن جني، **الخصائص** ، ج1، ص144 ، 145

(5) الزبيدي، سعيد جاسم (1997). **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1 ، ص25

(6)ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، ص98

واستعمل ابن جني مصطلح (المقيس) في إجابة أبي علي عندما سأله :"أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذا من كلامهم "(1) .

ثالثا: العلة: وبها تتضح علاقة المقيس عليه بالمقيس؛ أي علاقة الأصل بالفرع وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه(2) .

رابعا : الحكم : وهو إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا والحكم العقلي إثبات أمر إلى لآخر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع، وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز(3) .

والحكم هو ثمرة عملية القياس الناتجة عن إلحاق المقيس(الفرع) بالمقيس عليه (الأصل). وقد قسم النحاة الأحكام النحوية إلى ستة أقسام متأثرين في ذلك بتقسيم الفقهاء :

1- واجب، كرفع الفاعل ونصب المفعول.

2- ممنوع، كنصب الفاعل ورفع المفعول؛ أي ما كان ضد الواجب.

3- حسن، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط الماضي.

4- قبيح، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط الماضي.

5- خلاف الأولى، كتقديم الفاعل في نحو " ضرب غُلامه زيدا ".

6- الجائز على السواء، كحذف المبتدأ أو الخبر أو إثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له(4) .

---

(1)ابن جني، **الخصائص**، ج1 ، ص360

(2) أبو المكارم، علي (2006)، **أصول التفكير النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص111 .

(3)الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1094هـ) (1998)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط2 ، ص380، ص381.

(4) السيوطي ،**الإقتراح في علم أصول النحو** ، ص44

<u>3- الإجماع</u>

وهو أحد أصول اللغة المختلف فيها، والمراد به إجماع نحاة أهل البلدين: البصرة والكوفة(1). وبعبارة أخرى إجماع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستثقال. وأيضا إجماع العرب هو أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه(2).

4-**<u>استصحاب الحال</u>**

فهو عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه، لانعدام المغير، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول(3)، وبعبارة أخرى هو استدامة إثبات ما كان ثابتا أو نفي ماكان منفيا؛ أي بقاء الأمر على ما كان عليه ما لم يوجد ما يغيره.

3.1 انتفاء الأصل

نبحث في معنى نفى في اللغة، "نفى الشيء نفيا نحاه وأبعده يقال نفى الحاكم فلانا أخرجه من بلده وطرده، ونفيت الحصى عن الطريق ونفى السيل الغثاء ويقال نفت السحابة ماءها أسالته وصبته وجحده وتبرأ منه وأخبر أنه لم يقع، والريح التراب نفيا ونفيانا أطارته، وعليه يكون معنى انتفى ابتعد يقال نفاه فانتفى وانتفى الرجل ابتعد عن وطنه مطرودا ويقال انتفى شعره تساقط وانتفى الشجر من الوادي انقطع أو انعدم و من الشيء تبرأ منه وتنصل(4)

ونناقش الآن انتفاء الأصل اللغوي، فلا خلاف بين الدارسين أن النحو العربي الذي تدرج وتطور واستقر قد أسس كما ذكرنا على طرح من الشواهد التي تم الحصول عليها عن طريق السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، كانت لهذه الشواهد المرجعية

---

(1)السيوطي ،**الإقتراح في علم أصول النحو** ، ص83

(2)السيوطي ،**الإقتراح في علم أصول النحو** ، ص85

(3) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف (816هـ) (1952) . **التعريفات**، دار الشؤون الثقافية، بغداد – العراق، (د،ط)، ص34

(4) مصطفى،إبراهيم، وأحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، **المعجم الوسيط**،مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، ج2، ص807

الأولى في الاستناد إليها، فهي الأصول إذا تعارضت المسائل واختلفت الآراء، فاتجهت تلك الأصول إلى تقنين القواعد وتحديد معالمها في مساحة واضحة، خلت من الآراء الضعيفة.

أي أننا في هذه الحالة نقف بين أصلين فالأول يتمثل بأصول اللغة(السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال) والثاني يتمثل بالقواعد التي نتجت عن هذه الأصول .

أما نفي الشاهد فهو على خلاف الأصل، لأن الأصل أن يكون لكل مسألة شاهد، ومن هنا وضع علماء النحو العربي قاعدة" أن المثبت مقدم على النفي"، ودلالة النفي دليل على صورة من صور التحقيق للمسائل التي اتصفت بالضعف في مقاييس القبول والرفض، والسبب في تقديم المثبت على النفي أن النافي ينفى لجهل أو نسيان أو غيرهما (1).

ونورد في هذا الحديث مثالين

فقد نفى بعض النحويين استدلال من يقول: إن الهمزة حذفت في خير وشر، في باب اسم التفضيل لكثرة الاستعمال، أما ابن السراج فقد عزا السبب في الحذف إلى دليل الأصل فقال ومثله مررت برجل خير منه أبوه وشر منه غلامه، لأن أصل "خير وشر" أخير وأشرر، فهذا من باب أصول النحو.

أما من ناحية نفي الأصل لمخالفته أدلة القواعد النحوية فمثالها خلاف أهل الكوفة والبصرة في تقديم الفاعل، فاستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأي كلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنه إذا قلت "زيد قائم" وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب .

---

(1) القاسمي، خير الدين فتاح عيسى القاسمي، **نفي الدليل في أصول النحو وقواعده**، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد7، العدد3، لسنة 2012، ص5

واستدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب في نحو قول الزباء

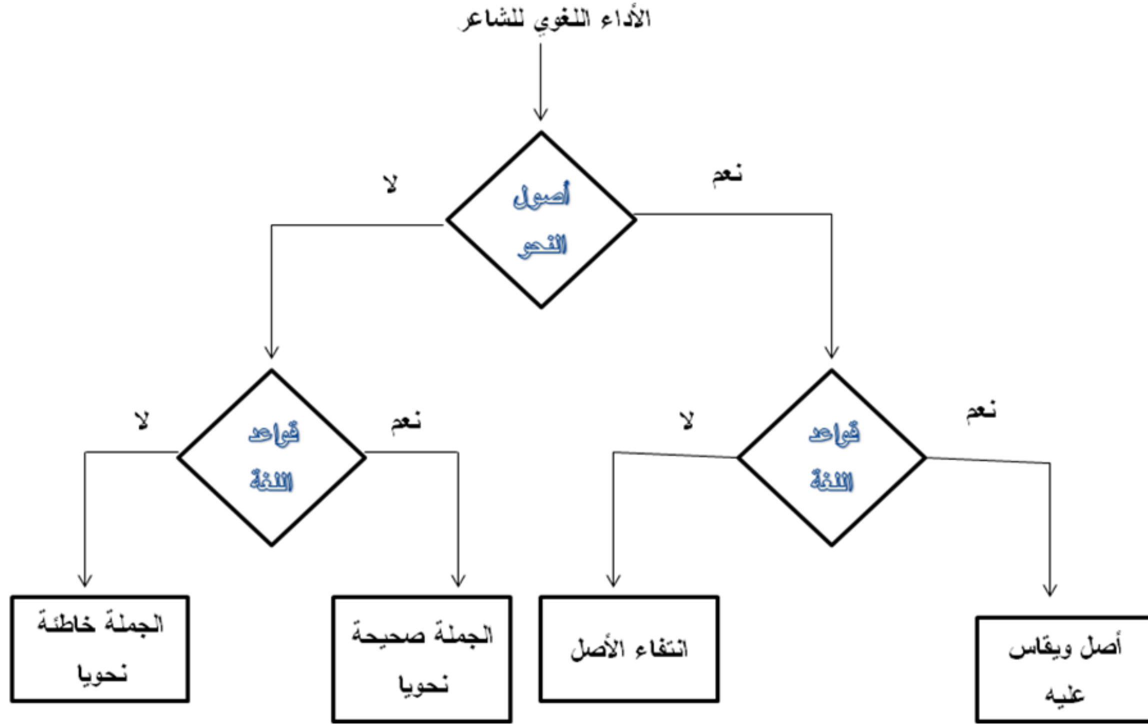
مَا للجمالِ مَشْيُها وئيداً أجندلاً يحملن أم حديدا

في رواية من روى مشيها مرفوعا، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشى: فاعل تقدم على عامله وهو وئيدا الآتي ومشى مضاف إليه والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووئيدا: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها.

والراجح عند الجمهور أن الاسم في نحو: زيد سافر مبتدأ ولا يعرب فاعلا، ولكن يجب أن نفرق هنا بين المقصدين الأول: المقصد الإعرابي، فالقواعد التي وضعها النحاة تحتم أن يكون الفعل المتأخر جملة خبرية عن الفاعل والثاني: المقصد الوصفي للجملة وهو الظاهر إذ لا فاعل غير الاسم المتقدم(1).

فبعد أن درست مفهوم انتفاء الأصل بالنسبة إلى رأي العلماء القدامى أراه يمر بالمراحل الآتية

(1) القاسمي، **نفي الدليل في أصول النحو وقواعده**، ص5- 10



إجراء عملية منطقية تكون الإجابة عنها (نعم او لا)

ناتج التنفيذ

اتجاة المرور

(شكل 1)

كما نشاهد في المخطط السابق فإن مرحلة الإدخال تبدأ من الأداء اللغوي للشاعر وهي التي تشكل المرحلة الأولى، ثم تعرض على عملية اتخاذ القرار وهي عملية منطقية وتتمثل "بأصول اللغة" أي يكون بداخلها السؤال الآتي: هل الأداء اللغوي للشاعر الذي تم إدخاله نابع من أصول اللغة–التي تحدثنا في الفصل الماضي عنها–؟ وعملية اتخاذ القرار تكون "بنعم" أو "لا"، فإذا كانت الإجابة "نعم"، فسيدخل مرة أخرى في عملية منطقية وعملية اتخاذ قرار جديد تتمثل بالسؤال عن قواعد اللغة بعد أن تم تعيين

هذا الأداء كأصل من أصول اللغة، أي هل الأداء المعين كأصل من أصول اللغة خاضع للقواعد التي تم تحديدها من قبل علماء اللغة؟ فإذا كانت الإجابة "نعم" فإن هذا الأداء المعين كأصل من أصول اللغة ومتوافق مع قواعدها فهو "أصل ويقاس عليه" وهذه العبارة تأتي في مربع لتشير إلى أنها منتج ومستخرج من العمليات السابقة وليست عملية إجرائية منطقية، وأما إذا كانت الأجابة ب"لا" فسيحدث انتفاء الأصل كما هو في المخطط ولا نصل إلى هذا المربع إلا إذا كان الأداء أصلا من أصول اللغة وغير خاضع لقواعد اللغة، هذا بالنسبة إلى الشق الأيمن في حال الإجابة أن الأداء هو أصل من أصول اللغة.

وأما الشق الأيسر، فإذا لم يكن أصلا من أصول اللغة، فسيدخل أيضا إلى مرحلة أخرى من مراحل اتخاذ القرار بعد أن تم تعيينه بأنه ليس أصلا من أصول اللغة، ووعملية اتخاذ القرار تتمثل بسؤاله هل الأداء اللغوي المدخل والذي هو ليس بأصل من أصول اللغة يتوافق مع قواعد اللغة فإذا كان متوافقا كانت النتيجة " الجملة صحيحة"، ولا تظهر النتيجة" الجملة خاطئة" إلا في حالة أن يكون الأداء ليس من أصول اللغة كما أنه غير خاضع لقواعد اللغة.

هذا بالنسبة للغة وأهلها، أما النظرية التوليدية التحويلية فطبقا لما نادى به تشومسكي في نظريته الأصلية، فإن كل جملة مكونة من مستويين من حيث التركيب النحوي، وهما البنية العميقة والبنية السطحية، فأما البنية العميقة فتتمثل في راسم أركان الجملة الذي يحتوي على الوحدات المعجمية التي تتولد عن طريق قواعد المكون الأساسي، ثم تتحول إلى تراكيب سطحية عن طريق قواعد المكون الأساسي، ثم تتحول إلى تراكيب سطحية عند تطبيق عدد معين من القواعد التحويلية، مما يعني أن البنية العميقة تقوم بدور المدخل للمكون الدلالي، وأما البنية السطحية، فتقوم بدور المدخل الفنولوجي(1).

إن نظرية تشومسكي ذات اعتماد رئيسي على النحو فهي تضع كل القدرة التوليدية للقاعد على المستوى النحوي(2)

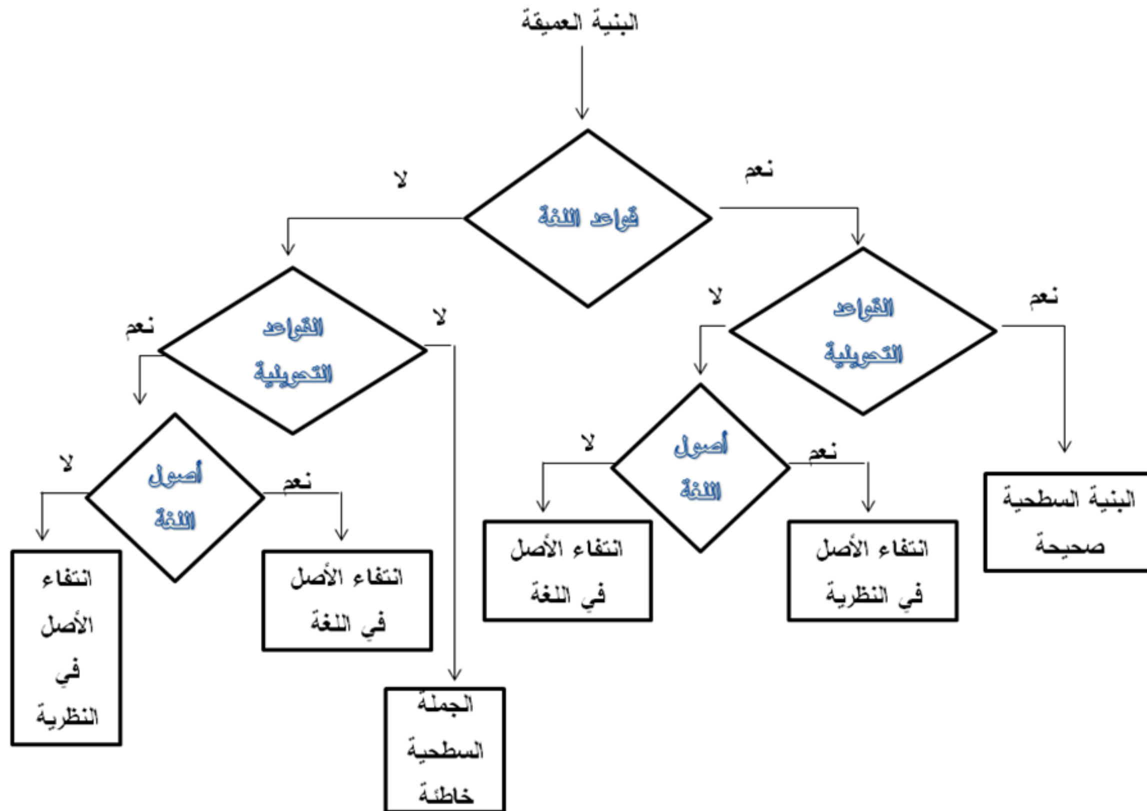
---

(1) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص180

(2) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص181

كما أن من الأمور التي ميزت النحو التحويلي التوليدي منذ البداية قضية الجانب العقلاني كما ذكرنا في شرح فكرة البنية العميقة، ويبتدأ هذا من قول تشومسكي " أننا في الحقيقة لا نتعلم اللغة، وإنما قواعد اللغة التي تنمو في عقولنا"(1)

إذن نرى أن الأساس الذي يحكم الأصول في النظرية هي البنية العميقة، فإذا ما اتفقت مع قواعد اللغة وأصولها فهي صحيحة وغير ذلك يشكل نفيها،إن مثل هذا الحديث يمكن تمثيله كالآتي



(شكل 2)

كما نشاهد في المخطط السابق فإن مرحلة الإدخال تبدأ من البنية العميقة وهي التي تشكل المرحلة الأولى، ثم تعرض على عملية اتخاذ القرار وهي عملية منطقية وتتمثل

---

(1)عبابنه، **علم اللغة المعاصر**، ص131

"بقواعد اللغة" أي يكون بداخلها السؤال الآتي: هل البنية العميقة التي تم إدخالها تتشكل من قواعد اللغة؟ وعملية اتخاذ القرار تكون "بنعم" أو "لا"، فإذا كانت الإجابة "نعم"، فسيدخل مرة أخرى في عملية منطقية وعملية اتخاذ قرار جديد تتمثل بالسؤال عن القواعد التحويلية بعد أن تم تعيين هذه البنية العميقة بأنها خاضعة لقواعد اللغة وفي حال الإجابة عن هذا المَعِين "القواعد التحويلية" ب"نعم" تكون البنية السطحية صحيحة وهذه الإجابة كما ذكرنا تأتي فقط من أن البنية العميقة خاضعة لقواعد اللغة كما أن القواعد التحويلية متوافقة معها، وأما في حال كانت الإجابة ب"لا" فسندخل مرة أخرى في عملية منطقية تتمثل بالسؤال هل البنية العميقة تتمثل بأصل من أصول اللغة فإذا كانت الإجابة ب"نعم" فهذا سيشكل انتفاء الأصل في النظرية ، وفي حال كانت الإجابة "لا" سيشكل انتفاء الأصل في اللغة، هذا من جهة الشق الأيمن.

أما الشق الأيسر أي إذا كانت الإجابة عن قواعد اللغة بالنسبة إلى المدخل(البنية العميقة) "لا"، فستدخل مرة أخرى إلى مرحلة القواعد التحويلية وهي عملية منطقية ناتجها(نعم،لا)، فأما النتيجة"لا" فسيتشكل المربع"الجملة خاطئة" كنتيجة لها، وهذا يأتي من بنية عميقة غير متوافقة مع قواعد اللغة ولا مع القواعد التحويلية، وأما"نعم" فستدخل مرة ثالثة إلى عملية اتخاذ القرار تتمثل بالسؤال هل البنية العميقة أصل من أصول اللغة؟ والإجابة ب(نعم،لا)، فإذا كانت الإجابة "نعم" شكل لدينا انتفاء الأصل في اللغة، وإذا كانت الإجابة "لا" شكل لدينا انتفاء الأصل من جهة النظرية .

بقي سؤال وما زلت أجهد نفسي للوصول إلى حقيقته، فقد لاحظنا في الشكلين السابقين انتفاء الأصل بالنسبة للغة وللنظرية، ومن ثم فإن المكون الأساسي للغة هو الشاهد(كما هو أصل من أصول التقعيد)، والمكون الأساسي للنظرية هي البنية العميقة(ويتمثل بابن اللغة المثالي)، وهما من هنا ينبعان من مصدر واحد، نرجع إلى السؤال هل ابن اللغة المثالي هو الشاعر؟

سوف نفترض هذه الفرضية للسير في منهجية البحث، ولكننا نصطدم بجدار الضرورة الشعرية، وهنا نتجه إلى احتمالين

الأول منهما: أنه ليس ابن اللغة المثالي (وهذا مخالف لمنهجية الدراسة ولمنهجية النظرية)

والثاني أنه لا توجد ضرورة في الشعر (وقد ذكرها النحاة وأصحاب الاختصاص) ولعل الاستدلال مبني على أنه لا يمكن أن يكون هناك ابن لغة مثالي تعرف من خلاله الأصول والقواعد وفي الجانب الآخر نتوقف عند بعض الشواهد التي ذكرها ابن اللغة المثالي لنعدها ضرورة شعرية.

وحتى نوازن في المعادلة نقول أنه لا يوجد ابن لغة مثالي إلا أن يكون وحيا مرسلا(أخص اللغة العربية)، بحيث تكون خلاياه الداخلية وقدراته البيولوجية العقلية اللغوية تعطي كفاءة 100%، وأن الجميع الباقي يكون مقدار الكفاءة منخفضة وما دون ذلك، نستدل على ذلك أنك تستطيع أن تقرأ أي جملة في لغتك وتحكم على قائلها وقدرته أو على تأثيرها الداخلي والخارجي عليك، دون أن تكتب مثلها او حتى على نمطها.

إن مثل هذا الحديث وقول النظرية بابن اللغة المثالي الذي تتطابق أداءاته الفعلية مع النظام اللغوي الذهني العقلي المختزن عنده، لتقودنا إلى مسألة هامة أكيدة، وإلى حجة دامغة لا مجال لتركها وهي مسألة أن أصل اللغة أن تكون وقفية إذ لا حجة في هذه النظرية أن يكون قد ابتدعها أصحاب الحكمة أو أصحاب القول لأن درجة الكفاءة تكون أقل من ولا تساوي 100، ولعل المجال لا يتسع لي لطرح مثل هذه القضية ونقاشها بالتفصيل، ولكنها أراها تتوافق مع منهجية البحث مثلما أكاد أجزم أنها تتوافق مع النظرية التوليدية التحويلية.

فإذا ما تحضرت المادة الأصولية وعرفت وعرف جذرها قادنا هذا إلى تطبيق النظرية عليها، وقبل البدء لا بد من معرفة قواعدها .

فقد ذكرنا أن النظرية تطمح إلى وصف الظواهر فتشومسكي يتخطى هدف وصف اللغة باتجاه هدف تفسيرها وتحليل تركيب البنية اللغوية وتحولها من بنية إلى بنية أخرى، بالاستناد إلى حدس المتكلم ومعرفته الصحيحة بقواعد اللغة، فهذه المعرفة، بالذات هي التي يصر تشومسكي على دراستها فمتكلم اللغة هو موضوع الدراسة الألسنية من حيث هو قادر على إنتاج عدد لامتناه من الجمل .

وأنهي حديثي في الترابط بمثال يشير إلى التحديد الصارم للقواعد النحوية والشروط التي تعمل فيها، ولعل من الأفضل أن نشرح هذه الدلالة لمصطلح التوليد

بواسطة مثال بسيط من الرياضيات والحقيقة أن استعمال تشومسكي لمصطلح التوليد مأخوذ فعلا من الاستعمال الرياضي والآن لننظر إلى المعادلة الجبرية:

3س+3ص- ز

حيث نجد أن المتغيرات س،ص،ز يمكن تحديد قيمتها من خلال هذه المعادلة وذلك طبقا للعمليات الرياضية العادية بحيث تولد مجموعة من النتائج ذات قيم غير محددة، فمثلا إذا افترضنا أن س =3 ، ص=2 ، ز=5 فإذا عوضنا بهذه القيم في المعادلة السابقة تكون النتيجة 10 .

ولكن إذا افترضنا س=1، ص=3، ز=21 فان النتيجة في المعادلة السابقة تساوي -9 وهكذا تتغير النتيجة في كل مرة تختلف فيها قيم المتغيرات وبناء على ذلك نستطيع القول بأن النتيجة (10)، (-9) ،....... الخ هي جزء من مجموعة القيم التي يمكن تولدها هذه المعادلة ، فإذا جاء شخص آخر وطبق القواعد الرياضية تطبيقا صحيحا وحصل على نتائج مختلفة فحينئذ نقول إنه لا بد من ارتكاب خطأ ما، ولكننا لا نقول أن القواعد الرياضية غامضة أو غير محددة وبذلك نترك مجالا للشك في الطريقة التي ينبغي فيها تطبيق مثل هذه القواعد ومفهوم تشومسكي للقواعد النحوية يشبه هذا تماما، من حيث إنها لابد أن تكون محددة تحديدا صارما مثل القواعد الرياضية، أي أن تكون منطقية وذلك هو المصطلح الفني الذي يعد عن ذلك(1) .

فالأسس التي ترتكز عليها النظرية أن هناك تركيبات أساسية تشترك فيها اللغات جميعا وأن وظيفة القواعد التحويلية في هذه النظرية تحويل التراكيب العميقة إلى تراكيب سطحية وهي التراكيب المنطوقة فعلا ويسمعها السامع(2) .

وبمعنى آخر فإنها القواعد التي تضفي على كل جملة تولدها تركيبين : أحدهما باطني أساسي ، والآخر ظاهري سطحي وتربط التركيبين بنظام خاص (1)

---

(1) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص149

(2)ياقوت، أحمد سليمان (1922)، **في علم اللغة التقابلي**، دار المعرفة، الإسكندرية، ص27

4.1 مكونات القواعد التوليدية التحويلية

إن القواعد التوليدية والتحويلية تولد الجمل الصحية(2) دون سواهما بدقة وموضوعية، وهي قواعد تجريدية بمعنى(عقلية رياضية)، فهي تتعامل مع اللغة من خلال تنظيم القواعد، هذا التنظيم بمقدوره توليد أو تعداد جمل اللغة والغرض منها الربط بين الصوت والمعنى، أو الشكل الظاهري والمعنى العميق له، ويتم التحليل من خلال مكونات ثلاثة هي(3) :

أ – المكون التركيبي أو النحوي

ب – المكون الدلالي

ج – المكون الصوتي الفونولوجي

والجدير بالذكر أن المكون التركيبي هو المسئول عن توليد أو تعداد اللغة وتكوينها، كما انه يصف البنية العميقة للجمل ويعدد عناصرها المؤلفة، في حين إن المكونين الصوتي والدلالي تفسيريان، وعليه سأتحدث عن المكون التركيبي بشيء من التفصيل؛ لما له من علاقة مباشره بموضوع البحث .

المكون التركيبي :

يتألف هذا المكون من مكونين هما : المكون الأساسي generative component المكون التحويلي transformational component

أولا: المكون الأساسي أو التوليدي(4) :

هو عبارة عن مجموعة من القواعد والقوانين تولد ما يعرف بالجملة النواة أو الأساسية أو العميقة، كما يقول تشومسكي: " نظام من القوانين التي تعطي بشكل واضح ومحدد أوصافا بنيوية للجمل "، والمقصود باصطلاح الجملة " مجموعة سلاسل المكونات الأساسية ، وليس السلاسل المتكونة من وحدات صوتية " .

---

(1) الخولي، محمد (1981)، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار المريخ، الرياض، ص22

(2)ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص135

(3)زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية)**، ص 145

(4) ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ينظر ص136 وما بعدها .

ويتكون هذا المكون من جزأين: أحدهما عبارة عن قواعد التكوين، والآخر المعجم:
أ – قواعد التكوين: توفر هذه القواعد المعلومات اللازمة لتوليد كتابة رمز يشير إلى عنصر معين من عناصر الكلام برمز آخر أو بعده رموز، وتعمل هذه الرموز على أن الجملة وحده لغوية واحده، وهذه القواعد كما عرضها تشومسكي في كتابه هي•:

1 – الجملة ⟵ ركن إسناد + ركن فضلة (تكملة).

أي أن الجملة يمكن أن تتضمن ركنا إسناد وركن فضله وجواز اشتمال ركن الإسناد في الجملة على ركن فعلي وركن أسمي يمكن تمثيله بالقاعدة التالية:

2 – ركن الإسناد ⟵ ركن فعلي + ركن اسمي. وجواز اشتمال ركن التكملة على ركن اسمي أو أكثر ويمكن إعادة كتابته كما يلي:

3 – ركن التكملة ⟵ ركن اسمي أو ركن حرفي + ركن حرفي + ركن اسمي أو ركن اسمي + ركن اسمي. وجواز اشتمال الركن الفعلي على فعل وزمن يمكن تمثيله بالقاعدة التالية:

4 – ركن فعلي ⟵ حدث +زمن. وجواز اشتمال الركن الاسمي على أداة تعريف واسم

ويمكن تمثيله بالقاعدة التالية :

• أما القواعد المستخدمة في الدراسة فهي التي وضعها الوعر (الوعر ، مازن (1987) . **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية** ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ط1 ، ص97 – 99) وهي على النحو الآتي :

ك (الكلام) ← أد (أداة) – إس (إسناد)

إس (إسناد) ← م (مسند) – م إ (مسند إليه) – ف (فضلة) أو م إ (مسند إليه) – م (مسند) – ف (فضلة)

أد ← + نفي أو + استفهام ، + شرط ، ......

م ← جملة أو فعل او اسم فاعل أو ركن اسمي أو صفة أو جار ومجرور أو ظرف أو ......

م إ ← جملة أو اسم فاعل أو ركن اسمي أو ....

ف ← جملة أو ركن اسمي أو موصوف وصفة أو جار ومجرور أو ظرف

5 – ركن اسمي ⟵ تعريف + اسم . وجواز اشتمال الركن الحرفي على حرف جر وركن

اسمي ويمكن تمثيله بالقاعدة التالية:

6 – ركن حرفي ⟵ حرف جر + ركن اسمي ، ثم يلي ذلك مجموعة من القوانين التكوينية

التي تستبدل هذه الأنواع النحوية بالمفردات المعجمية.

وبتطور النظرية التوليدية أدخلت مفهوم السمة بوصفه معادلا لقاعدة التفريع، ففي مجال تحديد الاسم يمكن اللجوء إلى السمات التالية(1):

(+_عام) ، (+_متحرك) ، (+_إنسان)

(+_محسوس) ، (+_معدود)

(+_معرف) ، (+_مذكر) ، (+_ذكر)

(+_مفرد) ، (+_مفرد ذاتي)

حيث يرمز (+) وجود هذه السمة في الاسم، ويعني الرمز (–) عدم وجودها فيه، فهذه القواعد تنص على أن سمات الأسم يجب أن تتلاءم مع سمات الفعل، نحو قولك "ضحك البحر " نجد أن كلمة البحر تأخذ السمات التالية (+انسان)، (–حي) في حين ان الفعل (ضحك) يتطلب فاعلا يأخذ السمات التالية (+انسان)، (+حي)؛ ولهذا أدخل المعجم في المكون الأساسي بوصفه محتويا على سمات المفردات الصوتية والدلالية .

ب – **المعجم** :

يتكون المعجم من المفردات في اللغة مع خصائصها النحوية والصوتية والدلالية، وكذلك القوانين الأولى في المواضع التي تتطابق صفاتها مع صفات هذه المفردات (2) نخلص إلى القول أن المكون التوليدي يتضمن ثلاثة أنواع من القواعد :

1 – قواعد التكوين (إعادة الكتابة)

---

(1) زكريا، **مباحث في النظرية الألسنية** ، ص128

(2)باقر، مرتضى جواد، **جوانب من نظرية النحو لتشومسكي**، جامعة البصرة، (د، ت)، ص13

2 – قواعد التفريع .

3 – قواعد الاستبدال المعجمية .

وعلى هذا تكون الجملة الفعلية النواة في اللغة العربية لا تخرج عن النماذج التالية وفقاً لما حدده نحاتنا الأقدمون

– فعل + اسم، نحو : (جاء زيد).

– فعل + اسم + اسم ، نحو : (ضرب المعلم التلميذ).

– فعل + اسم + اسم ١ + اسم ٢ ، نحو : (أعطيت زيداً ديناراً).

وأي تغيير يحدث في أي نموذج من النماذج السابقة يعتبر تحويلاً من الأصل، وهنا لا بد من البحث عن الغاية من هذا التحويل.(1) •

ثانيا: المكون التحويلي transformational component

إذا كانت قواعد المكون الأساسي توضح تركيب الجملة الأساسي وتمدنا بالمعلومات اللازمة عن هذا التركيب، فإن قواعد التحويل تمدنا بالمعلومات عن البنية الخارجية للجملة التوليدية؛ لأنها: " قواعد يبدل كل منها مشيرا ركنيا بمشير ركني آخر، وتدرس العلاقات القائمة بين الجمل (2) .

أخلص إلى القول بأن المكون التركيبي هو المصدر التوليدي في القواعد التوليدية والتحويلية والمخرجات التي تصدر عنه تكون المدخلات التي يتعامل معها المكون الفونولوجي(الصوتي) والمكون الدلالي في نفس الوقت(3). وينبغي أن نفرق بين نوعين من الجمل، الأولى الجملة النواة: "وهي البنية المجردة والضمنية التي تعين التفسير الدلالي أي أنها الصورة الذهنية الأولى للمعنى والثانية الجملة السطحية وهي ترتيب الوحدات السطحية الذي يحدد التفسير الصوتي والدلالي " (4) .

---

(1) عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، عالم المعرفة، جدة، ط1، ص87

• كما يزعم المؤلف

(2) زكريا، ميشال، **مباحث في النظرية الالسنية**، ص116

(3) زكريا ، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية)** ، ص158

(4)زكريا ، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية)** ، ص 163

5.1 القواعد التحويلية

وفي سبيل الانتقال ما بين البنية السطحية والبنية العميقة لا بد من وضع قواعد تحكم هذا الانتقال، وتشرح مراحل الانتقال من البنية المقدرة إلى البنية الظاهرة، فالبنية السطحية ترتبط مع البنية العميقة من خلال بعض العمليات العقلية، وبحسب المصطلح الحديث من خلال تحويلات القواعد(1) .

والقواعد التحويلية الواردة في هذه الرسالة

1-الحذف

يشار إليه بالرمز (Ǿ)

ويقوم هذا القانون "بخذف عنصر من عناصر المشير الركني الذي يدخل ضمن مجال أجزائه(2)

ويمكن توضيحه كما يلي:

أ + ب ⟵ ب أو أ ، (أ ⟵ Ǿ) أو (ب ⟵ Ǿ)

وهي ظاهرة مشتركة في اللسانيات الإنسانية. حيث يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكرره أو التي يمكن فهمها من السياق(3).

2-الزيادة والإقحام

تكون الزيادة بإضافة مكون آخر، أي المكون (ب) يضاف إلى المكون (أ)، فيبقى المكون (أ) مع زيادة المكون (ب) إليه.

ويشار إليه كما يلي:

أ ⟵ أ + ب

---

(1) زكريا، **الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية**، ص 163

(2)زكريا، **الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية** ، ص 163

(3) الراجحي، عبده (1988)، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 149

ويشير التحويليون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تعد من ألوان الزخرف(1).

3-التوسع

ويحدث هذا التوسع من خلال اتساع أحد أركان الجملة، والمثال التالي يوضح المفهوم:

علمت شيئا

علمت أن زيدا سافر.

فجملة (أن زيدا سافر)، هي توسع لكلمة (شيئا) (2)

ويمكن تمثيله بالآتي:

أ + ب ← أ + ب2

4- الاختصار

ويتم عن طريق اختصار المكونين، واقتصارهما على مكون واحد، ويمكن تمثيله بالآتي:

أ + ب ← ج

حيث تم اختصار (أ + ب) إلى مكون واحد جديد هو (ج) . (•)

5-إعادة الترتيب

تقوم إعادة الترتيب على إبدال ركن كلامي موقع ركن كلامي آخر عن طريق تبادل مواقعهما، ويرمز له بما يلي:

أ + ب ← ب + أ

ومثاله : لعب الولد بالكرة في الملعب

في الملعب لعب الولد بالكرة

---

(1) الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث** ، ص 152

(2)زكريا ، **الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية** ، ص 155

• لن يستخدم الباحث قاعدتي(التوسع ، الاختصار) في البحث ، إذ لا تمثل نموذجا للتطبيق ، فالتحكم بين البنية العميقة والبنية الظاهرة يكاد يكون غير محدود (غير محكوم بضابط) ، ولكن ذكرتا كقاعدة ليس إلا .

فالجملة الثانية متحولة عن الأولى عن طريق إعادة الترتيب خلال نقل ركن مكان ركن آخر (1) .

6-إلحاق السمة

وتقوم هذه القاعدة بإلحاق سمة من سمات مؤلف معين بمؤلف آخر، ومثال هذا الجملة التالية:

الرجلان كريمان

هذه الجملة متحولة عن جملة عميقة غير أصولية هي الجملة الآتية:

الرجلان الكريم

من خلال اتباع النعت الاسم بصورة إلزامية، وهذا التحول يمكن الرمز له على النحو الآتي:

(+ سمة س) أ + ب ⟵ (+ سمة س) أ + ب (+ سمة س)

7-التعويض

يتم من خلال إحلال عنصر محل آخر، حيث تستبدل مكونات الرمز (أ) وتعوض بمكونات الرمز (ب) ويرمز له

أ ⟵ ب (*)

هذا وتنقسم القواعد التحويلية إلى قسمين:

1-القواعد الجوازية: وهي القواعد التي يمكن أن تكون في هذا المكون ويمكن أن لا تكون، ويكون عملها اختياريا وستكون النتيجة تركيبا مشتقا أي استفهام، أو نفي، أو تعجب ..... الخ

2-القواعد الوجوبية: وهي القواعد التي لا بد من وجودها في المكون التحويلي، وإذا كانت القواعد الوجوبية هي التي تعمل فسيكون الناتج تركيبا أساسيا(3) .

---

(1)زكريا ، **الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية** ، ص 155

(*) الباحث التزم بذكر القواعد والأمثلة كما وردت من مراجعها

(3)الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص 5

الفصل الثاني

انتفاء الأصل في العلاقات الإسنادية

1.2 الإسناد

الإسناد لغة: كل شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند، وقد سند إلى الشيء يسند سنودا. واستند وتساند. وأسند، وأسند غيره([1]).

أما اصطلاحا فيقول التهانوي:" عند أهل العربية يطلق على معنيين: أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى أي ضمها إليها، وتعلقها بها، فالمنسوب يسمى مسندا والمنسوب إليه مسندا إليه... وثانيهما: الإسناد غير الأصلي على هذا لا يسمى إسناد وعرف بأنه نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكما إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها ([2]).

ويقع تحت هذا المصطلح الرئيس مصطلحان آخران، وهما المسند والمسند إليه، أما المسند فهو خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية، والمسند إليه فهو المبتدأ أو اسم إنّ الناسخة وأخواتها، أو اسم كان الناسخة وأخواتها والفاعل.

ويشيع مصطلح الإسناد عند علماء البلاغة أكثر من غيرهم وهو عندهم إما أن يكون حقيقة عقلية أو مجازا، فالحقيقة العقلية هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ومثالها مما يطابق الواقع واعتقاده "شفى الله المريض"([3])، وأما المجاز فهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل ومثالها " عيشة راضية" ([4]) .

أما عن ذكر المسند إليه فإما لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف وإما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة وإما للتنبيه على غباوة السامع وإما لزيادة الإيضاح والتقرير وإما

([1]) ابن منظور، **لسان العرب**، ج3، ص220

([2])التهانوي، محمد، **كشاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق لطفي عبدالبديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ج3، ص144،ص145

([3]) القزويني،جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعيد الدين بن عمر القزويني، (1998) .**الإيضاح في علوم البلاغة**، دار إحياء العلوم، بيروت، ط4، ج1، ص 27

([4])القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ج1، ص 28

لإظهار تعظيمه أو إهانته وإما للتبرك بذكره وإما لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب لقوله تعالى حكاية عن موسى "هي عصاي"([1]).

أما حذفه فإما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر وإما لذلك مع ضيق المقام وإما التخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وأن في ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وإما الإيهام أن في تركه تطهيرا له عن لسانك أو تطهيرا للسانك عنه وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست حاجة، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم ([2]).

وعن القول في المسند فأما تركه فلنحو ما سبق في المسند إليه من تخييل، أو تنبيه لسامع أو الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ([3]).

2.2 الإسناد في الجملة الإسمية

1.2.2 المبتدأ والخبر

يذكر سيبويه باب المسند والمسند إليه في بداية كتابه بعد باب علم الكلم من العربية وباب مجاري أواخر الكلم من العربية*، ويقول " وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبدالله أخوك، وهذا أخوك.

([1])القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة** ، ج1، ص 40

([2])القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة** ، ج1، ص 37

([3])القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة** ، ج1، ص 81

* لعل هذه إشارة واضحة من أحد علماء العرب القدامى وصاحب الكتاب المرجعي في النحو إلى ثنائية التركيب التي تنادي بها النظرية التوليدية التحويلية ، ووضعه في بداية كتابه ، ولكن هناك فرق ، والبحث سيتطرق إلى كل طرف وحجته .

ومثل ذلك يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الإبتداء ([1]).

وبذلك فالمبتدأ لا يستغني عن الخبر كما أن الخبر لا يستغني عن المبتدأ لأن بينهما علاقة إسناد، والحكم الإعرابي لكل منهما هو الرفع .

والإسناد كما ذكرنا لم يحظ بحديث مفصل عند علماء النحو القدامى كما نراه عند المحدثين،وقد عد عمايرة الإسناد مورفيما صفريا فقال " إذا كانت اللغة الإنجليزية لا تستغني عن الفعل المساعد أو المورفيم المقيد (is)، لكي يتم الإسناد بين الاسمين في قولهم : Right is might فإن اللغة العربية تستغني عن هذا المورفيم المنطوق بمورفيم صفري يدل على عملية الإسناد، كما في قولنا : الحق قوة، إذا أردنا أن نعبر عن قوة الحق([2]).

إن قانون الإسناد قانون يكاد ينطبق على جميع اللغات إذ لا بد من توافر ركني الإسناد حتى يكون الكلام صحيحا، وهذا ما تدعيه النظرية التوليدية التحويلية من خلال ما ذكرنا سابقا عن ثنائية التركيب .

لقد قرر النحاة قواعد اللغة العربية من خلال استعمال العرب لكلامهم، إذ وجد النحاة استعمالات كثيرة متوافقة فقرروا لها قاعدة، وحكموا على القليل بالمخالفة أو الشذوذ أو الندرة أو القلة، وغيرها من الأحكام، وسواء أحكم النحاة على هذه المادة أحكاما مرضية أم غير مرضية، تبقى واقعا يفرض ذاته في الدرس النحوي، لا يملك الباحث إلا أن يقبله ويخضعه للبحث والتحقيق لا سيما أنه آت من البيئة التي ارتضاها النحاة .

ومن القضايا التي رصدتها الدراسة *

([1])سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر(180هـ)(2004). **الكتاب**، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ج1، ص 23

([2]) عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص 166

* سيرى القارئ إهمال بعض القضايا، والذي أود قوله في الرد أننا إذ نتعرض لأي شاهد على ما نرى فيه انتفاء للأصل اللغوي من جانب النظرة القديمة والتي أوردها النحاس في كتاب إعراب القرآن، ومن جانب آخر انتفاؤه من جهة النظرية التوليدية التحويلية .

1.1.2.2 الابتداء بالنكرة

لا تجيز العربية الابتداء بالنكرة، على ما جاء به سيبويه، لأن الناطق إنما يخبر عن معرفة، ولا فائدة من الإخبار عن النكرة. وقد أجمع النحاة والعرب على منع ذلك، إذ إن من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور (1) إلا أن العرب قد استعملت أمثلة ابتدأت فيها بالنكرة.

قال الشاعر :

أَسَكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إذ هَجَا   تَمِيماً بِبَطْنِ الشّامِ أم مُتَساكِرُ (2)

وقال الآخر :

فإنّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَول   أظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أمْ حِمَارُ (3)

وقال الاخر :

يكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ ومَاءُ (4)

استشهد النحاس بالأبيات السابقة، الأول منها للفرزدق، وموضع الشاهد فيه "أسكران كان ابن المراغة" وتقدير الكلام قبل دخول الناسخة(كان): أسكران ابن المراغة.

والثاني منها للشاعر خداش بن زهير، وموضع الشاهد فيه قوله

"أظبي كان أمك" وتقدير الكلام قبل دخول الناسخة (كان): أظبي أمك

---

(1)ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله (769 هـ) (2009) . **شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** ، تأليف محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، (د،ط)، ج1، ص 193

(2)الفرزدق، همام بن صعصعه (114هـ)، (1987)، **ديوان الفرزدق** .شرحه وضبطه وقدم له : علي ضابط فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 481 ينظر الكتاب ج1،ص49

(3)ينظر سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص48، وينظر القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، ج9 ، ص125، وينظر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج9، ص289

(4) حسان بن ثابت، **ديوان حسَّان بن ثابت**،(د،ت) ، المركز الثقافي اللبناني ، ط1،ص71, ينظر الكتاب ج1، ص49

والشاهد الثالث لحسان بن ثابت, وموضع الشاهد فيه "يكون مزاجها عسل وماء" وتقدير الكلام قبل الناسخة(كان): عسل وماء مزاجها.

لذا ضعف النحاس قراءه الأعمش في قوله تعالى ([1])"وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ"بنصب صلاتهم ورفع مكاء"([2])

وقال: " قد أجاز سيبويه مثل هذا على أنه شاذ بعيد؛ لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة"([3])، فهو لا يجيز أن تخبر عن النكرة بالمعرفة إلا في ضرورة، وبذلك فإن هذا الشاهد مما تختص به ضرورة الشعر، وهو رأي سيبويه وأكثر النحاة ومنهم النحاس.

وسأكتفي بشرح الشاهد الثاني وما بقي من شواهد فعلى سجيته، وسنناقشه في بعده الآخر من جهة الناسخة (كان) في بابها.

ولعل من الأشياء التي يجب أن تذكر قبل مرحلة التطبيق كما يقول الوعر ، أن علماء النحو العرب القدامى ميزوا بين نوعين من التراكيب العربية

الأول: يدعى الكلام(ك) وهو الكلام التام والمفيد والمستقل بنفسه، والذي هو الشكل النحوي والدلالي للغة.

الثاني: الجملة (ج) وهي العبارة اللغوية المنطوقة والتي يمكن أن تدل على معنى، وتكون بذلك كلاما، ويمكن ألا تكون

وأيضا لا بد فقط من أن نسترجع الضابط المفروض على التركيب الكوني كما يسميه الوعر والذي يتمثل بالتالي : [إس ... م إ ... م (x)]

والضابط فيه أن الفعل يحذف دائما في التركيب الكوني إلا عندما يكون في الزمن الماضي أو المستقبل أي (كان) و (سيكون) .

وبالتالي إن المقولة (x) أي (الأسم, الصفة، الجار والمجرور، الظرف) يجب أن تأخذ موضع الفعل المحذوف, وبالتالي نستطيع أن نبين المميزات المعجمية للفعل المحذوف والفعل الذي يحل محله في التركيب الكوني :

---

(1)ابن جني،**المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإضاح عنها**، ج1، ص278

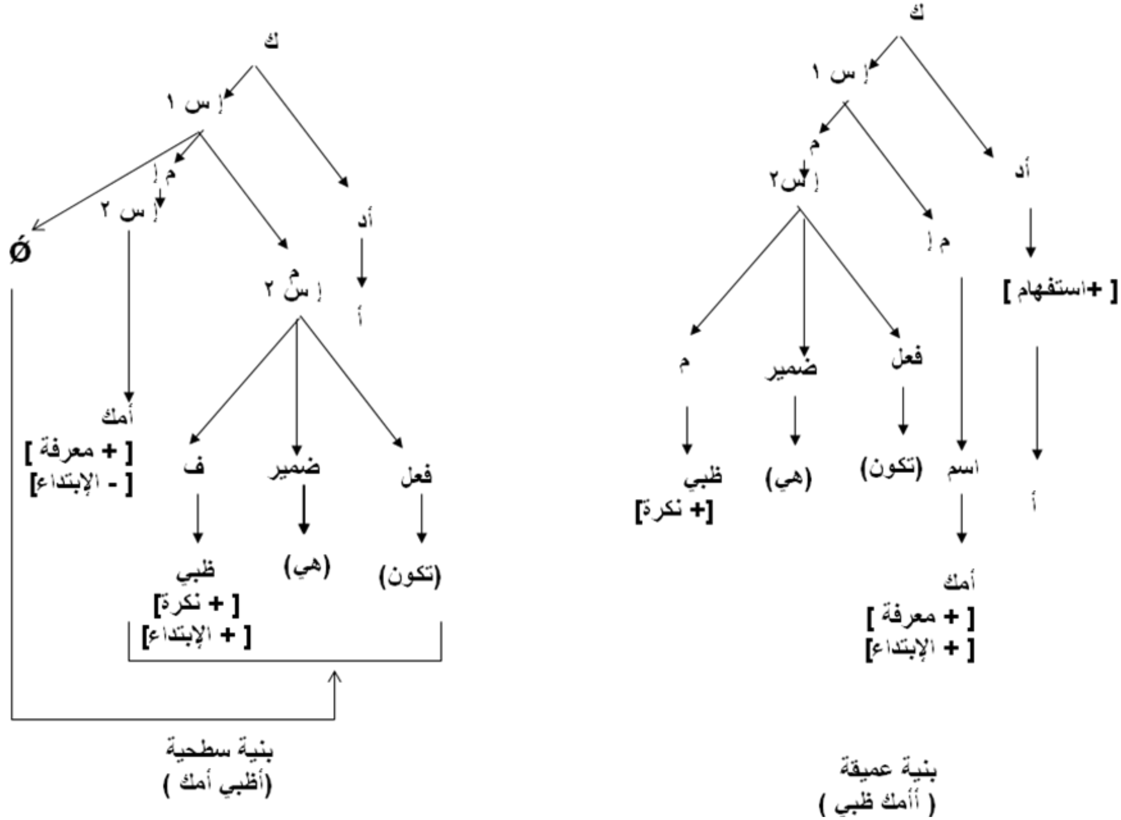
(2) **سورة الأنفال، آية 35**

(3)النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(338هـ)(2011)، **إعراب القرآن**،اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، ص 348

+[– م (فعل)] ←――― +[– م (x)]

+[– م (يكون)] ←――― +[– م (اسم)][1]

إن مثل هذا التركيب يمكن تمثيله كالآتي:



إن البنية العميقة في المخطط السابق هي **(أأمك ظبي)** فكما ذكرنا في الفصل السابق أن المكون التركيبي يتألف من المكون الأساسي والمكون التحويلي، والمكون الأساسي هو مجموعة من القواعد والقوانين التي تولد الجملة العميقة، وقلنا إن المكون الأساسي يتكون من جزأين، الأول قواعد التكوين وتمثل في المثال السابق ك←أد+إس، والأداة

---

(1) الوعر ، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية** ، ص25، ص26

تم تفريغها(الهمزة)، وبقي الإسناد إس1 ←م إ+م وتم تفريغ المسند إليه أمك، ومن ثم م ←إس2، وبعدها إس2 ← فعل+ضمير+مسند وتم تفريغها على التوالي (تكون+هي+ظبي)،كما أشرنا سابقا إلى مقولة(م(x))، وهذه هي القواعد، وقد اتجهنا إلى التشجير كونه يشكل الوضوح بطريقة أيسر وأسهل للقارئ، كما سيراه في الأمثلة اللاحقة، والجزء الثاني هو المعجم الذي به يعرف الخصائص النحوية والصوتية والدلالية للمفردة، وهو في المثال السابق (أمك) حيث إنها في الأصل معرفة، وهو أصل وجودها، وكذلك (ظبي) نكرة، وعلامة(+) مثلت وجود هذه السمة في البنية العميقة.

إن الذي حدث في البنية السطحية أن جاء الاسم النكرة (الخبر) قبل المعرفة (المبتدأ) وقد ذكرنا أن سيبويه قال إنه شاذ بعيد هكذا نظر إليه علماء اللغة، أما بالنسبة للنظرية التوليدية التحويلية فإن مثل هذا المثال يمثل خرقا واضحا في أساسها، ولندقق بما يقوله الوعر إن الضابط الوحيد لتحريك الخبر(م(x)) في بداية التركيب هو أن يكون معرفا، ولكن عندما يحرك فإنه يجب أن يكون غير معرف ([1]).

إن الذي حدث في قول الشاعر خالف ضوابط النظرية، لأن الخبر (ظبي) قد تحرك بالتبادل ولم يكن معرفا وهذا يتفق مع مبادئ النظرية، ولكن انتفى أصل الشاهد وقت أن وجد الخبر (ظبي) في بداية التركيب نكرة، وهذا إن دل يدل على انتفاء أصل البنية العميقة كما أوضحنا في الرسم السابق.

2.1.2.2 التقديم والتأخير في متعلقات المبتدأ والخبر

التقديم والتأخير ظاهرة لغوية، لا يمكن القول إنها تقع اعتباطا، أو إنها عشوائية، وإنما تقع في السياقات الكلامية المتعددة على وفق ما تقتضي هذه السياقات، ولعل ما أشرنا إليه سابقا في ذكر المسند والمسند إليه ووجوده وحذفه من الناحية البلاغية لإشارة على هذا الموضوع، فهي إنما يقولها المتكلم مدفوعا بعوامل متعددة، وهذه العوامل هي

([1]) الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،** ص151

السبب في موافقة المتكلم لقواعد اللغة أو مخالفتها، حتى إن التقديم والتأخير – فيما يتصل بالجملة الإسمية– قد يكون سببا في عدها غير صحيحة نحويا

ذكر الترتيب

وفي هذا الموضوع نذكر الشاهد

قال الشاعر :

وما الدهرُ إلا تارتان فَمِنْهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ([1])

البيت للشاعر الإسلامي تميم بن مقبل

موضع الشاهد فيه فمنهما أموت وأخرى ابتغي

استشهد به النحاس على جواز حذف المبتدأ عند العلم به، والتقدير فمنهما تارة أموت فيها، وتارة أخرى ابتغي العيش، فتارة الأولى المحذوفة مبتدأ، وجملة أموت صفتها ومنهما خبر مقدم ,وتارة الثانية المحذوفة أيضا مبتدأ وأخرى صفتها، وجمله أبتغي العيش خبرها، وعليه أجاز النحاس تبعا للمبرد أن يكون التقدير في قول الله تعالى "وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "([2]):أزواجهم يتربصن بأنفسهن، وتكون هذه الجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي خبر الذين.

قال النحاس: في خبر الذين أقوال، من أحسن ما قيل فيها قول أبي العباس محمد بن يزيد قال التقدير :والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا أزواجهم يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ثم حذف كما قال الشاعر([3]).

ويرى الفراء والكوفيون أن الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء، وكان الاعتماد في الخبر الثاني أُخبر عن الثاني، وترك الإخبار عن الأول، وأغنى الإخبار عن الثاني

---

(1) ابن مقبل، **ديوان ابن مقبل**، شرح مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، ط1، ص24

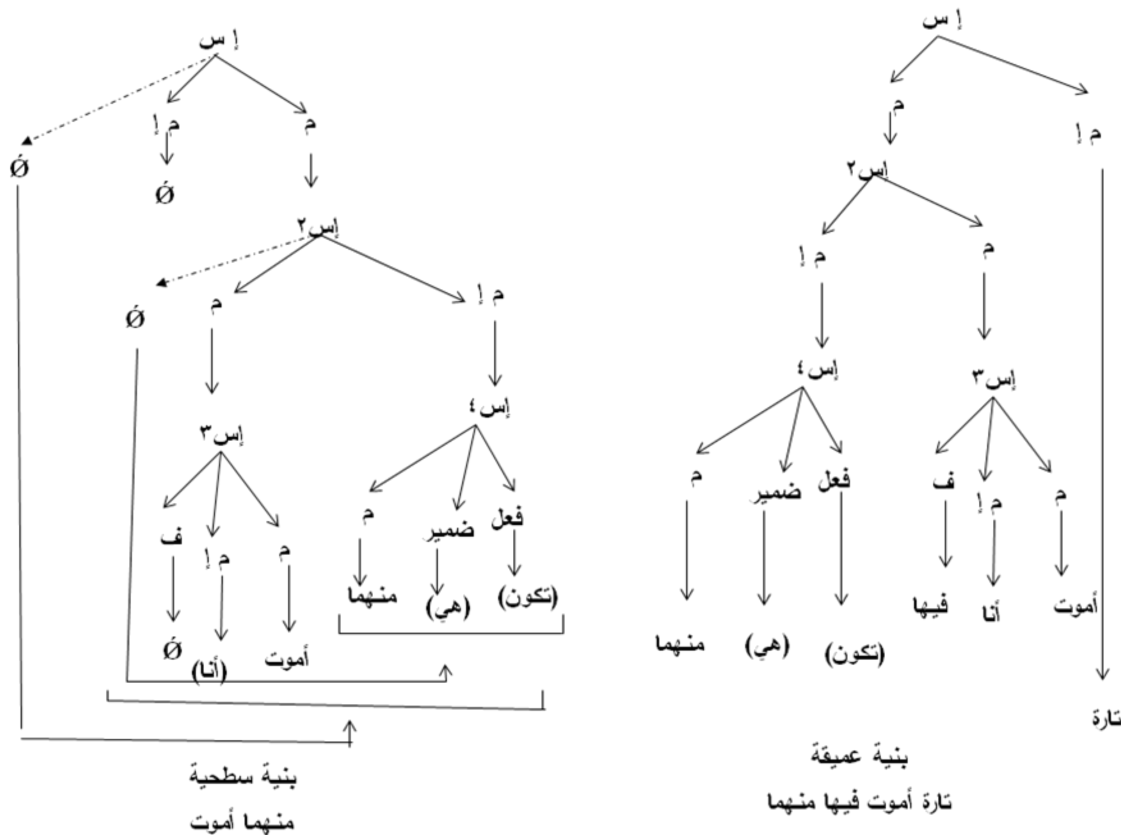
(2) **سوره البقرة، آية 234**

(3) النحاس، **إعراب القرآن**، ص99

عن الإخبار عن الأول([1])، مع أن هذا الحديث قد رد عليه بأنه لا يجوز أن يُبدأ باسم ولا يخبر عنه؛ لأن الكلام إنما وضع لفائدة فما لا يفيد غير صحيح، هذا وقدّر المبرد مبتدأ، واختاره النحاس كما مر([2]).

وعند النحاة الاستشهاد بهذا البيت على جواز حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه، مثلما يستشهد عليه على حذف المبتدأ عند العلم به ، فالتقدير كما سبق أن أوضحنا تارة أموت فيها.

ويمكن أن نبحث في البنية العميقة والسطحية لهذا الشاهد من خلال الرسم الآتي



فالبنية العميقة هي "تارة أموت فيها منهما" وقد جاءت بعد قواعد التكوين والتفريغ،أما البنية السطحية فجاءت "منهما أموت" كما هو في المخطط السابق.

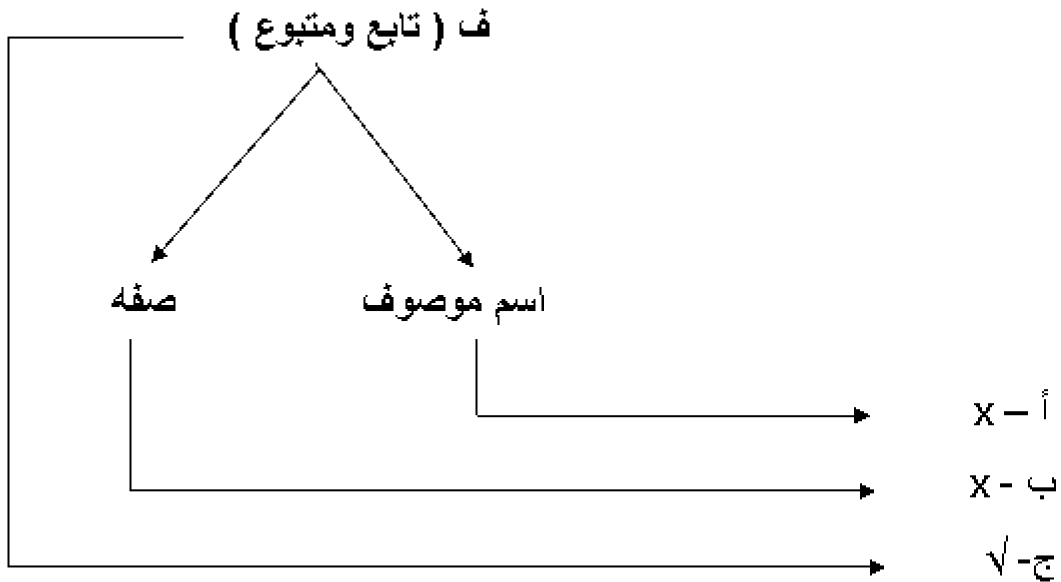
([1]) الزجاج، أبو إسحاق(311هـ)(1988). **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق د:عبدالجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط1، ج1، ص150

([2])الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج1، ص315

إن الذي حدث أن حذف المسند إليه (على قاعدة الحذف)، ثم تم التبادل بين ركني المسند والمسند إليه (3+4)، كما وتم حذف الفضلة في (اس3) في البنية السطحية، ولعلي سأتجاوز مثل هذه الملاحظات إذ إن المسند إليه قد حذف عند العلم به كما يقول علماء اللغة العربية، والذي أركز عليه ما جاء في متعلقات المبتدأ والخبر، إن لفظة "أموت" في الرسم السابق هي صفة، وموصوفها تارة، ونذكر بما قاله الوعر عند مبدأ المقولة المتلازمة " إن الضابط المفروض على القاعدة التحويلية يمكن أن يندرج تحت مبدأ عام أحب أن أدعوه مبدأ المقولة المتلازمة .

ينص هذا المبدأ على أنه إذا كان هناك ركنان لغويان تحكمهما مقولة رئيسية فإن القاعدة التحويلية يجب أن تنقل هذه المقولة الرئيسية كلها، وليس الأركان اللغوية التي تحكمها هذه المقولة، وبكلمة أخرى إن القاعدة التحويلية يجب أن تنقل المقولة الرئيسية برمتها لأنها لا تستطيع أن تنقل الأركان اللغوية الفرعية التي تسيطر عليها هذه المقولة.

ويتابع إن الحركة التحويلية ضمن المقولة المتلازمة يجب أن تنقل المقولة الرئيسية وليس الركن اللغوي الذي تحكمة هذه المقولة الرئيسية، وإلا فإن التركيب العربي سيكون غير نحوي، ومن المقولات الخمسة التابع والمتبوع (الصفة، الموصوف) ([1]) .



([1])الوعر ،**نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص123

يشير المخطط السابق إلى أن التابع والمتبوع مقولة متلازمة تبقى ملازمة لبعضها في الثبات وفي الحركة، ففي (أ) إذا بقى الاسم الموصوف أو نقل وحده يمثل خرقا لهذه المقولة، كما هو في(ب) إذا بقيت الصفة وحدها أو انتقلت بدون الموصوف تمثل خرقا للمقولة، وعليه لا تكون الجملة صحيحة أو عملية النقل صحيحة إلا من خلال (ج) الموضوع علامة(√) من خلال الأسهم التي تشير إلى المقولة المتلازمة (تابع ومتبوع).

إن المقولة " تارة أموت" يجب أن تنقل بكاملها تبعا للنظرية، لكن الذي حدث أن حذف "تارة" وبقيت "أموت" وبهذا يشكل انتفاء للأصل بالإضافة إلى ما ذكرناه عن حذف المبتدأ.

وللنظر إلى الشطر الآخر "وأخرى أبتغي العيش" وهو كحال سابقه، حيث لم تنقل المقولة المتلازمة كاملة، بل تم حذف المبتدأ(الموصوف) وبقاء الصفة، والرسم الآتي يوضح ذلك

بنية عميقة
تارة أخرى أبتغي العيش

بنية سطحية
أخرى أبتغي العيش



ففي البنية السطحية في المخطط تم حذف المسند إليه(تارة)، وتم التبادل بين ركني (م،م إ)، وبقيت في البنية السطحية(أخرى) وهي صفة للمسند إليه المحذوف(تارة)، وهذا شكل خرقا للمقولة المتلازمة من حيث(الصفة والموصوف).
وهذا إن دل فإنما يدل على انتفاء الأصل، وسيتم مناقشة المقولة المتلازمة في الأبواب القادمة بشيء من التفصيل إن شاء الله .

3.2 النواسخ

ويتضمن النواسخ الفعلية، وهي : كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وأفعال المقاربة. والنواسخ الحرفية، وهي : إن وأخواتها، والمشبهات بليس، و"لا" التي لنفي الجنس .

1.3.2 كان وأخواتها

وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره، ويسمى المرفوع بها اسما لها، والمنصوب بها خبرا لها، وهي على قسمين: منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي:كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس. ومنها في القسم الثاني ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا، أو شبه نفي(زال، وبرح، وفتئ، وانفك)، وما يشترط في عمله أن يسبقه "ما" المصدرية الظرفية(دام) (1).
إلا أن العرب استعملت كان لغير ذلك.

1.1.3.2 كان التامة

فقد ذكرها سيبويه، فقال: " وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله، وقد كان الأمر، أي وقع. وقد دام فلان، أي ثبت([2])
أما كان فقد ذكر النحاس على استعمالها تامة.

---

(1)ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** ، ج1، ص 211، ص214
([2]) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 46

قال الشاعر

فِدى لِبَنِي ذُهل بنِ شَيْبَانَ ناقَتِي   إذا كان يومٌ ذو كواكِبَ أشْهَبُ([1])

وموضع الشاهد في قوله إذا كان يوم ذو كوكب أشهب

استشهد به النحاس على مجيء كان تامة بمعنى وقع، فمعنى البيت : إذا وقع يوم ذو كواكب أشهب , وعليه أجاز النحاس أن يكون المعنى في قول الله تعالى ""وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ"([2]) والله اعلم: وإن وقع غريم ذو عسره فنظره إلى ميسره , حيث قال كان بمعنى وقع وانشد سيبويه الشاهد فهذا أحسن ما قيل فيه إذ يكون عاما لجميع الناس ([3])

فمجيء كان تامة بمعنى وقع، لا خلاف فيه عند النحاة، وإنما الخلاف في معنى تمامها وهو عند سيبويه دلالتها على الحدث والزمان معا كما تدل عليه بقية الأفعال، فهي إنما سُميت ناقصة على رأيه لعدم دلالتها على الحدث، قال سيبويه" واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبدالله المقتول، وأنت تريد: كن عبدالله المقتولَ، لأنه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء؛ ولأنك لست تشير له إلى أحد([4])، وتبعهم في ذلك المبرد([5])، وابن السراج.

2.1.3.2 كان الزائدة

وتزاد للتوكيد، وهي ذات قيمة دالة على الزمان الماضي، وليس لها وظيفة تركيبية لانها أصبحت مستقلة، وقد قبلت زيادتها بشرطين، ذكرهما ابن هشام فقال: وشرط

---

(1)من شواهد سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص47 ، نسبه إلى مقّاس العائذي، ينظر النحاس، **إعراب القرآن**، ص114

(2) **سوره البقرة، آية 280**

(3) النحاس، **إعراب القرآن**، ص114

(4) الكتاب **سيبويه**، ج1، ص264

(5) المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد(285)،(د،ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج3،ص33

زيادتها أمران، أحدهما أن تكون بلفظ الماضي والثاني أن تكون بين شيئين متلازميين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك: ما كان أحسن زيداً ، أصله ما أحسن زيداً ، فزيدت "كان" بين "ما" وفعل التعجب وليس معنى زيادتها أنها لا تدل على معنى البته، بل إنها لم يؤت بها للإسناد([1]) .

قال الشاعر

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام (2)

موضع الشاهد قوله وجيران لنا كانوا كرام استشهد به النحاس على زيادة كان فهي في البيت زائدة بين الصفة والموصوف، والتقدير: وجيران لنا كرام، ومن ثم أجاز أن تكون كان في قول الله تعالى " فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً" ([3]) زائدة، فالتقدير على هذا في الآية، من هو في المهد صبيا , قال قد حكى سيبويه زيادة كان وانشد الشاهد ([4]).

وزيادة "كان" وسطا جائز باتفاق النحاة([5])، وشاهد النحاس على ما توارد في كتبهم، إلا إلا أن زيادتها على وجهين الأول أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، نحو: ما كان أحسن زيدا، فالمراد أن ذلك كان فيما مضى مع إلغاء عملها، فهي بمنزلة زيد ظننتُ منطلقٌ، فإذا ألغيت بطل عملها مع بقاء معناها([6])

([1]) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الانصاري(761هـ)،(د.ت). **أوضح المسالك في ألفية ابن مالك،** ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، (د،ط)، ص 138

([2])الفرزدق، **ديوان الفرزدق** ،ص290، وينظر الكتاب، ج2، ص153

([3]) **سوره مريم آية 29**

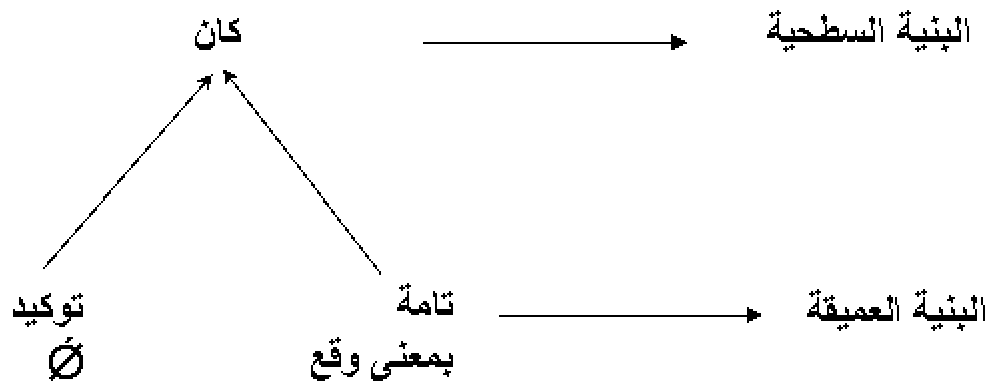
(4) النحاس، **إعراب القرآن،** ص565

(5) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل،** ج1، ص266

(6)البغدادي، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب،** عبد القادر البغدادي(1997)، تحقيق : عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،، ج9، ص207

والثاني أن تلغى عن العمل والمعنى معا، وإنما تدخل لضرب من التأكيد، فيكون وجودها وعدمها سواء، فلا تفيد سوى تأكيد الدلالة على المعنى([1]).

أما من جهة النظرية، فإن السؤال الذي أود طرحه بعد أن عرضت أحوال كان التامة (على قانون التعويض) والزائدة(على قانون الزيادة) في الشاهدين السابقين، ما أصل وجودها في بنيتها العميقة؟ وهل اختلف الفعل "كان" من حيث الوجود المقطعي والصوت الفونيتكي في الأمثلة السابقة؟ فإن احتج قائل على ذلك بالسياق والدلالة، قلنا إن الدلالة يحددها السطح لا العمق إلا أننا نرى الذي يحدد الواقع في الدلالة هو العمق وهذا يتنافى مع الأصل في النظرية والرسم التالي يوضح العلاقة .



لاحظ فقط في الشكل عملية الانتقال من البنية السطحية إلى العميقة واتجاه الأسهم فيها، وإذ نضع المخطط لنشير إلى انتفاء الأصل وذلك لأننا لا نستطيع تحديد البنية العميقة ل"كان"، فهي تامة مرة وفي الأخرى محذوفة(للتوكيد)، وبهذا فنحن لا نستطيع أن نحدد الخصائص النحوية والدلالية والمعجمية ل"كان" في البنية العميقة، إذ أن هذه البنية تحدد المكون الأساسي للفظة والسمات الخاصة بها، وهذا ما لم يحدث، إذ تختلف في العمق لتظهر في البنية السطحية متوافقة في الصوت واللفظ، فتغيرها في البنية العميقة يثبت عدم اتصال الأصل بالفرع، وهذا يدل على انتفاء أصلها.

---

(1) الأزهري، زين الدين خالد بن عبدالله(905هـ)،(2000).**شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق: محمد باسل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص192

3.1.3.2 كان إذا وقع اسمها نكرة

إن المعروف عند النحاة أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة، ولم يجز سيبويه الإبتداء بالنكرة كما ذكرنا إلا للضرورة ، وإذا كان قد تقرر أنه لا يجوز الإبتداء بالنكرة، فإن كان لا يجوز أن يكون اسمها نكرة لاسيما أنه مبتدأ، قبل مباشرتها له، وعليه فلا يجوز أن يكون اسما لها، هذا وقد ذكر المثال في باب الابتداء بالنكرة ونناقشه في هذا الباب.

قال الشاعر :

أسَكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إذ هَجَا تَمِيماً بِبَطْنِ الشّامِ أم مُتَساكِرُ ([1])

وقال الآخر :

فإنّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَول أظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أمْ حِمَارُ ([2])

وقال الاخر :

يكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ ومَاءُ([3])

استشهد النحاس بالأبيات السابقة، وموضع الشاهد فيه قوله" أسكران كان ابن المراغة" فاسم كان ضمير يعود على سكران، وهو نكرة، وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة، أو أن " سكران" اسم كان المضمره قبله، وكان الثانية تفسير لها، ويكون اسم كان الذي أراد سيبويه هو (سكران) .

وموضع الشاهد في البيت الثاني "أظبي كان أمك أم حمار" , فاسم كان ضمير يعود على "ظبي" وهو نكرة، وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب كما مرّ، أو أن ظبي اسم كان المضمرة قبله، وكان الثانيه تفسير لها , ويكون اسم كان الذي أراد سيبويه هو "ظبي".

([1])الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، ص 481 ينظر الكتاب ج1،ص49

([2])البغدادي، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ج9، ص295وهو للشاعر خداش بن زهير، ينظر سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص48، وينظر القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، ج9 ، ص125

(3) حسان بن ثابت، **ديوان حسَّان بن ثابت**،(د،ت) ، ص71, ينظر الكتاب ج1، ص149

والشاهد الثالث لحسان بن ثابت، وموضع الشاهد فيه حيث جعل اسم كان نكرة وهو عسل وخبرها معرفة وهو مزاجها

وهو خاص بضرورة الشعر عند النحاس لذا ضعف قراءه الأعمش ([1]) في قوله تعالى "وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ"([2]) بنصب صلاتهم ورفع مكاء

فالشاهد مما يختص به الشعر، وهو رأي سيبويه وأكثر النحاة ومنهم النحاس، قال سيبويه:" اعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي يشغل به كان لمعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك ضرب رجلٌ زيدا، وقد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعلٌ بمنزلة ضرب([3])

والمسوغ لهذه الضرورة أنهم جعلوا "كان" فعلا بمنزلة ضرب، وكما يجوز أن يكون فاعل ضرب منكورا مفعوله معرفا، يجوز في كان جعل اسمها نكرة وخبرها معرفة في الشعر، كما أن الاسم في باب كان هو الخبر فتعرف الاسم بمعرفتك الخبر، فإذا قلت: كان قائم زيدا، فزيدا هو القائم([4]).

كما أن ضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة، وإن كان الضمير معرفة، وجعله الزمخشري من باب القلب الذي يشجع عليه أمن اللبس([5]).

ونكتفي بالشاهد الأول للاستدلال على انتفاء الأصل، والشاهد في هذه الأبيات على أن الأصل أن يكون المعرفة اسماً والنكرة خبراً ، فلما اختلف الأصل دل على وجود

---

(1)ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، ج1، ص278

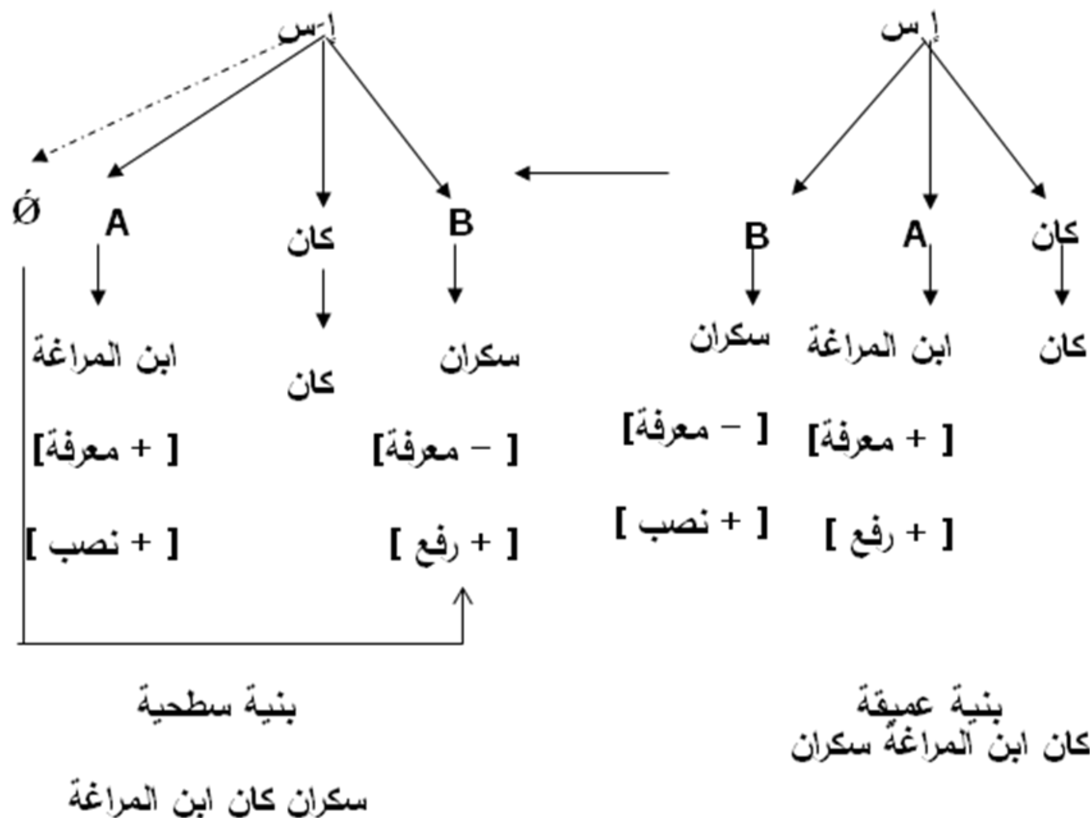
(2) **سورة الأنفال، آية 35**

(3)سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص47

(4)السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد المرزبان(385هـ)(1974). **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،(د،ط)،ج1،ص375

(5)ابن يعيش، **المفصل**، ج1، ص351

الظاهر الذي لا أعتراف له بالأصل•، بالرغم من أنه شاهد بالعربية والرسم الآتي يوضح العملية .



فقط الذي حدث في المخطط السابق أن تمت عملية التبادل بين مكونات كان واسمها (A)، وخبرها (B)، ويذكر الوعر أن كان تأتي متقدمة على اسمها وخبرها، ومن ثم يتم التبادل بين اسمها وخبرها شريطة ضبطها ضبطا صحيحا، وفي هذا المخطط تأتي البنية العميقة كما ذكر" كان ابن المراغة سكران"، والذي حدث في البنية السطحية أن تقدم الخبرB(سكران) على كان وهو نكرة حاملا علامة الرفع تاركا علامة النصب للاسم A(ابن المراغة)، كما هو في المخطط السابق

فقط أحب أن أنوه أن (كان) كما يذكرها الوعر في كتابه تتفق مع الضوابط المفروضة على الأركان اللغوية التي وضعها تشومسكي, وهي على النحو الذي ذكره([1])

• نود فقط أن نرجع القارئ إلى الأصول التي ذكرناها في الفصل الماضي ، وإلى أحكام العلماء القدماء (من واجب وقبيح ..... الخ) ، ولكن أبدا لم يتعاملوا مع اللغة على أنها مكون آلي تنتج دوما جوابا دقيقا كما في ص 28

1- كان A B C

2- كان B A C

3- كان C A B

ويذكر أن العملية النحوية في (1) و (2) و (3) يجب أن تضبط ضبطا دقيقا من أجل توليد تراكيب عربية صحيحة .

فإما أن نخرق التركيب ونعده غير صحيح لأن الخبر تقدم , وإما أن نجدد الثقة بانتفاء الأصل .

2.3.2 إن وأخواتها

مجموعة من الحروف التي تعمل في المبتدأ والخبر عملا واحدا، بشرط أن يكون المبتدأ ليس اسم شرط، أو اسم استفهام، أو كم الخبرية، أو كل اسم التزم فيه الرفع على الإبتداء، كـ (ما) التعجبية وأيمن الله، وما كان خبرا للمبتدأ فإنه يكون خبرا لها إلا الجمل غير المحتملة الصدق والكذب وأسماء الإستفهام وكم الخبرية؛ لأنها إنشائية لا تصلح أن تكون في موضع الخبر([2]).

وهذه الحروف، هي : إنّ، وأنّ، ولكنّ، ولعل، وليت، وكأنّ، وقد ذكرها سيبويه في الكتاب خمسة، فقال: " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"([3]).

وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وهي عاملة في الجزأين وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول "إن" وهو خبر المبتدأ(1).

---

(1)الوعر ،**نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص223، ص224

([2]) ابن عصفور،علي بن محمد، (1998)، **المقرب**، ومعه مثل المقرب، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص 117

([3]) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 131

1.2.3.2 وقوع اسم إنّ نكرة

لقد تقرر كما ذكرنا أن المبتدأ لا يأتي نكرة، إلا بمسوغات ذكرها النحاة، وعليه فلا يجوز أن يأتي اسم إنّ وأخواتها نكرة، وقد ورد اسم إنّ نكرة كما ذكره النحاس

قال الشاعر

وإن شفاءاً عبرةٌ لو سفحتها فهل عند رسم دارس من معول([2])

والشاهد فيه " إن شفاءا عبرة "، والأصل وإن شفائي عبرةٌ([3]) .

وقد أورده النحاس عند قوله تعالى " وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيراً لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ " ([4])

وقال : إن كثيراً اسم إن وصلح أن يكون اسمها نكره لأن فيها فائدة وليس الخبر معرفة وقال سيبويه وهذا أحسن لانهما نكرة ([5])

والرسم الآتي يوضح انتفاء الأصل

---

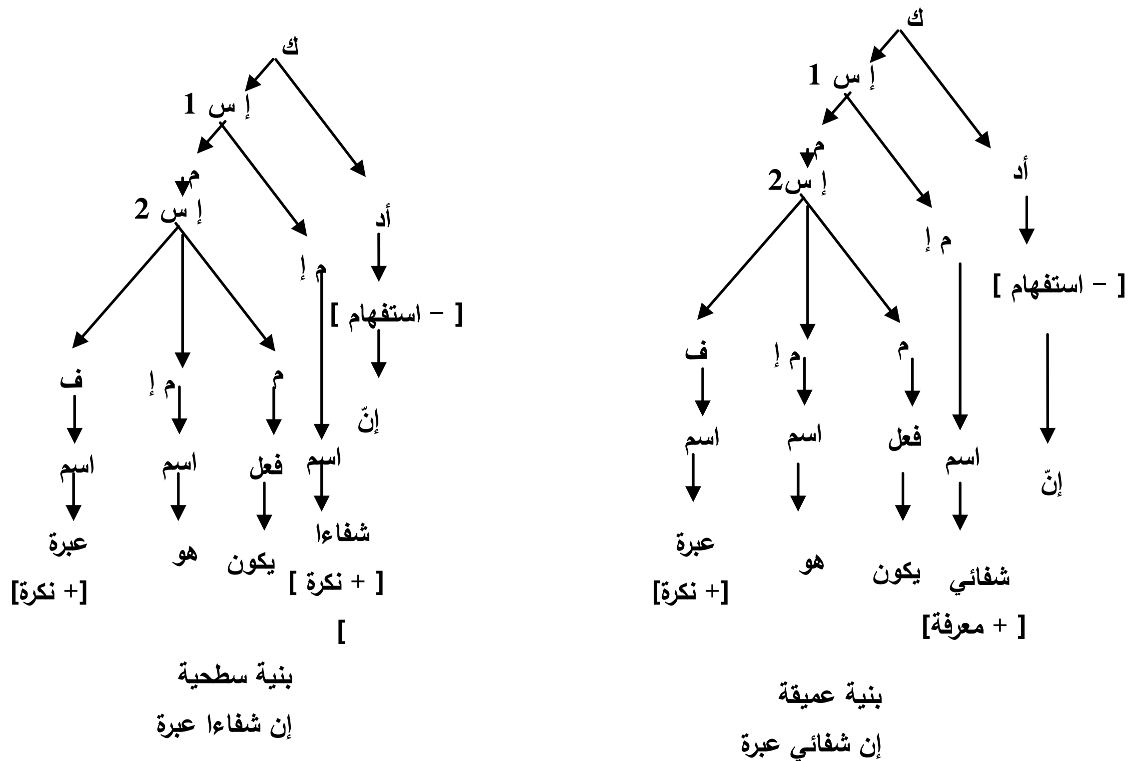
(1)ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، ج1، ص 274،ص275

(2)امرؤ القيس، حندج بن حجر،(565م)(2004)، **ديوان امرئ القيس**، ضبطه ووضحه مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط5، ص9

(3)ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (1985)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق:حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1، ج1،ص257

(4)**سورة الانعام، آية 119**

(5)النحاس ، **إعراب القران** ، ص172



إن الذي حدث في المخطط السابق بعد وضع البنية العميقة"إن شفائي عبرة" وفقا لقواعد اللغة والتي تكون فيها اسم إنّ معرفة، ولم تتعرض هذه البنية لأي قاعدة تحويلية سوى أنها خالفت البنية العميقة، وظهرت البنية السطحية على أن اسم إنّ نكرة(شفاء)، وهذا إن دل يدل على انتفاء الأصل، وعدم الترابط بين الأصل والفرع.

2.2.3.2 وقوع إنّ بمعنى نعم

وقد وردت كشاهد ذكره النحاس فالأصل أن تكون حرفا ناسخا يأتي بعده الاسم ومن ثم الخبر.

قال عبيد الله بن قيس الرقيات

بكر العواذل في الصَّبو ح يلمنني وألومهنّه([1])

([1]) الرقيات، عبيدالله بن قيس(75هـ)(د،ت)، **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات**، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د،ط)، ص66، ينظر الكتاب ج3،ص151

ويقلن شيّب قد علا ك وقد كبرت وقلت إنّه

وقال الآخر :

ليت شعري هل للمحبّ شفاء من جوى حبّهن إنّ اللقاءُ([1])

وقال الآخر :

قالوا غدرت فقلت إنّ وربما نال العلا وشفى الغليل الغادرُ([2])

استشهد النحاس على مجيء (إنّ) بمعنى نعم في الأبيات الثلاثة السابقة،الأول منها للشاعر المعروف عبيد الله بن قيس الرقيات شاعر الجاهلية والإسلام، وأما الثاني، والثالث منهما فمجهولا القائل، وقد انفرد النحاس في الاستشهاد بهما ولم ينسبهما لأحد.
ووجه الاستشهاد بالأبيات السابقة مجيء "إنّ" فيها بمعنى نعم.

وعليه حمل النحاس قراءة من قرأ قوله تعالى " قالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى" ([3])

بتشديد إنّ وهذان بالألف، قال النحاس: وهذا من أحسن ما حملت عليه الآية الكريمة؛ إذ حكى هذه اللغه من يرتضى بعلمه وأمانته منهم أبو زيد الانصاري، وهو الذي يقول "إذا قال سيبويه حدثني من أثق به فإنما يعنيني، ولا يفكر في إنكار هذه اللغة إذا كان الأئمة قد رووها وتبين أصلها"([4])

للنحاة في القراءة السابقة توجيهات متعددة([5])، منها: أن "إنّ" بمعنى نعم، وهو توجيه أبي عبيده معمر بن مثنى، والأخفش، والزجاج، ووافقهم النحاس، والشاهد الأول هو الذي توارد في كتبهم، وحين اعترض على هذا القول بأن اللام داخله على مبتدأ

([1]) البغدادي، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ج11، ص213، ينظر إعراب القرآن ص584

([2]) أبو السعادات، **الأمالي الشجرية**، هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات، تحقيق ودراسة د/محمود محمد الطناحي، ط1،ج2، ص36، ينظر إعراب القرآن ص584

(3) **سورة طه، آية 63**

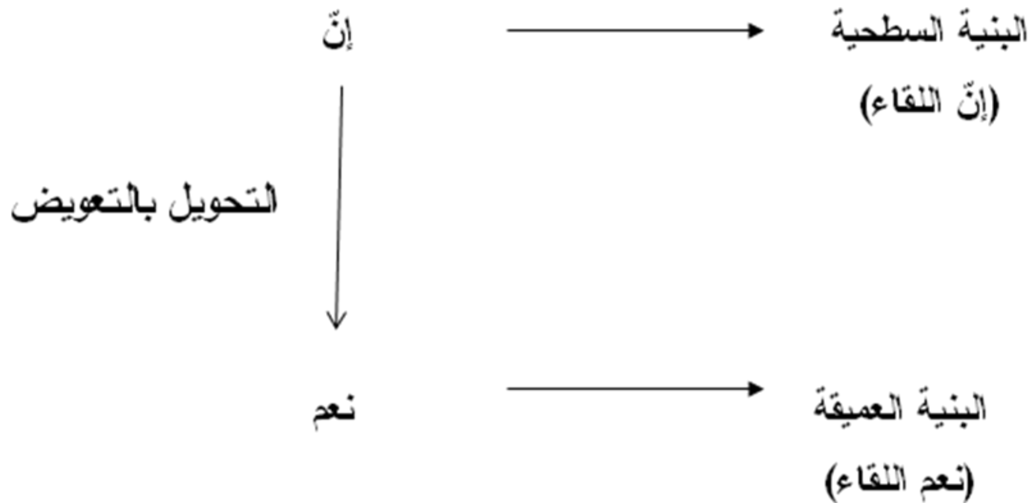
(4) النحاس، **إعراب القرآن**، ص586،ص587

(5) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(207هـ)(1983)، **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، ط3، ج2، ص184

محذوف، والتقدير لهما ساحران، وخالفهم في ذلك أبو عبيدالقاسم بن سلام، فالهاء في قول قيس الرقيات"إنّه" عند المثبتين للسكت كما هو الحال في باقي أبيات القصيدة، وعند أبي عبيد ضمير الشأن، وخبره محذوف، حيث قال :" وهذا اختصار في كلام العرب يكتفى منه بالضمير، لأنه قد علم ما أراد به قائله"([1])

ورد هذا القول بأن ضمير الشأن لا يجوز حذف خبره، بل يجب التصريح بجزأي الجملة من خبره([2])

سأكتفي بشرح الشاهد الثاني وهو يتمثل على الشكل الآتي



إن الذي حدث هو أن تم تعويض "نعم" في البنية العميقة، حيث حلت "إنّ" مكانها، ومما لا شك فيه أن النظرية تسمح بذلك وهو من أحد قوانين التحويل، لكن ما يشكل انتفاء الأصل هو عمل "نعم" في البنية العميقة بعد أن تم تعويضها، ومما لا شك فيه أن الأصل في العمل المعوض فإذا ما كان غيره، دل على انتفاء الأصل.

---

(1) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج3، ص362

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج3، ص130

3.2.3.2 عمل كأنْ المخففة

الأصل في كأنّ المشددة العمل عمل إنّ، وبذلك يقول سيبويه" لا تخففها في الكلام أبدا وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مُضْمَرا فيها الاسمُ، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا، كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأنْ إذا خففوا، يريدون معنى كأنّ، ولم يريدوا الإضمار ([1]).

قال الشاعر

كَأنْ ظبيةً تعطُو إلى ناظرِ السَّلَمِ([2])

موضع الشاهد فيه قوله " : كأنْ ظبيةً "حيث خَفَّفَ " كأنْ " وأعملها فنصب بها "ظبيةً " والخبر محذوف كأنه قال : كأنْ ظبيةً هذه المرأة ، وعليه وجَّه النَّحاس، قراءة من قرأ قوله تعالى"وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"([3])، بتخفيف " إنْ " و " لما" وإعمالها، حيث قال: قرأ نافع " وإْن كَّلا لما ليوفينهَّمْ" بتخفيف "إنْ " و " لما" جميعًا، خفف " إنْ " وأعملها عمل الثقيلة ، وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه وهو عندهما كما يحُذفَ من الفعل ويعمل ، كما قال الشاهد([4])

ونظير شاهد النحاس قول الشاعر

وصدر مشرف النحر   كأنْ ثَدْيَيه حُقانِ ([5])

على رواية النصب

([1]) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 134

([2])سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص 134، ينظر البغدادي، **الخزانة**، ج4، ص67 ، وهو للشاعر ابن صريم اليشكري والرواية عنده ويوما توافينا بوجه مقسم   كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم، وينظر ابن منظور، **لسان العرب**، ج12،ص478، قسم، ويقال أنه للشاعر باعث ابن صريم اليشكري ويقال هو كعب بن أرقم اليشكري قاله في امرأته وهو الصحيح

(3)**سورة هود**، **آية 111**،وهي قراءة نافع وعاصم ، ينظر **البحر المحيط**، ج5، ص347

([4]) النحاس، **إعراب القرآن**، ص433

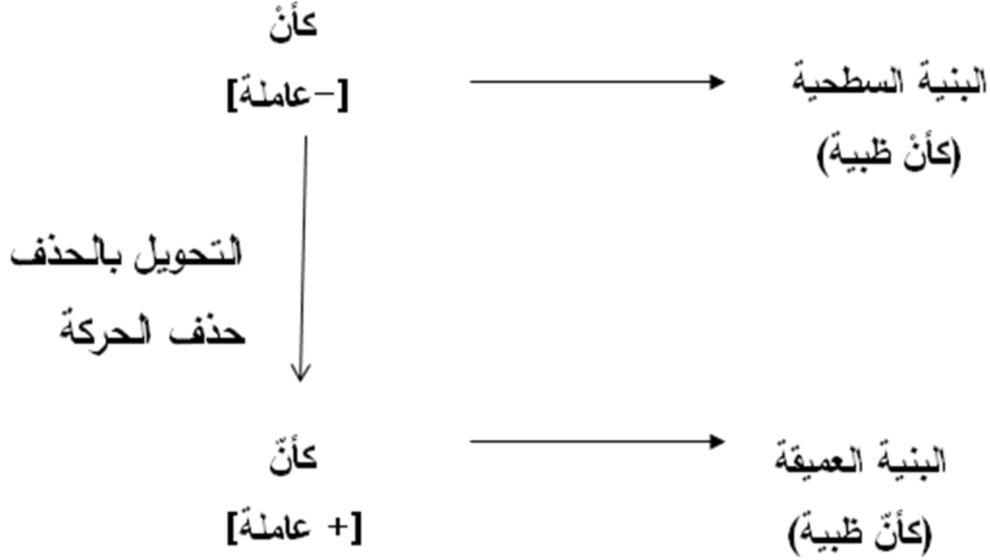
([5]) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص140، والبيت بلا نسبه، وينظر ابن يعيش، **المفصل**، ج3، ص214،

وكذا قول الشاعر

كأنْ وريدَيه رشاءٌ أخلبُ([1])

حيث خففت "كأن" وجاء بعدها باسمها " وريدَيه " منصوبا، وبخبرها "رشاء" مرفوعا

قال سيبويه" حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمرا لمنطلقٌ"([2])



إن الذي حدث هو أنه تم تخفيف الحركة بالحذف لتظهر كأنْ في البنية السطحية، وهذا يتوافق مع النظرية من خلال قانون الحذف، لكن ما يشكل انتفاء الأصل هو عمل "كأنْ" بعد أن تم تخفيفها فهي في قواعد اللغة لا تعمل إلا مشددة، وهذا يدل على انتفاء الأصل.

4.2.3.2 إعمال لا عمل ليس

أما لا العاملة عمل ليس فقد أوردها النحاس عند قول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ([3])

([1]) البيت لرؤبة بن العجاج، ينظر سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص164

(2)سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص140

([3]) البغدادي، **الخزانة**،ج1،ص461، وهو للشاعر الجاهلي سعد بن مالك القيسي، وينظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص152، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص367

استشهد النحاس في هذا البيت وموضع الشاهد فيه قوله لا براح حيث أعمل لا عمل ليس فرفع بها الاسم، وهو قوله براح وخبرها محذوف تقديره لا براح لي، وعليه أجاز النحاس أن يكون التركيب في قوله تعالى "ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ "([1]) في غير القرآن لا ريب فيه، بالرفع، حيث قال :

ويجوز لا ريب فيه تجعل "لا" بمعنى "ليس" وأنشد سيبويه الشاهد ([2])

أود فقط أن أورد ما قاله ابن عقيل في ليس

" أول من ذكر من النحاة إلى أن ليس حرف هو ابن السراج وتابعوا على ذلك أبو علي الفارسي في الحلبيات وأبو بكر بن شقير وجماعه .

واستدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول أن ليس أشبه الحرف من وجهين

الوجه الأول: أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه "ما" وغيرها من حروف النفي.

الوجه الثاني: انه جامد لا يتصرف، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثاني: أنه خالف سنن الأفعال عامة، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائما والزمان بحسب الصيغ المختلفة وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى. وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في الزمان الحاضر، إلا أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل، ومن أجل ذلك كله قالوا: هي حرف.

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها، فتقول: ليست هند مفلحة. وأن تاء الفاعل تدخل عليها فتقول: لستُ ، لستَ ، ولستما ولستم، ولستن.

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن "ليس" دالة على حدث وهو الانتفاء، ولأن سلمنا أنها لا تدل على حدث كما هو

([1]) **سورة البقرة، آية 2**

([2]) النحاس، **إعراب القرآن،** ص17

الراجح، بل الصحيح عند الجمهور، فإننا نقول: إن عدم دلالتها على حدث ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب بالوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها(1).

ولكن ما علاقة ما ذكرنا بالبحث؟

نقول: أن ليس هي البنية العميقة، هنا نستذكر مرة أخرى ما تقوله النظرية أن المكون الدلالي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكون الأساسي أي البنية العميقة التي تتمثل في ذهن المتكلم (المستمع المثالي)، أي هي عبارة عن حقيقة عقلية يعكسها التتابع اللفظي للجملة أي البنية السطحية. وإن البنية العميقة ترتبط بدلالات أي أنها تحدد التفسير الدلالي للجمل والمقصود بالجمل هنا الجمل الصحيحة نحوياً ، وهو الذي يضع أيدينا على السبب في انحراف الجمل غير صحيحة.

والشاهد بليس، والسؤال الذي يطرح الآن بعد أن أخذنا اتجاه النحاة واتجاه النظرية، كيف يتم الخلاف في البنية العميقة لليس؟ والدلالة في البنية السطحية لتخرج الجملة صحيحة؟

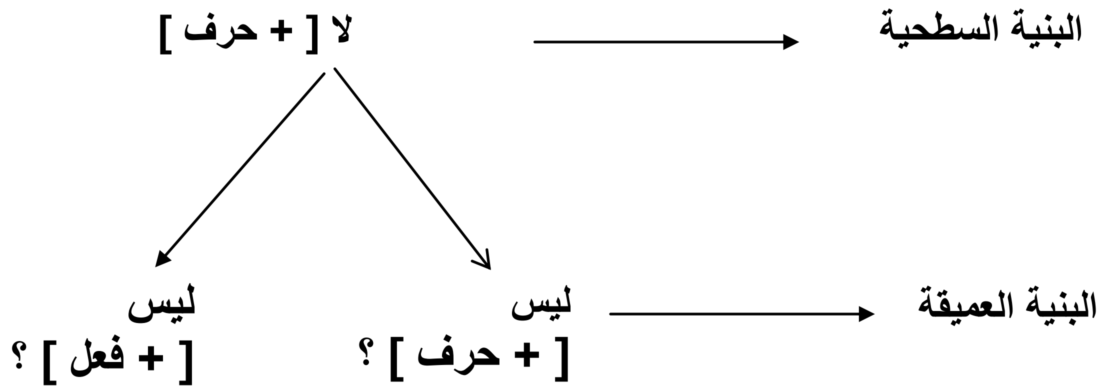
أنهي حديثي عن هذا الشاهد أن الحروف العاملة عمل ليس أربعة : ما، لا، لات، وإن.

أما "لا" فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس، ومذهب تميم إهمالها ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة، أحدها، أن يكون الاسم والخبر نكرتين وثانيها أن لا تكون لنفي الجنس نصاً فإن كانت لنفي الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به، والشرط الثالث أن لا يتقدم معمول الخبر على اسمها، فإن تقدم نحو لا عندك رجل مقيم ولا امرأة أهملت.

الملاحظة من هذا الحديث أن "لا" حرف وهي عاملة عمل ليس، والشكل الآتي يمثل وجودها في البنية العميقة والسطحية.

---

(1)ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله ، **شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** ، ج1، ص 210



ورأي الجمهور على أنها فعل فكيف تفسر النظرية تغير سمات الركن بين البنية العميقة والبنية السطحية ؟

4.2 الإسناد في الجملة الفعلية

1.4.2 الفعل والفاعل

لقد ذكرنا في باب الإسناد ما ذكره سيبويه، وكان للمبتدأ والخبر وهنا لغاية الفعل والفاعل ونعيده لأهمية ذكره

"أنهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الإسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبدالله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ([1]).

فالفاعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية، وهو ما أسند إليه فعل أو شبهه، ويشترط في الفعل أن يكون مبنيا للفاعل " للمعلوم"([2]).

وهو الاسم، المسند إليه فعل، على طريقة فَعَلَ، أو شبهه، وحكمه الرفع، ويكون صريحا ظاهرا، أو ضميرا بارزا، أو مستترا أسند إليه فعل تام بإخراج مرفوع كان وأخواتها التي تحمل على الإسناد الاسمي([3]).

([1]) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 5

([2]) الجرجاني، **التعريفات**، ص171

([3])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ص53،54

وقد اشترط البصريون له أن يكون متأخرا عن المسند، فإذا ما تقدم على فاعله فإن الفعل يتسلط عليه في عمل الرفع، بل إنه يصبح خاضعا للابتداء، وهو عامل معنوي؛ لأنه حقق الأولية والتعرية والإسناد، في حين أجاز الكوفيون أن يتقدم على فعله دون أن يتغير معناه التركيبي عن الفاعلية([1]).

والأصل عند النحاة أن الفاعل مرفوع، ويقع بعد الفعل،والأصل في ترتيب أركان الجملة الفعلية أن يقع الفعل أولا، ومن ثم يليه الفاعل.

وعلى هذا يعلق العمايرة فيقول" إن الترتيب الأصلي المألوف(الفعل+ الفاعل+المفعول) هو ترتيب توليدي فعلي يهدف إلى نقل الخبر من ذهن إلى صورة فونولوجية منطوقة تقع على ذهن السامع بحيث يدرك المطلوب، وهو مجرد الإخبار. أما إذا أراد المتكلم نقل الخبر بتركيز فإنه يقدم "([2])

1.1.4.2 حذف تاء تأنيث الفعل

تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين:

أحدهما: أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ولا فرق بين المؤنث الحقيقي والمجازي

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث([3]).

إلا أن النحاس أورد شاهدا حذفت التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، قال الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ ودقَهَا ولا أرضَ أبقلَ إبقَالَهَا ([4])

([1]) الكناعنة، عبدالله محمد طالب(2007)، الصراع بين التراكيب النحوية- دراسة في كتاب سيبويه، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، ط1، ص26

([2])عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص 34

([3]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص66

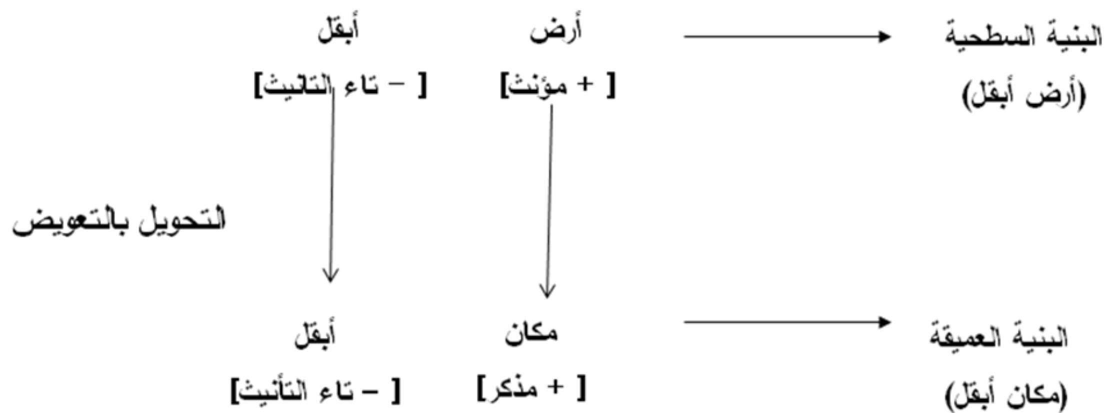
([4]) النحاس،**إعراب القرآن**، ص607، وينظر **شرح ابن عقيل** ج2،ص66، وينظر ابن منظور، **لسان العرب**، ج10، ص372، ودق، ونسبه إلى عامر بن جوين الطائي، وينظر البغدادي، **الخزانة**، ج1، ص16،وقال أنه من شواهد سيبويه ومغني اللبيب

والشاهد فيه قوله (ولا أرض أبقل) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو أبقل وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التانيث. ([1])

يقول ابن جني في الشاهد :"قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا و منظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد"([2])

أما ابن السراج فيقول:" إن أرضا ومكانا سواء"([3])

أما الشاهد عند تطبيقه على النظرية فإن الناتج هو انتفاء الأصل سواء كان ذلك عن طريق التعويض كما يرى ابن السراج، أو عن طريق الحذف كما يرى ابن جني، والرسم الآتي يوضح ذلك



فالبنية العميقة كما هو في المخطط "مكان أبقل" حيث (مكان) مذكر وكذلك أبقل بغير تاء التأنيث، وعلى هذا قواعد اللغة، ثم تم التحويل بالتعويض حيث عوضت أرض بمكان، ومن المعلوم أن "أرض" مؤنث فتلزم القاعدة أن تتغير "أبقل" لتغير"ارض"

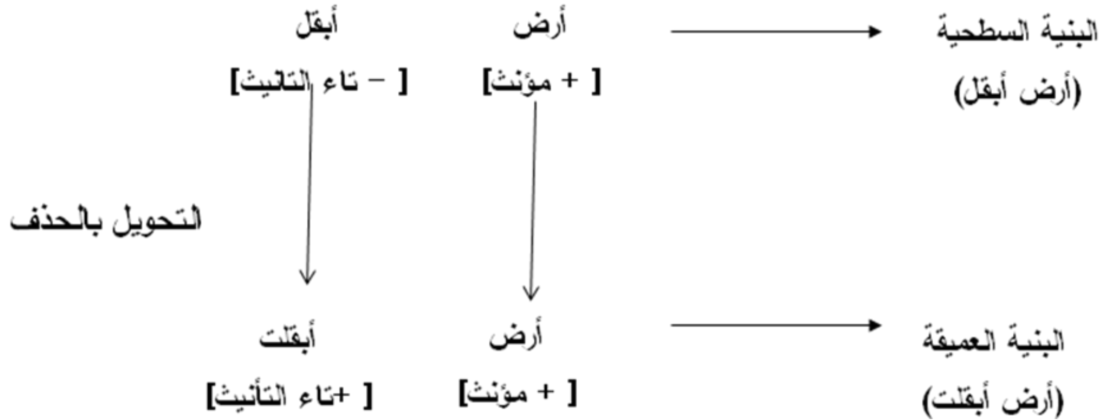
([1]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص63

([2]) ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص411

([3]) ابن السراج، محمد بن سهل،(1973) **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، ج2، ص413

لنتوافق معها في التذكير والتأنيث، وهذا ما لم يحدث بل بقيت"أبقل" على بنيتها العميقة وهذا إن دل يدل على انتفاء الأصل.

هذا بالنسبة إلى التعويض، أما بالنسبة إلى الحذف فسيكون على النحو الآتي



فالبنية العميقة كما هو في المخطط "أرض أبقلت" حيث "أرض" مؤنث وكذلك أبقلت بتاء التأنيث، وعلى هذا قواعد اللغة، ثم تم التحويل بالحذف حيث حذفت تاء التأنيث في "أبقلت" وأصبحت في البنية السطحية "أبقل"، ومن المعلوم أن "أرض" مؤنث فتلزم القاعدة أن تتوافق "أبقل" مع "أرض" في التذكير والتأنيث، وهذا ما لم يحدث بل حذفت تاء تأنيث أبقل(فدلت على المذكر)، وبقيت أرض (مؤنث)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انتفاء الأصل.

وبهذا فقد انتفت البنية العميقة التي كانت متوافقة في التأنيث والتذكير في بنيتها، وهذا ما لم يظهر في البنية السطحية سواء كان ذلك كما ذكرنا بالتعويض أو الحذف .

ونورد أيضا قول الشاعر

قَامَت تُبكِّيه على قَبرهِ   من لِيَ مِن بَعدِك يا عامِرُ

تركتِني في الدَّارِ ذا غُربة   قد ذَلّ مَن لَيسَ لَهُ ناصِرُ (1)

---

(1)الأعشى، ميمون بن قيس، (1968)، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، ص 65، ينظر النحاس ، **إعراب القران** ، ص272

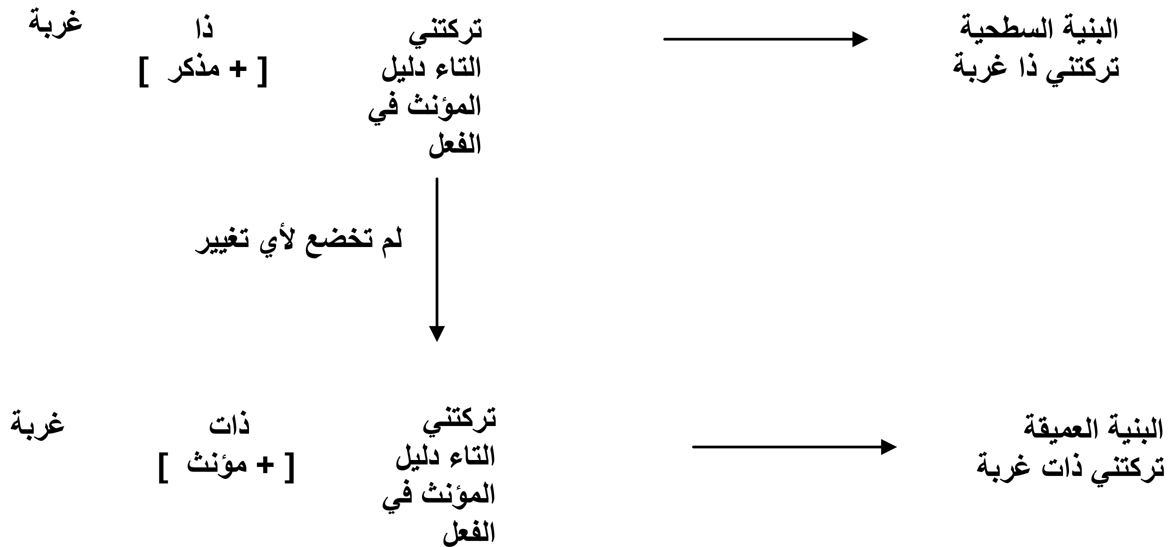
وقد ورد هذا الشاهد عند قوله تعالى " فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ " ([1])

وقال : قال الكسائي والأخفش أي قال هذا ربي وقال غيرهما : أي هذا الضوء قال أبو الحسن علي بن سليمان : أي هذا الشخص وأورد الشاهد([2]) .

وكان الأصل أن يقول: ذات غربة فحمله على المعنى فكأنها قالت تركتني إنساناً ذا غربة والإنسان يطلق على الذكر والأنثى ([3]).

والشاهد في هذا البيت على أن تغير السمة لما تمت للإنسان في البنية السطحية لم تتناغم بينها وبين الفعل تركتني إذ هو للمؤنث للمرأة ، وكأنه لما خرجت البنية السطحية ذا غربة بقي معتلقا في الذهن الإنسان وبقي الظاهر تركتني وهي سمة للمؤنث ، وهذا إن دل فإنما يدل على انتفاء الأصل .

إن مثل هذه العملية يمكن أن تمثل بالآتي :



(1)**سورة الأنعام ، آية 76**

(2)النحاس ، **إعراب القران** ، ص272

(3)ابن الانباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج2 ، ص763

وأما إذا ما احتج قائل وادعى أن هذا المثال على الزيادة والإقحام – أي بزيادة إنسان ذا غربة –, قلنا نسير معك أخي بما ذكرت، ولكن دعني أذكرك بالمقولة المتلازمة التابع والمتبوع التي شرحت سابقا, ولا داعي لسردها إذ إن المثال يعيد نفسه.
ولكن السؤال الذي أوجّه لك, ولعلك تذكر ما تحدثنا عنه في بداية الفصل الأول ألم يقل تشومسكي أن القوانين مثلما تفسر الواضح قادرة على تفسير الأشياء غير واضحة فكيف تراها أنت؟

2.1.4.2 لغة أكلوني البراغيث

هي ظاهرة لغوية، حظيت باهتمام كبير من القدماء، والمحدثين، إنها أصل كان مستعملا في طور من أطوار اللغة، ثم تركوه طلبا للخفة
على أن الإستعمال العربي الفصيح ينص على أن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية أمر غير مطلوب، بل إن الإفراد هو الشائع في اللغة، ومعنى هذا أنه لا تتصل بالفعل علامة تثنية ولا جمع للدلالة على تثنية الفاعل أو جمعه إذا تقدم هذا الفعل، فنقول: قام الرجلان، قام الرجال، مثلما نقول: قام الرجل بإفراد الفعل قام وغض الطرف عن الفاعل. وهي القاعدة المطردة في العربية الفصحى شعرا ونثرا([1])
لكن النظرة في الأصل اللغوي تؤكد أن لغة أكلوني البراغيث قد طابقت بين الفعل والفاعل في العدد مع تقدم الفعل، فكما يرى العمايرة أن لغة أكلوني البراغيث لغة من لغات العرب شائعة كثيرة الشواهد، مؤيدة بما جاء في القرآن الكريم، والحديث، والشعر، وأصلها
أكل البراغيث إياي = ف + فا + مف = جملة توليدية فعلية (محايدة)
تحولت إلى: أكل البراغيث البراغيث إياي، لتوكيد الفاعل، ثم تحولت إلى: أكلوا البراغيث إياي. تحول الإسم الظاهر إلى ضمير، ثم تحولت إلى: أكلوني البراغيث، تقدم الضمير المفعول ليلتصق بالفاعل، ويرى من وجه نظره أن هذه التحويلات مقنعة

([1])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص58

ولكن القاعدة القسرية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد المضمر تقف أمام هذه التحويلات([1]).

ومما وقع في لغة الشعر وأوردها النحاس قول الشاعر

ولكن ديافي أبوه وأُمّه بحوران يعصرن السليط أقاربه ([2])

موضع الشاهد في قوله "يعصرن السليط أقاربه" حيث رفع أقاربه بـ يعصرن مع اتصال ضميره به، وقد جاء به مؤنثا مجموعا، لأنه أراد الجماعات، وعليه رجح النحاس قول الأخفش في أن يكون التركيب في قوله تعالى "وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ اللّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ "([3]) على لغة أكلوني البراغيث

قال أبو جعفر في حديثه عن الآية ولم يقل: عمي وصم والفعل متقدم ففي هذا أجوبه منها أن يكون كثير بدلا من الواو، قال الأخفش سعيد: كما تقول: رأيت قومك ثلثيهم، وإن شئت كان على إضمار مبتدأ أي العمي والصم منهم كثير، وجواب رابع يكون على لغة من قال أكلوني البراغيث , قال الأخفش يجوز أن يكون هذا منها، وانشد الشاهد ([4])

ومذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر او مثنى، او مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد([5])

وإنما التزم هذا التجريد؛ دفعا للإيهام، لأنه لو قيل: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله " فعل وفاعل" خبر مقدم، ولذا ألحقوا علامة

([1])عمايره، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص 193

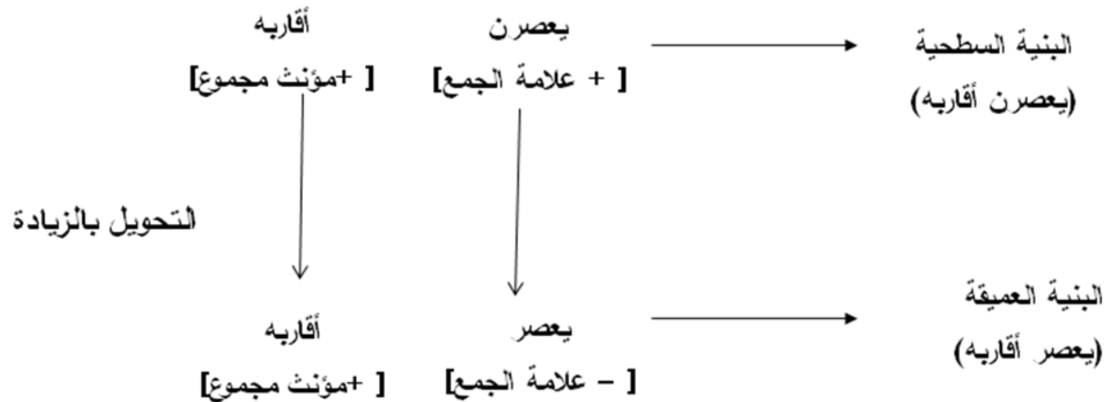
([2]) الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، ج1، ص 46

([3])**سوره المائدة، آية 71**

([4])النحاس، **إعراب القرآن**، ص241

([5]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص57

التثنية بالفعل دون علامتي التثنية والجمع؛ لأنها ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار، وهذه هي اللغة الفصحى([1])
وعلى هذا الرأي نسير أولا لنرى انتفاء الأصل



ففي المخطط نرى البنية العميقة كما حددها جمهور العرب أي إذا اسند الفعل إلى ظاهر أو مجموع وجب تجريده وهو في المخطط" يعصر أقاربه"، ثم تم التحويل بالزيادة فظهرت البنية السطحية " يعصرن أقاربه" وهي مخالفة لقواعد الجمهور وأيضا للبنية العميقة وهذا إن دل فإنما يدل على عدم ارتباط الفرع بالأصل.
وأما إذا ما اعتبرنا أن الأصل هو أن يتصل الضمير بالفعل ليدل على فاعله فلا خلاف أنها تتفق مع النظرية

2.4.2 الفعل ونائب الفاعل

يقول ابن مالك:

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له، كنيل خير نائل

وبه يتابع ابن عقيل أن الفاعل يحذف ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، ويعرض في حاشيته الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل ويرجعها إلى أسباب لفظية وأسباب معنوية، أما الأسباب اللفظية فمنها القصد إلى الإيجاز ومثالها قول الله تعالى " ومن

([1]) الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**،ج1، ص275

عاقب بمثل ما عوقب به"([1])، ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور ومنها " من طابت سيرته حمدت سريرته"، أما الأسباب المعنوية وهي كثيرة نعرض منها كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ومثالها " خلق الإنسان من عجل"([2])، ومنها كونه مجهولا للمتكلم لا يستطيع تعيينه للمخاطب ومثالها " سُرق متاعي"، ومنها رغبة في الإبهام على السامع، أو تعظيم الفاعل أو تحقيره أو خوفه منه([3]) .

هذا ما قاله ابن عقيل في شرحه لنائب الفاعل، ولم يتعرض الوعر إلى هذه القضية، ولعل هذا هو الذي أدى إلى نظرية الحالة النحوية، والتي ليست معوضة عن النظرية التوليدية التحويلية بقدر ما جاءت لتسد فكرة حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه.

ولعل هذه الفكرة –العلاقة بين الفعل ونائب الفاعل– تحدد المسند إليه أو المفعول به أو المفعول غير المباشر من حيث التسلسل والترتيب داخل الجملة، وتستخدم هذا التسلسل والترتيب في سبيل تحديد المراكز التي تحتلها عند رسم أركان الجملة، وبخاصة عندما يتحول هذا الراسم إلى راسم آخر بوساطة القواعد التحويلية ([4])، أي في إقامة علاقات تحويلية بين الجمل المبنية للمعلوم، والجمل المبنية للمجهول، لأن التحول من المعلوم إلى المجهول يقلل من قوة الفعل، أو من درجة تكافئه، إذ يحذف ما يدل على الفاعل أو ينزل به إلى درجة يصبح معها اختياريا بعد أن كان إجباريا، ويعلق عبابنه على هذا ويقول: إن هذا الحكم يخص اللغة الإنجليزية وحدها، أما العربية، فإن الحكم إجباري، إذ لا يجوز أن يذكر الفاعل مع الإنتقال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول([5])، ففي الإنجليزية مثلا، وفي لغات كثيرة، نجد أن الجملة المبنية

([1]) **سورة الحج، آيه 60**

([2]) **سورة الأنبياء، آيه 37**

([3])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 81

([4])جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص178

([5])عبابنه، **علم اللغة المعاصر**، ص126

للمعلوم لا بد أن تحتوي على فاعل، ومعنى هذا في الإصطلاح التقليدي أن المفعول به في الجملة المبنية للمعلوم يصبح فاعلا في الجملة المبنية للمجهول([1]).

وفي هذا المقام نورد الشاهد الشعري

قال الشاعر :

وَحُقّ لِمَنْ أبو مُوسَى أبُوهُ يُوَفّقُه الذِي نَصَبَ الجِبَالا([2])

وموضع الشاهد قوله: وحق ...يوفقه فهو فعل مبني للمفعول، وقد حذف مرفوعة، لدلال الفعل بعده يوفقه عليه، والتقدير: وحق التوفيق لمن أبو موسى أبوه، وعليه أجاز النحاس مؤيدا رأي الفراء، أن يكون الفاعل في قوله تعالى "ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ"(3) , محذوفا دل عليه الفعل بدا، والتقدير والله أعلم بدا لهم بداء .

قال أبو جعفر : الفاعل ما دل عليه بدا، أي: بدا لهم بداء، فحذف الفاعل لأنه الفعل يدل عليه كما قال الشاهد (4)

ومذهب جمهور البصريين أن الفاعل لا يحذف إلا مع رافعه المدلول عليه، مثال ذلك قولنا:زيداً، جوابا لمن قال: من أكرمت؟ فيقول: زيداً، والتقدير: أكرمت زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل، وبه أخذ ابن مالك(5)، ومنهم من أجاز حذف الفاعل وحده دون رافعه، وهو رأي الكسائي، وابن مضاء، تمسكا بما ورد في الآية الكريمة؛ إذ الفاعل

([1])جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص179

(2)ذو الرمة، غيلان بن عقبة(117هـ)(1995). **ديوان ذي الرُّمَّة**، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، ص 446

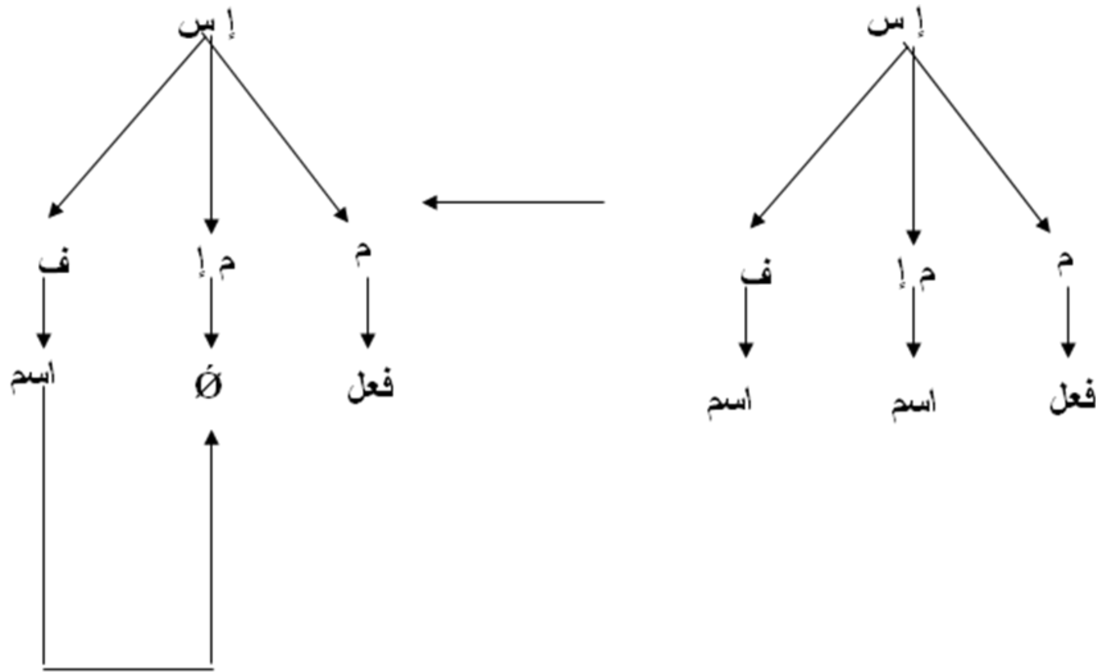
(3) **سوره يوسف، آية 35**

(4)النحاس، **إعراب القرآن**، ص451

(5)السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن(911هـ)(1998). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص272

محذوف دل عليه الفعل والتقدير: بَدَا لهم بداء، وبالشاهد الذي معنا، وبكون حذف الاختصار لا يخرج الكلام إلى غير الإفادة(1).

إن انتفاء الأصل في البنية العميقة والسطحية في قضية نائب الفاعل أدى كما ذكرنا إلى ظهور الحالة النحوية، وأيضا أدى إلى تجاوز الوعر عنها، وذلك لأن تغيير ركن مكان ركن يؤدي إلى خرق النظرية، إن مثل هذا الخرق يمكن أن يمثل كالآتي



بنية عميقة بنية سطحية

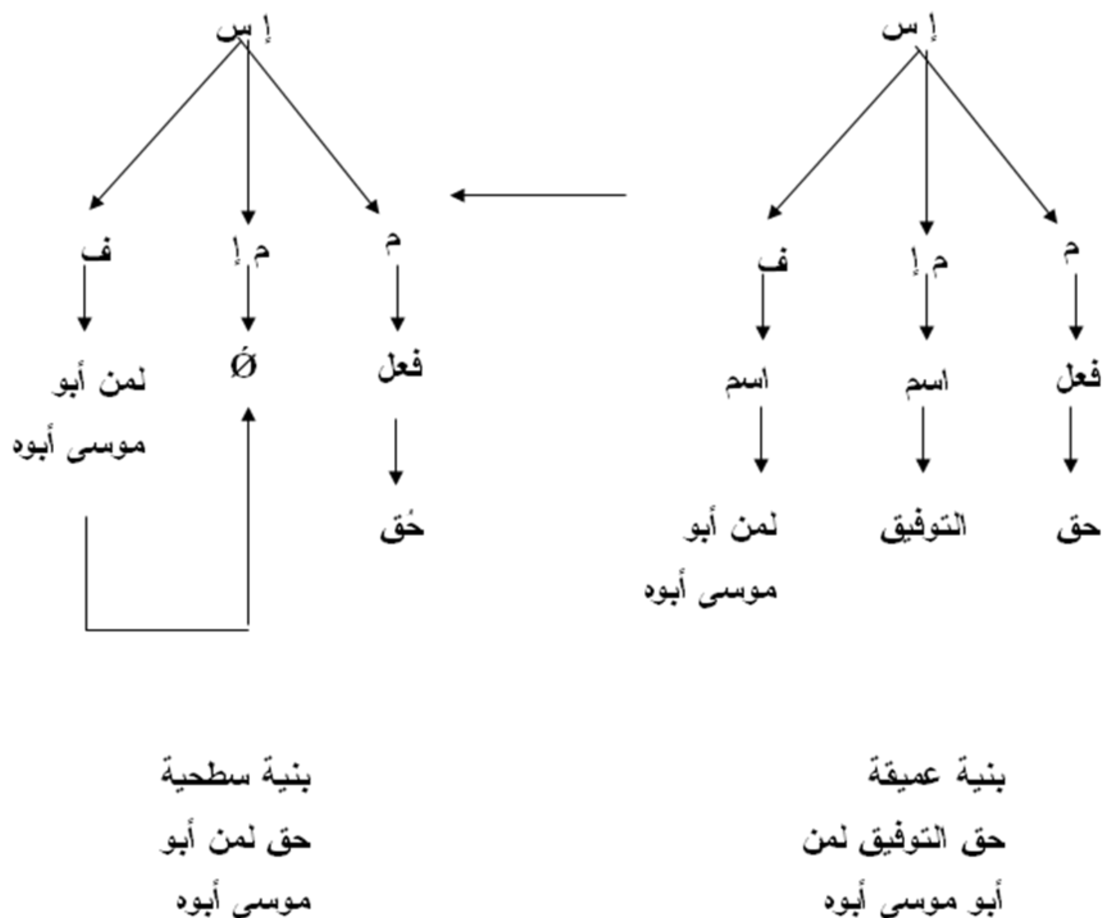
فنرى في المخطط أن البنية العميقة متمثلة وواضحة المكونات فالإسناد يعطي (مسند+مسندإليه+فضلة)، وهذا مما لا خلاف عليه، نذهب بعدها إلى البنية السطحية حيث تم حذف ركن (م إ) عن طريق قاعدة الحذف، وتم استبدال المحذوف إلى ركن آخر هو الفضلة(أي ان الفضلة حلت مكان المسند إليه)، وهذا يشير إلى أن الفاعل (م إ) في البنية العميقة، قد أصبح مكانه في البنية السطحية(الفضلة)، وهذا الإجراء يشكل

---

(1)الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ج1، ص271

خرقا في النظرية، إذ إن الأركان اللغوية واجبة تحديد المعالم كما ذكرنا في قواعد التكوين والتفريغ والمعجم، ولكن تغير الركن بركن آخر يشكل خرقا في النظرية، كما هو في المخطط السابق .

وعليه يكون انتفاء الأصل في الشاهد السابق على النحو الآتي



ففي البنية العميقة " حق التوفيق لمن أبو موسى أبوه"، فالتوفيق هي الفاعل (م إ)، وبعد أن تم حذفها وعوضت "لمن أبو موسى أبوه" أخذت مكانها في العلامة الإعرابية وهي (الفضلة) في البنية العميقة، إذن تم تركيب ركن مكان ركن، وأخذ ذلك الركن الصفات والعلامات الإعرابية للركن الآخر بعدما حذف، وهذا يشكل معضلة في النظرية، إذ إنها لا تقبل بمثل هذا الأمر هذا من جانب، والجانب الآخر ندلل فيه على انتفاء الأصل كما في المخططين السابقين

الفصل الثالث

انتفاء الأصل في مكملات العملية الإسنادية

في هذا المبحث سنناقش انتفاء الأصل في مكملات العملية الإسنادية وهذا سيضم قسم المنصوبات وهي على التقسيم الآتي

1- المفاعيل : وهي : الأبواب التي نص النحاة على أنها مفعولات، وهي :

المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه والظرف بنوعيه(المكان، والزمان)

2- ما حمل على المفعولية في اللفظ

وأبوبه متفرقة، ولا تجمع إلا بالتأويل على معنى المفعول، وهي :

الاختصاص، والمنادى، والإغراء، والتحذير، والمنصوب على الاشتغال

3- المشبه بالمفعول في اللفظ

وأبوابه: الحال، والتمييز، ويمكن أن يحمل على هذا الشبه اسم "لا" النافية للجنس،

1.3 المفعول به

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا"([1])

وهنا وجب أن نحدد الفعل، فالفعل ينقسم إلى متعد، ولازم، فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو المثال السابق، واللازم ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر أو لا مفعول له([2])

ومذهب الجمهور أنه لا يقاس حذف حرف الجر مع غير أنّ وإنّ بل يقتصر فيه على السماع، وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعيين الحرف ومكان الحرف([3]) .

---

(1)الفاكهي، عبدالله الفاكهي، (1996)، **الفواكه الجنية على متممة الآجرومية**، دار المشاريع، ص150

([2])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 107

([3])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل** ، ج2، ص 111

وفي هذا السياق نعرض الشواهد الآتية

قال الشاعر :

ومِنّا الذِي اختِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحةً وَجُوداُ إذا هَبَّ الرياحُ الزَّعازِعُ([1])

وقال الشاعر :

تمُرُّون الدِّيَارَ ولَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ علَيَّ إذن حَرَامُ ([2])

وقال الشاعر :

لَدْنٌ بِهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطّرِيقَ الثَّعْلَب([3])

وقال الشاعر

أَمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرتَ بهِ فَقَد تركتُكَ ذا مال وذا نَشَبِ([4])

استشهد النحاس بالأبيات السابقة على تسلط الفعل على الاسم بعد نزع الخافض، ونصبه على المفعولية.

وموضع الشاهد في الأول :"اختير الرجال " إذ أصله اختير من الرجال , فحذفت "من"ونصب الاسم بالفعل .

وفي الثاني قوله :"تمرون الديار " إذ أصله "تمرون على الديار" أو بالديار فحذف حرف الجر "على" وتسلط الفعل على الاسم فنصبه.

وفي الثالث قوله :"عسل الطريق الثعلب "إذ الأصل: في الطريق، فحذف الجار وتسلط الفعل على الاسم فنصبه على المفعولية .

وعلى هذه الشواهد خرج النحاس آيات كثيرة في كتاب الله ومنها : قوله تعالى "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاء مِنَّا إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاء وَتَهْدِي مَن

---

(1)الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، ص 516، والكتاب ج1، ص39

(2)جرير، ابن عطيه الخطفي (114هـ)، **ديوان جرير**، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، الدار الكتب العلمية، ط1، ص278

(3)الهذليون،(1969)، **ديوان الهذليين**، تأليف: زكريا عناني، الدار القومية، القاهرة ، ج1، ص190

(4)امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**،ص8

تَشَاء أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ "([1]) حيث قال :"مفعولان، أحدهما حذفت منه من وأنشد الشاهد الأول([2])

ومنه قوله تعالى "" الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء وَاللّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلاً وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ "(3) قال النحاس :"ويجوز في غير القرآن ويأمركم الفحشاء "بحذف الباء" وأنشد الشاهد الرابع (4) .

ومنه قوله تعالى :" قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ"(5)، وقال النحاس :"أي :لأقعدن لهم في الغي على صراطك "([6]) وأنشد الشاهد الثالث .

ومنه قوله تعالى " وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"([7]) ، وقال النحاس: "التقدير في العربية: وإن أردتم أن تسترضعوا أجنبيه لأولادكم، وحذفت اللام؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف "([8]) , وأنشد الشاهد الرابع .

وأما أراء النحاة فقد ذهب بعضهم إلى أن حذف حرف الجر، وتعدية الفعل الى الاسم ونصبه، من غير "أنْ" المصدرية وأنّ نحو: أنا راغبٌ في أنْ ألقاك، سماعي يحفظ ولا يقاس عليه، وهو رأي سيبويه([9])، وعليه فالشواهد التي معنا مما يسمع ولا يقاس عليه،

---

(1) **سورة الأعراف، آية 155**

(2) النحاس، **إعراب القرآن**، ص325

(3) **سورة البقرة، آية 268**

(4)النحاس، **إعراب القرآن**، ص110

(5) **سورة الأعراف، آية 16**

(6)النحاس، **إعراب القرآن**، ص299

(7) **سورة البقرة، آية 233**

(8)النحاس، **إعراب القرآن**، ص98

(9)سيبويه، الكتاب، ج1، ص36

ومنهم من أجاز حذف حرف الجر مع غير "أنَّ"وأنْ" قياسا إذا تعين الحرف ومكانه، نحو بريت القلم بالسكين، وهو رأي الأخفش الصغير علي بن سليمان، وعليه يصح القياس على ما ورد من الشواهد، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير "أنَّ"وأنْ" بل يقتصر فيه على السماع([1]).

نكتفي بالشاهد الثالث للتدليل وعليه بقية الشواهد، والشاهد سماعي خاص بضرورة الشعر وقوله كما عسل الطريق أي في الطريق ([2])

وقال سيبويه قد قال بعضهم ذهب الشام يشبه بالمبهم ، إذا كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذ ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان([3])، فنصب الطريق على الظرف لأن عسلان الثعلب وهو مشيته وقع في الطريق ([4]) .

فنحن نلاحظ أنه لما تم الحذف زيد في الإبهام وحفظ عن القياس ، فلما كان للقياس أنأى وهي بنية متحولة دل على احتمال أنها أصل، كما الاستدلال بالمثال يقول فيه ابن يعيش " وأما الاستدلال بالمثال فأن ترد الكلمة وفيها حرف من حروف الزيادة، وقد أبهم أمره لعدم الاشتقاق. وذلك الحرف يمكن أن يكون أصلاً ويكون زائداً ، إلا أنك إن جعلته أصلاً لم يكن له نظير في الأصول ، فيحكم عليه بالزيادة، وإن كان له نظير في الأصول لم يحكم بزيادة فيه لأن الأصل عدم الزيادة، وذلك نحو عنتر، النون والتاء أصلان لأنها بوزن جعفر إذ النون والتاء بإزاء العين والفاء من جعفر " ([5])

---

(1)ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص 111

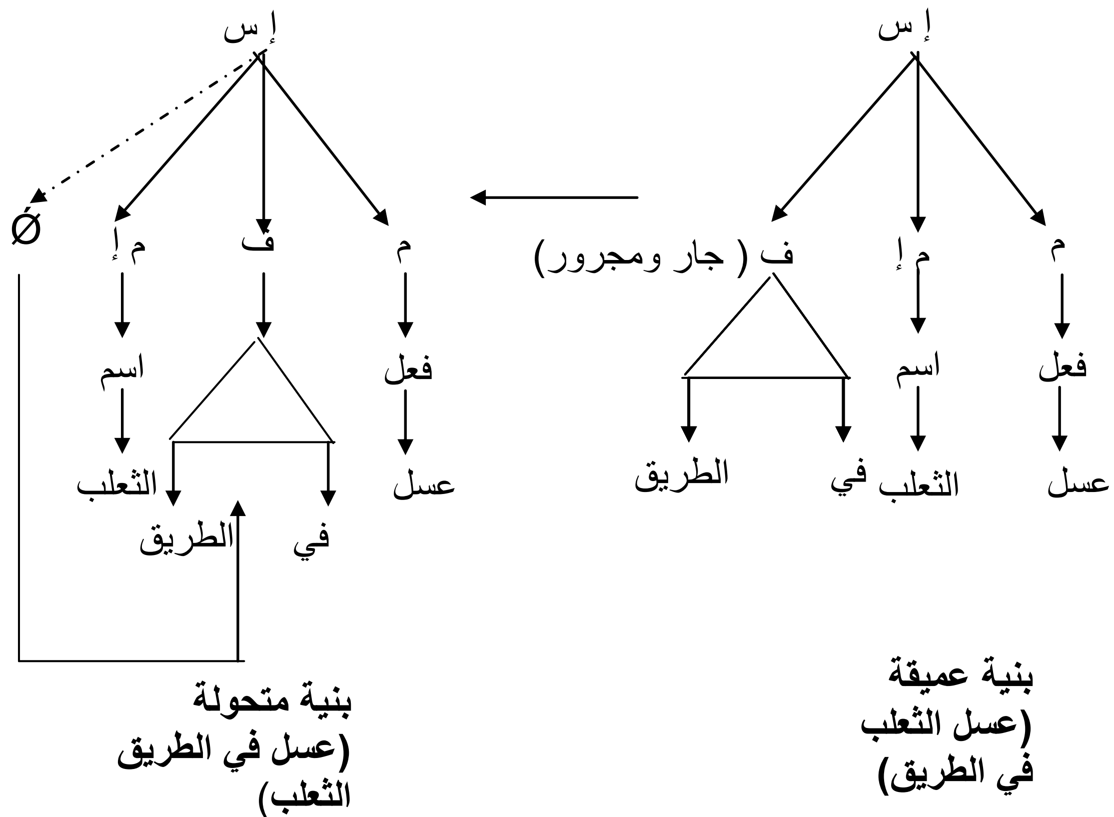
([2])ابن الأنباري، ابو البركات كمال الدين عبدالرحمن (577هـ)(1999). **أسرار العربية**، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود،شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان، ط1 ،ج1،ص169 .

([3])سيبوية، **الكتاب**،ج1،ص7

([4])الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي،(1995)، **الجمل في النحو** ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ص71

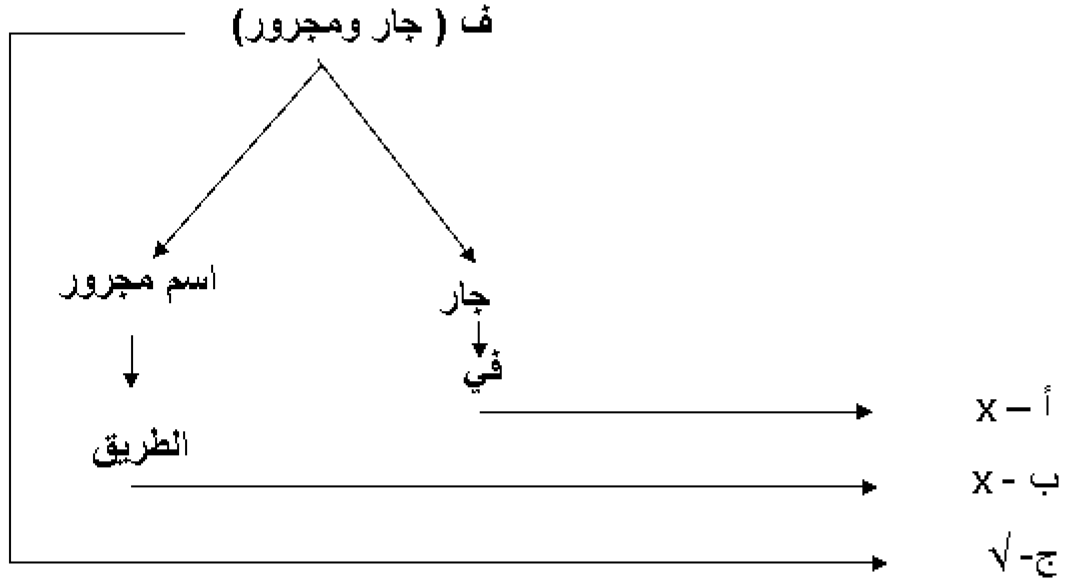
([5])ابن يعيش، **شرح الملوكي في التصريف**، ص 120

ولما لم يكن أن يصح أن يكون أصلاً لوجود نظير له في الأصول دل على انتفاء الأصل، والرسم الآتي يوضح هذه العملية .



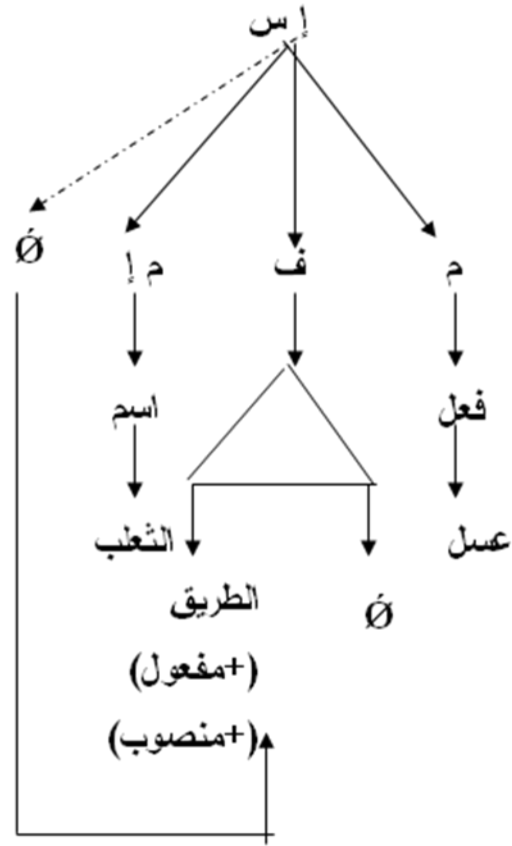
ففي البنية العميقة كما نلاحظ هي "عسل الثعلب في الطريق" وهي مأخوذه كما أسلفنا من قواعد التكوين والتفريغ كما هو في المخطط(م+م إ+ف)، ومن ثم تم إجراء قانون التحويل ونقل "في الطريق" ف(الجار والمجرور)، وهنا نلاحظ أن الجار والمجرور يحقق المقولة المتلازمة، لذا تم نقله بشكل سليم وصحيح ومتوافق مع النظرية لينتج التركيب " عسل في الطريق الثعلب".

وكما ذكرنا فإن هذه الحركة في تبادل المواقع تسمح فيها النظرية التوليدية التحويلية فإن الركن اللغوي ف (جار ومجرور) يمكن نقله إلى يسار الفعل أو يمينه شريطة المحافظة على المقولة المتلازمة التي تم شرحها وهنا المقولة تخص ف (الجار والمجرور)



فالحركة التحويلية ضمن المقولة المتلازمة يجب أن تنقل المقولة الرئيسية وليس الركن اللغوي الذي تحكمة هذه المقولة الرئيسية، وإلا فإن التركيب العربي سيكون غير نحوي، كما ذكرنا، وبذلك فإن نقل الجار(في) وحدها غير نحوي وسيعطي النتيجة(أ) وهي (×)، أو نقل اسم المجرور(الطريق) وحده سيعطي النتيجة(ب) وهي(×)، لذا فلا يكون التعبير نحوي صحيح إلا بنقل المقولة كاملة وهو الخيار (ج) الذي تكون نتيجته صحيحة؛ أو بحذفها كاملة وليس حذف جزء منها –أي أركانها–.

ولما تم حذف في وهو ما لا تسمح به المقولة المتلازمة أدى إلى خرقها ونتج التركيب في الظاهر كما هو في الشاهد **عسل الطريق الثعلب**



بنية سطحية

عسل الطريقَ الثعلب

فقط نلاحظ أن الركن اللغوي (ف) قد كان في البنية العميقة جارا ومجرورا(في الطريق) وفي البنية السطحية اسم (الطريق) ولم تظهر عليه علامات المجرور بل ظهرت عليه علامات النصب والمفعولية، بعد أن تم خرق المقولة المتلازمة، فإذا كان ما تقدم دل على انتفاء الأصل .

2.3 المحمول على المفعول به في اللفظ

1.2.3 الاختصاص

وقال فيه سيبويه " هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه"([1])، وحدّه الفاكهي، فقال: هو حكم علق بالبناء للمفعول(بضمير ما)، أي الذي أو شيء(تأخر

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص70

عنه)، أي الضمير سواء كان الضمير (لمتكلم) وهو الغائب، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف(أو لغيره) نحو: "بك الله نرجو الفضل"([1])

ومما وقع في هذا السياق

قالت الخرنق بنت هفان :

لا يَبْعَدَن قَومِي الذينَ هُمُ **سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ**

النَّازلينَ بكلِّ مُعْتَرَك **والطَّيِبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ**([2])

وقال ابن خياط العكلي :

وكُلُّ قوم أطاعُوا أمرَ مُرشِدِهمْ **إلاّ نُمَيراً أطاعَتْ أَمرَ غاويهَا**

الظاعِنينَ ولَمّا يُظْعِنوا أحَداً **والقائِلُونَ لِمَن دَارٌ نُخَلِّيها** ([3])

استشهد النحاس بالشواهد السابقة , الأول منها للخرنق بنت هفان، والثاني لابن خياط العلكي وهما من شعراء العصر الجاهلي

ووجه الاستشهاد بهما نصب الاسم بإضمار فعل تقديره "أعني , أمدح , أذكر " عند تكرار النعوت والأوصاف وهو ما يسمى عن النحاة بالنصب على الاختصاص، وموضع الشاهد في البيت الأول : النازلين، حيث نصب بإضمار فعل تقديره أمدح، وفي الشاهد الثاني قوله : الظاعنين حيث نصب بإضمار فعل تقديره أذكر، وعليه حمل النحاس قراءة الجمهور في قوله تعالى " لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً ([4]) والتقدير والله أعلم : أمدح المقيمين الصلاة (5)

([1])الفاكهي،**الفواكه الجنية على متممة الآجرومية**، ص153

(2)الخرنق بنت بدر بن هفان، ديوان الخِرْنَق بنت هفَّان(1990)، تحقيق يسري عبدالغني عبدالله، دار الكتب العلمية، ط1، ص29

(3)سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص64

(4) **سورة النساء، آية162**

(5) النحاس، **إعراب القرآن**، ص216

وقد أورد النحاس الشاهد الأول أيضا عند قوله تعالى " لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ " ([1])

وقال النحاس في الآية إشكال من جهة الإعراب لأن بعدها هذا فيه خمسة أقوال يكون و"الموفون" رفعا عطفا على "من"، و"الصابرين" على المدح أي وأعني الصابرين، ويكون و"المؤمنون" رفعا بمعنى: وهم الموفون مدحاً للمضمرين، و"الصابرين" عطفا على ذوي القربى ، ويكون و"الموفون" رفعا على وهم الموفون والصابرين بمعنى وأعني الصابرين ، فهذه ثلاثة أجوبة لا مطعن فيها من جهة الإعراب ، موجودة في كلام العرب وأنشدها سيبويه([2]) .

وقد نسبها عبابنه إلى أثر التحويلات الاسلوبية في تغيير الإعراب، وقال عن الشاهد الأول إن هذه الرواية يمكن أن نعد " النازلين" و" الطيبين" منصوبتين على المدح، ولو كان على مجرد الإخبار لرفعتا؛ لأن تقدير الكلام: " الذين هم سم العداة النازلون بكل معترك، والطيبون معاقد الأزر".

وقد ورد في ديوان الشاعرة (النازلون) بالرفع، حيث خالفت (الطيبين) فقط، أي أن المخالفة الإعرابية حدثت من حالة الرفع إلى حالة النصب بسبب مخالفتها أسلوب الكلام الأول؛ وبهذا فهو يرجع الشواهد الشعرية التي تَغَيَّر إعرابها تبعا لتغير أسلوب الكلام من الخبر إلى المعاني الانفعالية الأخرى، كالمدح والذم والفخر والترحم والتعظيم وما إلى ذلك ([3])

أما البنية العميقة فهي في رفعهما أي النازلون والطيبون حيث ظهرت البنية السطحية "النازلين" اعتماداً على قاعدة الحذف بعد حذف الفعل والفاعل على المدح، ولسنا هنا

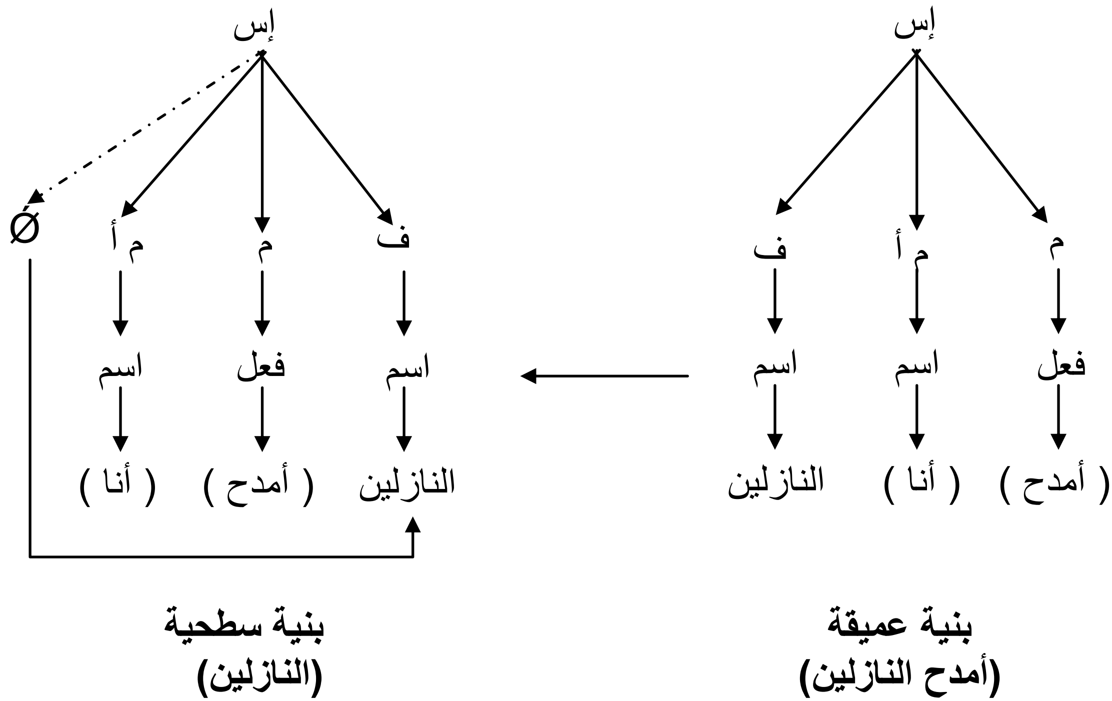
([1])**سورة البقرة،آية 177**

([2])النحاس،**إعراب القرآن**،ص 76

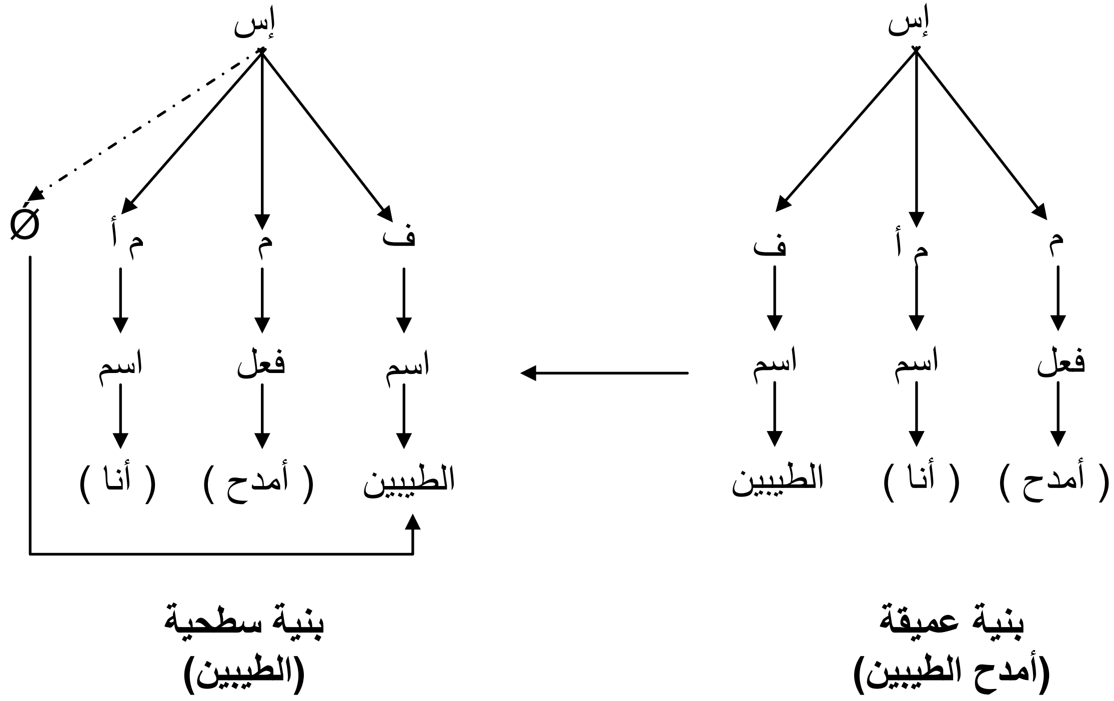
([3])عبابنه، يحيى القاسم، **أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية**، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 11، العدد1، 1993، ص20، ص24

بقصد السير على الأفضلية بينهم، بل بقصد أن نعلم كما ذكرنا سابقاً أن الأصول في اللغة أن تكون ثنائية اعتماداً على النظرية واعتمادا على قاعدة الإسناد في القواعد السابقة.

فغياب الإسناد وبقاء الفضلة النازلين أو قراءة الطيبين يلزم أن تكون هذه الجملة السطحية متحولة، وليست عميقة، وهنا إما أن نطعن في قول العلماء أن هذه ثلاثة أجوبة لا مطعن فيها من جهة الإعراب موجودة في كلام العرب وأنشدها سيبويه، وإما أن نطعن في انتفاء الأصل لهذه البنية والاتجاه بها نحو الأفضلية، والرسم الآتي يوضح هذا الشاهد وكيفية الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية .



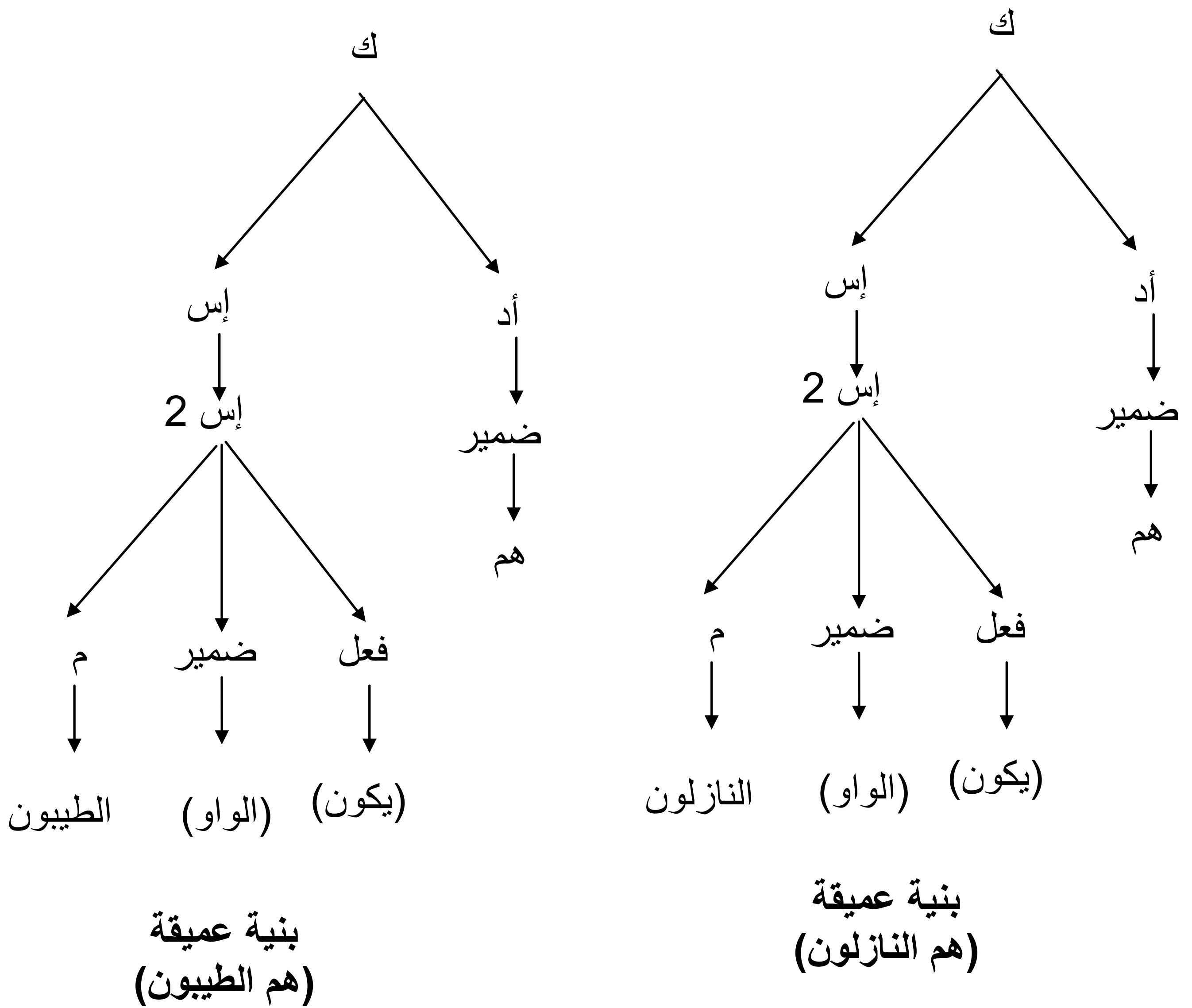
إن البنية العميقة هي (أمدح النازلين) كما هي في المخطط، فإذا ما ظهرت البنية السطحية (النازلين) فهذا يعني أنها بنية متحولة عن طريق التبادل في النقل كما هو في المخطط وبذلك وكما أشرنا أنها وجه لا مطعن فيها من جهة النحاس وعلماء العرب، وعلى اتباع النظرية هي بنية متحولة من (أمدح النازلين)، والرسم الآتي يوضح ذلك



فكما أشرنا إلى (النازلين) نؤكد هنا على (الطيبين)

إن البنية العميقة هي (أمدح الطيبين) كما هي في المخطط، فإذا ما ظهرت البنية السطحية (الطيبين) فهذا يعني أنها بنية متحولة عن طريق التبادل في النقل كما هو في المخطط وبذلك وكما أشرنا أنها وجه لا مطعن فيها من جهة النحاس وعلماء العرب، أما اتباع النظرية هي بنية متحولة من (امدح االطيبين).

لنحصل على البنية العميقة وهي كالآتي :



وبذلك فإن النظرية ترى أن البنية العميقة

كما هو في المخطط هي (هم النازلون)، (هم الطيبون)، ووفقا للتحليل وكما ذكرنا أما أن نطعن بكلام العرب، وإما أن نجدد الثقة بانتفاء الاصل، وبعد الترابط بين الأصل والفرع، أي البنية العميقة والبنية السطحية.

2.2.3 الاشتغال

وفي هذا الباب يذكر ابن هشام أن ضابط هذا الباب : أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه، ومثل على ذلك: زيدا ضربته، وقال: ألا ترى أنك لو حذفت الهاء

وسلطت "ضربت" على "زيد" لقلت:"زيدا ضربتُ" ويكون زيدا مفعولا مقدما، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم([1]).

قال الربيع بن ضُبَع الفزاري :

أصبَحْتُ لا أَحمِلُ السِّلاحَ ولا أملِكُ رأسَ البَعِيرِ إن نَفَرا

والذِّئبَ أخشَاه إن مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي واخشَى الرياحَ والمَطَرَا([2])

وقال الشاعر :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهلكتُهُ وإذا هَلَكتُ فَعِنْد ذلِكَ فاجْزَعِي ([3])

استشهد النحاس بهذين البيتين، الأول منهما للشاعر الجاهلي الربيع بن ضبع الفزاري، والثاني للشاعر المخضرم النمر بن تولب العكلي، وموضع الشاهد في البيت قوله: "والذئب أخشاه " فنصب الذئب. بفعل مضمر، فسره ما بعده والتقدير " وأخشى الذئب أخشاه "، وعليه أجاز النحاس أن يكون "رسلا" في قوله تعالى " وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً "([4]), منصوب بفعل مضمر فسره ما بعده، والتقدير : وقصصنا رسلاً , حيث قال في معرض حديثه عن الآية الكريمة، منصوب بإضمار فعل أي: وقصصنا رسلاً؛ لأنه معطوف على ما قد عمل فيه الفعل , ومثله :

أصبحت لا أحمل السلاح ....البيتين "([5])

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله :"إن منفسا أهلكته " حيث نصب "منفسا" بإضمار فعل دل عليه ما قبله , لأن حرف الشرط يقتضي فعلا مظهراً أو مضمرا، وعليه أجاز النحاس , رفع " أحد" في قوله تعالى "وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

([1])ابن هشام، **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك**، ص192

([2])البحتري، أبو عبادة البحتري، **حماسة البحتري** ، تحقيق محمد نبيل طريفي ، دار صادر، بيروت، ط1، ص201 , والكتاب ج1، ص89، ص90

([3])العكْلي، النَّمر بن تولب العكْلي،(2000)، **ديوان النَّمر بن تولب**. جمع وتحقيق الدكتور:محمد نبيل طريفي دارصادر، بيروت، ط1، ص 72, وفي الكتاب 134/1,

(4) **سوره النساء آية 164**

(5)النحاس، **إعراب القرآن**، ص217

فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُونَ"" ([1]) , بفعل مضمر واجب الإضمار، حيث قال في معرض حديثه عن الآية الكريمة :" أحد" مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده وهذا حسن في (إنْ) قبيح في أخواتها , ومذهب سيبويه في الفرق بين إن وأخواتها أنها لما كانت أم حروف الشرط لأنها لا تكون لغيره خصت بهذا وأنشد سيبويه :

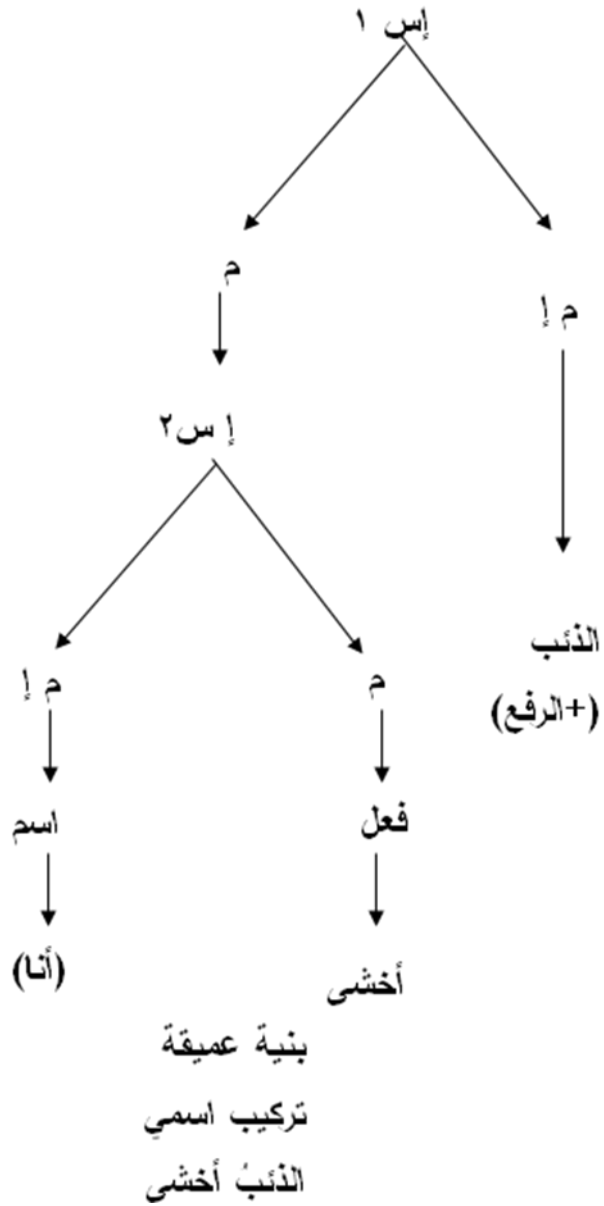
لا تجزعي إن منفسا ....البيت "([2])

وسأكتفي ببيان انتفاء الأصل للشاهد الأول وقد قال عنه سيبويه أنه إلى الرفع أقرب كما كان في الابتداء إلى النصب أبعد، ولعل النظرية تتفق مع قول سيبويه، إلا أن الانتفاء بعدم الوصول إلى البنية العميقة يشكل حاجزا أمام النظرية، والرسم الآتي يوضح ذلك

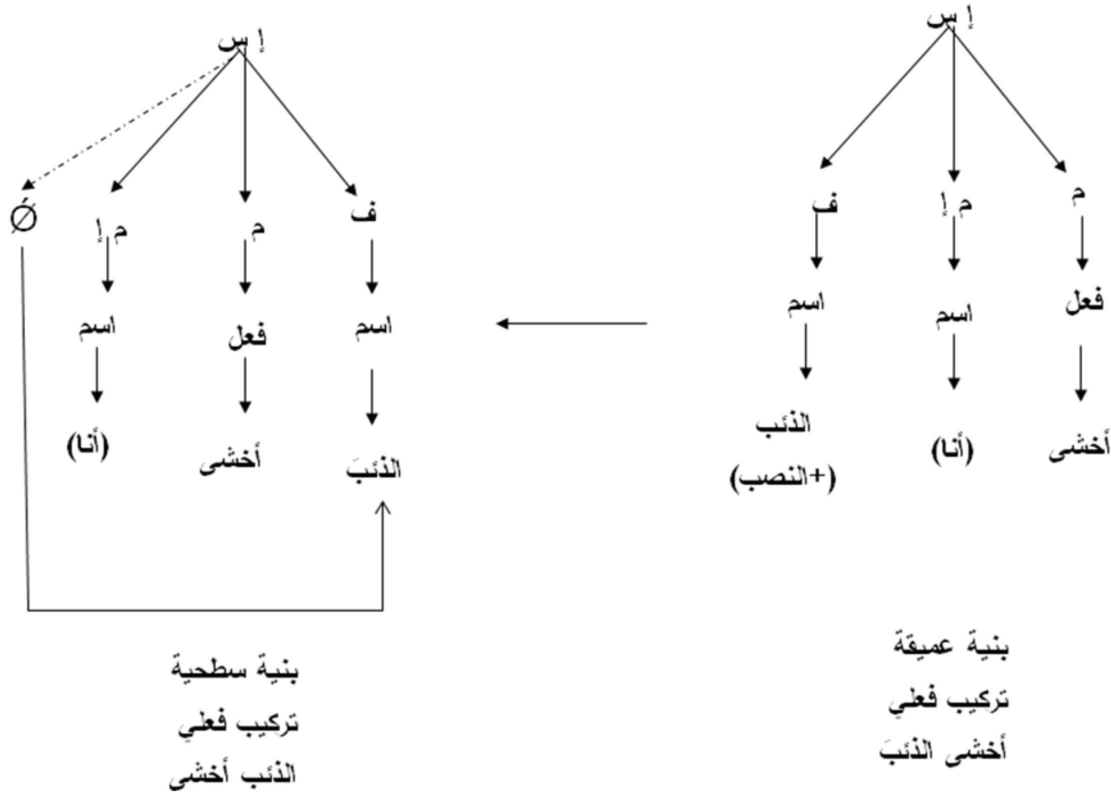
---

(1)**سوره التوبة، آية 6**

(2)النحاس، **إعراب القرآن**، ص359



فالبنية العميقة هي (الذئب أخشى) وهو تركيب اسمي، نلاحظ أننا حصلنا عليه من خلال الإسناد الأول(م إ، م)، ومن ثم تم تفريغ (م إ) ب الذئب وحددت خصائصة المعجمية بالرفع، واحتجنا إلى الإسناد الثاني لنحصل على تفريغ أخشى(م)، والضمير المستتر أنا(م إ)، أود أن أشير هنا أن " الذئبُ أخشى"، هي بلا شك بنية عميقة ولكنها احتاجت إلى عمليات وإجراءات اقتصادية وزمنية بإضافة المسند إليه الثاني وهذه ملاحظة مهمة احتاجها فيما بعد.



هنا في هذا المخطط نرى أن البنية العميقة هي "أخشى الذئبَ"، واحتاجت إلى عمليات وإجراءات اقتصادية وزمنية أقل من سابقتها، ولكن البنية السطحية كما هي في الشاهد" الذئبَ أخشى"، هي بنية متحولة وليست عميقة، وذكرنا أن التركيب "الذئبُ أخشى" بنية عميقة، وجملة "الذئبَ أخشى" بنية متحولة وهذا كما ذكرنا يتفق مع ما يراه سيبويه، ولكن نحن لا نعلم أي من البنيتين العميقتين هي الأصل، على أننا كما ذكرنا نتجه إلى أن "أخشى الذئبَ" أعمق من " الذئبُ أخشى" وهو مقياس الإجراءات والقدرة الزمنية وهو بلا شك لا يشكل عامل ترجيح قوي.

3.2.3 المشبه بالمفعول في اللفظ

وهو نوع ثالث أضافه النحاة إلى المنصوبات انطلاقا من شبهه من ناحية الشكل بالمفاعيل، وهو أمر مرده إلى التصنيف الخاضع لحركات الإعراب.

1.3.2.3 التمييز

وقد ذكره ابن هشام فقال: هو اسم، فضلة، نكرة، جامد، مفسر لما انبهم من الذوات([1]) وعند ابن عقيل هو كل اسم، نكرة، متضمن معنى من، لبيان ما قبله من إجمال، نحو طاب زيد نفسا، وعندي شبر أرضا([2]).

الرتبة

ذكرنا فيما سبق أن التمييز من المنصوبات وهو كما يقول ابن هشام فضلة، وعليه فسيكون ترتيب أركان الجملة أن يقع الفعل أولا، فالفاعل، فالفضلة(التمييز مثالا)، وفي هذا يقول سيبويه" إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"([3]). فالترتيب الذي عد أصلا عند القدماء، تنظر إليه النظرية التوليدية التحويلية على أنه من الأصول التوليدية للجملة الفعلية، وفي هذا السياق نعرض

قال الشاعر :

وما كان نفساً بالفراقِ تَطِيب([4])

استشهد النحاس بهذا البيت، ولم ينسبه، وهو للشاعر الجاهلي المخبل السعدي .

وموضع الشاهد فيه وما كان نفساً بالفراق تطيب، حيث قدم التمييز نفساً على العامل فيه المتصرف، وهو قوله تطيب.

قال النحاس عند حديثه عن قوله تعالى "وَآتُواْ النَّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَّرِيئاً "([5]) نفسا منصوبة على البيان , ولا يجيز سيبويه أن

([1])ابن هشام، **أوضح المسالك في الفية ابن مالك**، ج2، ص360

([2])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 211

([3])سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 34

([4]) الهذليون، **ديوان الهذليين**، ديوان المخبل السعدي ضمن ديوان الهذليين، الدار القومية، القاهرة، ص290 ، وصدره أتهجر ليلى بالفراق حبيبها، ينظر المبرد، **المقتضب**، ج3، ص36

(5) **سوره النساء آية 4**

يتقدم ما كان منصوبا على البيان , وأجاز المازني والمبرد أن يتقدم إن كان العامل فعلا، وأنشد الشاهد، وسمعت أبا إسحاق يقول إنما الرواية وما كان نفسي ([1]).

وتقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف مسألة خلافيه بين البصريين والكوفيين أوردها الأنباري بأدلتها ,فذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز، لحجته في ذلك أن التمييز هو الفاعل في المعنى، فإذا قيل تصبب زيد عرقاً فالمتصبب هو العرق، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا باللفظ ([2])، وتبعهم في ذلك النحاس , وأما الكوفيون فحجتهم في ذلك النقل فاحتجوا إضافه لهذا البيت

بقول الشاعر:

أنفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

فقدم التمييز نفساً على عامله المتصرف تطيب , والأصل أتطيب نفسا.

ومذهب سيبويه كما ذكرنا أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ، فلا تقول نفساً طاب زيد ، ولا عندي درهماً عشرون ، وهو في هذا الشاهد عند الجمهور ضرورة فلا يقاس عليه ، وذهب أبو إسحاق إلى أن الرواية في بيت الشاهد وما كان نفسي بالفراق تطيب .

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب

وعلى هذا لا شاهد في البيت([3])

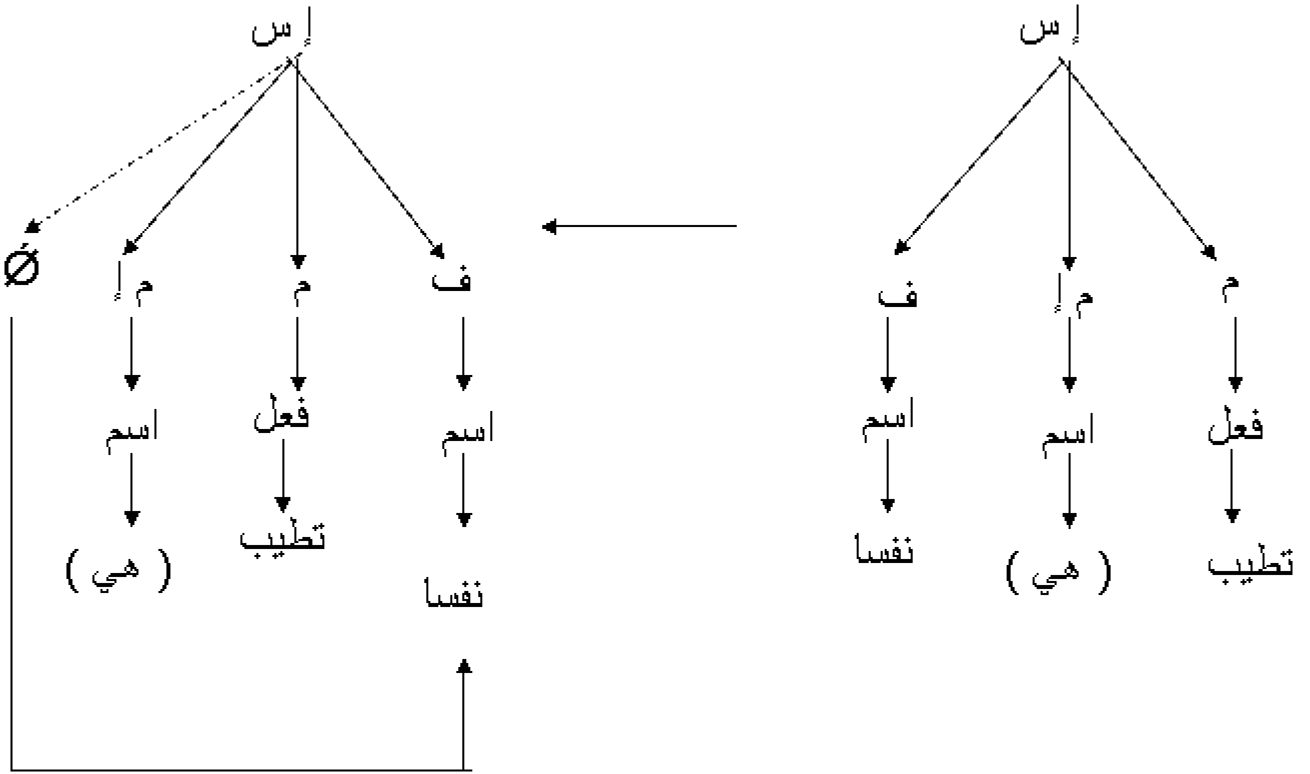
نعود ونذكر في هذا الشاهد أن سيبويه لا يجوّز تقديم التمييز على عامله ، وبعض الرواة نقلوا غير الشاهد وهو في النهاية ضرورة ولا يقاس عليه ، فلا هو أصلاً كما ذكرنا في الأمثلة السابقة والرسم الآتي يوضح

---

(1)النحاس، **إعراب القرآن**، ص171، ص172

(2) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج2، ص228

(3)ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** ، ج2، ص216



بنية عميقة
تطيب نفسا

بنية متحولة
نفسا تطيب

من خلال الشكل نرى أنها بنية متحولة ل "نفساً " تطيب وعملية الإنتقال بالترتيب هي عملية سهله ومسموحه تجري داخل الأركان إذ لا تمنع هذه النظرية مثل هذا الانتقال ولا ضوابط لعملية إعادة الترتيب هذه ، لكن السؤال الذي يوجه إلى النظرية ما الذي دفع بعض الرواة إلى نقل غير الشاهد ؟ كما أن سيبويه لا يجيز هذا التقدم ، فإذا كان كما قيل فكيف تفسر النظرية عدم جواز النقل ؟ وكيف تفسر أنها ضرورة ولا يقاس عليها مع أن إعادة الترتيب جرت من غير أن يتأثر المعنى واللفظ والحركة الإعرابية!

الفصل الرابع

إنتفاء الأصل في أبواب أخرى

1.4 الإضافة

وقد حدها الكفوي بأنها" إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه، وذكر أنّ من فوائدها، التعريف، أو التخصيص، أو التخفيف، أو رفع القبح"([1]) ومن المعروف في الدرس النحوي أن الإضافة تقع بين نكرة ونكرة، أو نكرة ومعرفة، على أنّ إضافة النكرة إلى النكرة تفيد التخصيص، وإضافة النكرة إلى المعرفة تفيد التعريف. وقد عدها الوعر من المقولات الخمسة، وفي هذا السياق نعرض قول الخنساء

فإنّما هِيَ إِقْبَالٌ وإِدبَارُ

استشهد النحاس بهذا البيت وهو للخنساء ([2])

وموضع الشاهد فيه قولها هي إقبال وإدبار إذ قد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه والتقدير ذات إقبال , وذات إدبار وعليه خرج النحاس قوله تعالى "وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ نَكِداً كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ "([3]) قال: بمعنى ذا نكد كما قال الشاهد([4]).

وقد يحذف المضاف لقيام قرينه تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه، كقوله تعالى"وَجَآءَ رَبُّكَ" أي أمر ربك ، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه وهو ربك بإعرابه([5]).

أما عبدالقاهر الجرجاني فيقول في الشاهد "جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، كأنها تجسمت من الأقبال والإدبار، وليس أيضا على حذف مضاف وإقامة مضاف إليه مقامه، وإن

([1])الكفوي، **الكليات**، ص197، ص198

([2]) الخنساء، تماضر بنت عمرو السلمية(24هـ)(1963)**ديوان الخنساء**. دار صادر ، بيروت،(ب.ط)، ص283، الكتاب ج1، ص337

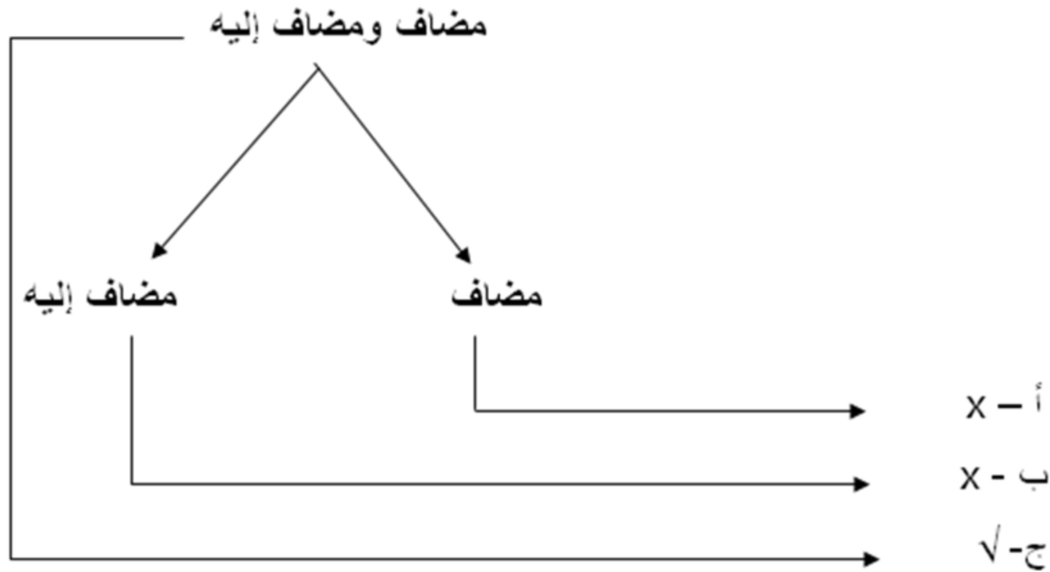
(3)**الأعراف، آية 58**

(4)النحاس، **إعراب القرآن**، ص310

(5)ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص 55

كانوا يذكرونه منه إذ لو قلنا: أريد إنما هي ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا، وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام عامي رذيل، لا مساغ له عند صحيح الذوق والمعرفة([1])

إن المضاف والمضاف إليه من المقولات الخمسة المتلازمة فالذي يجب أن ينتقل خلال الحركة التحويلية المقولة الرئيسية برمتها لا الأركان اللغوية التي تسيطر عليها هذه المقولة([2])،فلا يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، كما في الشكل الآتي



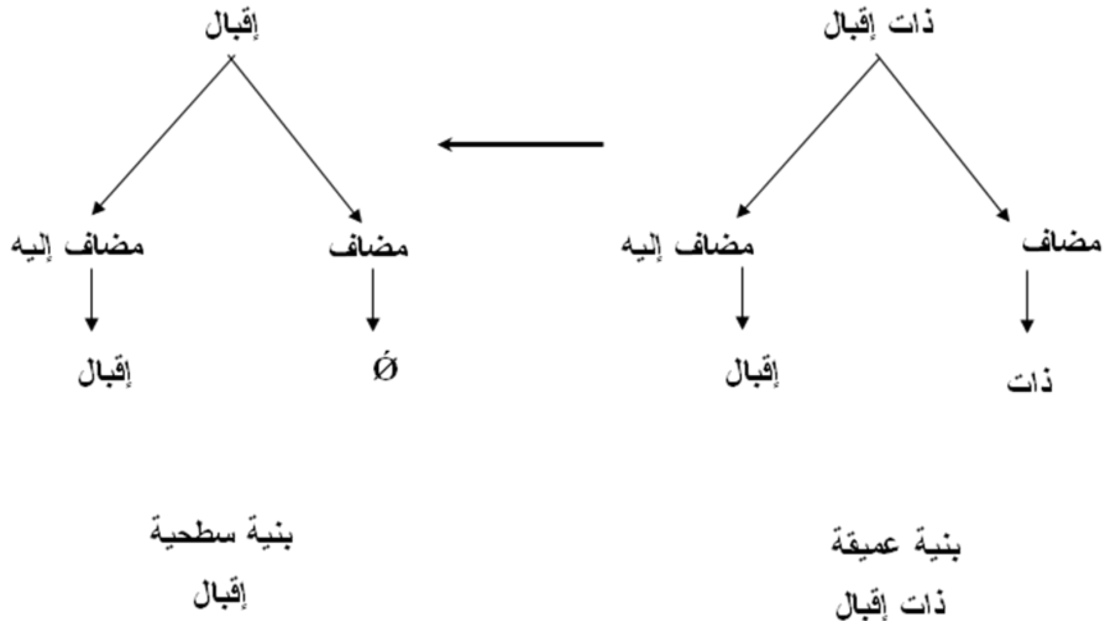
فالحركة التحويلية ضمن المقولة المتلازمة يجب أن تنقل المقولة الرئيسية وليس الركن اللغوي الذي تحكمة هذه المقولة الرئيسية، وإلا فإن التركيب العربي سيكون غير نحوي، كما ذكرنا، وبذلك فإن نقل أو حذف المضاف لوحده سيعطي النتيجة(أ) وهي (×)، أو نقل المضاف إليه او حذفه وحده سيعطي النتيجة(ب) وهي(×)، لذا فلا يكون التعبير

---

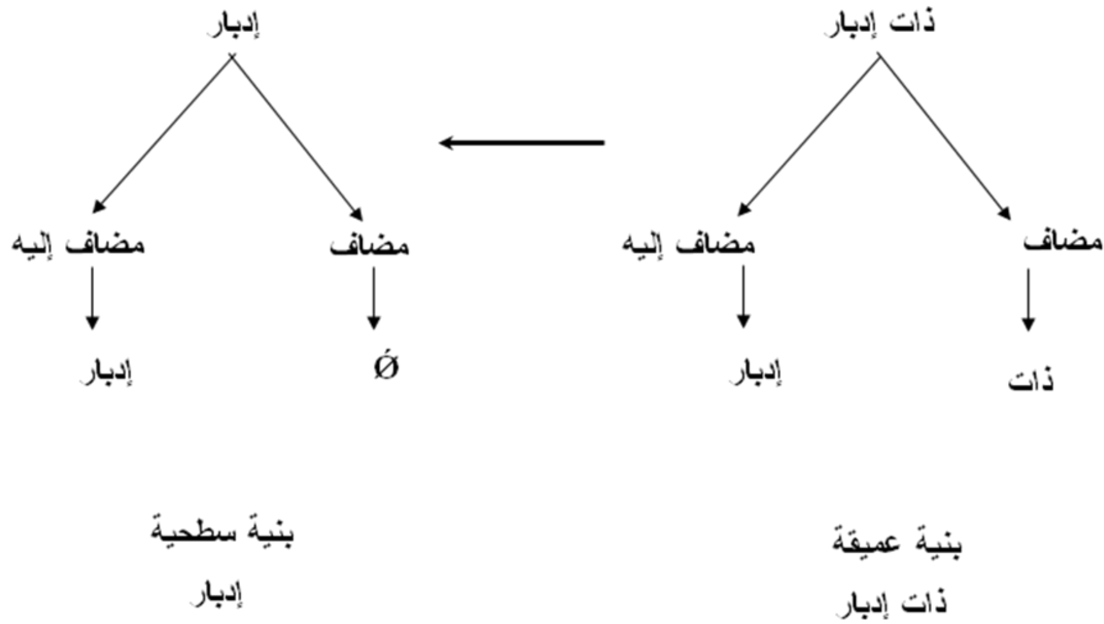
(1)الجرجاني، عبدالقاهر،(1984)،دلائل الإعجاز،تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي،القاهرة، ص212

(2)الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص123

نحويا صحيحا إلا بنقل المقولة كاملة وهو الخيار (ج) أو حذفها كاملة لأنها وحدة واحدة، وبذلك تكون نتيجته صحيحة.
إلا أن الذي حدث هو خرق للمقولة المتلازمة إذ تم حذف أحد أركانها، وقد شرحت سابقا شرحا وافيا، وهذا يتنافى مع الأصل في البنية العميقة والشكل الآتي يوضح ذلك



ففي البنية العميقة " ذات إقبال" حيث ظهرت المقولة المتلازمة للمضاف والمضاف إليه، إلا أن البنية السطحية خرقت هذه المقولة بحذف المضاف"ذات" وإبقاء المضاف إليه "إقبال"، وهذا إن دل يدل على انتفاء الاصل.
كما هو أيضا في تكملة البيت



ففي البنية العميقة " ذات إدبار" حيث ظهرت المقولة المتلازمة للمضاف والمضاف إليه، إلا أن البنية السطحية خرقت هذه المقولة بحذف المضاف"ذات" وإبقاء المضاف إليه "إدبار"، وهذا إن دل يدل على انتفاء الأصل، ونحن إذ نورد هذه المقولة في الشاهدين بنفس العملية والسجية لا من أجل التكرار، بل لبيان تكرار انتفاء الاصل وتجدده في التراكيب العربية المختلفة.

2.4 الممنوع من الصرف

وهو باب شائع في الدرس النحوي ويمكن القول: إن الشعر قد حظي بمفرداته أكثر من غيره من الكلام العربي. إذ صرف كثير مما الأصل فيه أن يمنع من الصرف لعلة الضرورة. والممنوع من الصرف مخالف للأصل؛ لأنه يجر وتكون الفتحة علامة لجره عوضا عن الكسرة، ويسمى الممنوع من الصرف بالممنوع تنوينه،
وفي هذا السياق نعرض قول الشاعر
قال الشاعر

غَلَبَ المَسَامَيحَ الوليدُ سَماحةً وكَفَى قُرَيش المُعضِلاتِ وَسَادَها([1])

استشهد النحاس بهذا البيت , وهو للشاعر الأموي عدي بن الرقاع العاملي, وموضع الشاهد فيه قوله قريش على أن من العرب من يمنعه من الصرف حملا على معنى القبيلة , وعليه فقد قرأت القراء قوله تعالى "وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ " ([2]) بترك التنوين في ثمود حملاً على معنى القبيلة ([3])

قال النحاس : "قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وإلى ثمود وصرفا ثمود في سائر القرآن، ولم يصرف حمزة ثمود في شيء من القرآن، واختلف سائر القراء فيه فصرفوه في موضع ولم يصرفوه في موقع لإن ثمود يقال له حي ويقال له قبيلة والأجود عند سيبويه فيما لم يقل فيه بن فلان، الصرف نحو قريش وثقيف وكذا ثمود،والتأنيث جيد بالغ حسن، وأنشد سيبويه في التأنيث الشاهد([4])

وقال سيبويه في الكتاب" وأما أسماء الأحياء فنحو : معد وقريش وثقيف وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه : من بني فلان ولا هؤلاء بنو فلان ، فإنما جعله اسم حي فإن قلت : لما تقول هذه ثقيف فإنهم إنما أرادو : هذه جماعة ثقيف أو هذه جماعة من ثقيف ، ثم حذفوها ههنا كما حذفوا في تميم ، ومن قال : هؤلاء جماعة ثقيف فإن أردت الحي ولم ترد الحرف قلت : هؤلاء ثقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك ، والحي حينئذ بمنزلة القوم ، فكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر. وقد تكون تميم اسما للحي وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن ويعني قريش وأخواتها ويذكر الشاهد ([5]).

---

(1)سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص250، وينظر ابن منظور، **لسان العرب**، ج6، ص334، قرش، ويذكر أن الشاهد لعدي بن الرقاع يمدح الوليد بن عبدالملك،وينظر النحاس، **إعراب القرآن**، ص422

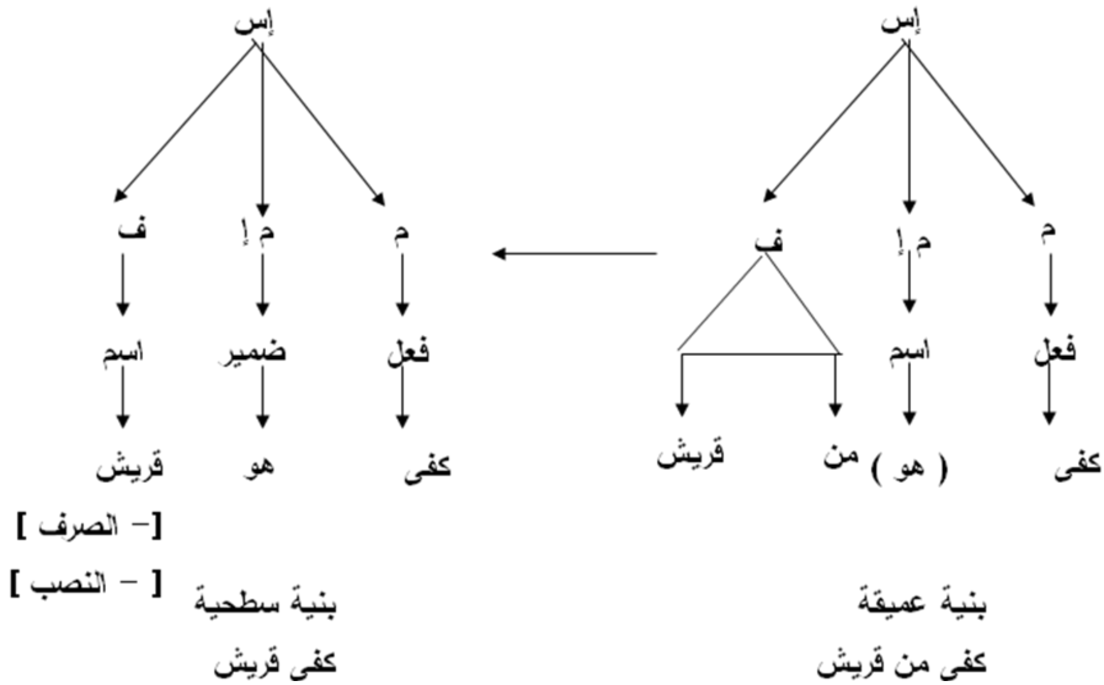
(2)**سوره هود، آية 61**

(3)ابن مجاهد،**السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص337

(4) النحاس، **إعراب القرآن**، ص422

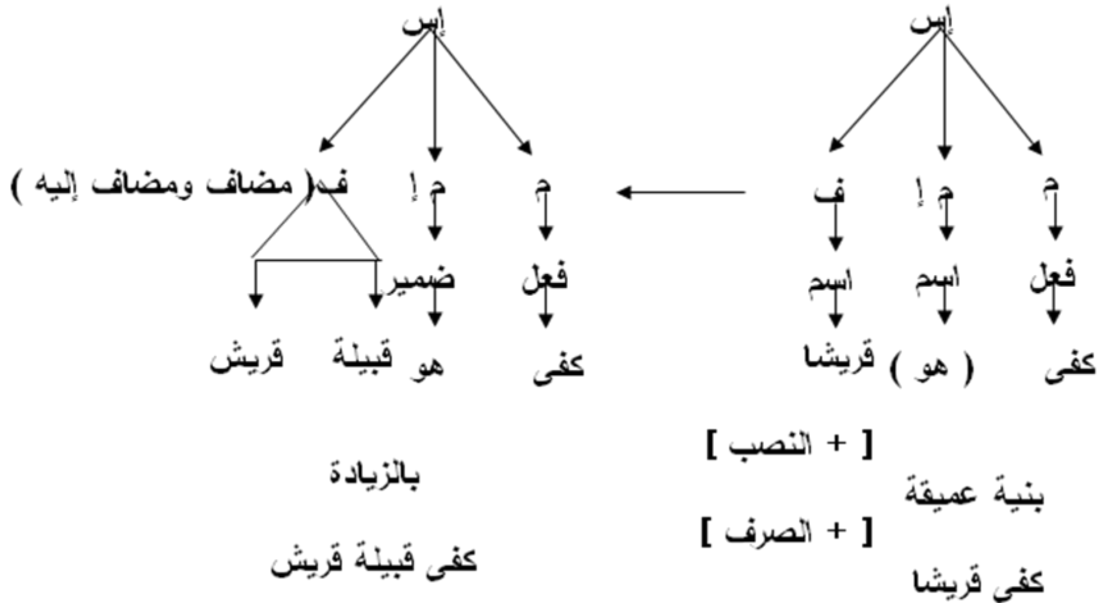
(5)سيبويه،**الكتاب**،ج3،ص250

ندلل على هذا الحديث من العلماء القدماء بذكر وشرح هذا الشاهد كما في الرسم التالي .



في البنية العميقة كما نرى أن الفضلة تشكل المقولة المتلازمة (جار ومجرور) وقد تم خرقها،–وشرحت سابقا– إذ إنه تم الاستغناء عن حرف الجر(من) وقريش لم تصرف، وهذا إن دل فإنما يدل على انتفاء الأصل في النظرية .

ولنحلل بطريقة أخرى على اعتبار أن البنية العميقة كما يقول علماء العرب (كفى قريشا) ونرى ايضا أن هذه البنية سينتفي اصلها ، والشكل الآتي يوضح النظرية



فكما نلاحظ في المخطط أن البنية العميقة هي " كفى قريشا" وبعد تحديد الخصائص المعجمية ل"قريشا" فحالتها النصب والصرف، وبناء على اقوال العلماء النابع من القواعد تمت الزيادة بإضافة قبيلة كما هو واضح في المخطط والذي شكل المقولة المتلازمة للمضاف والمضاف إليه، وبناء على تفسير العلماء تمت من هذه العمليات الداخلية

لنحصل على البنية السطحية التي انتفى أصلها كما في الشكل الآتي



بنية سطحية
كفى قريش

إن البنية السطحية التي تشكلت والتي هي "كفى قريش" و"قريش" هنا هي منزوعة الصرف ومنزوعة النصب، وقد ذكرنا في اختيار العلماء للبنية العميقة سواء كان ذلك على ف(الجار والمجرور) حيث خرقت المقولة، أو على ف(المضاف والمضاف إليه) حيث تتافت مع الأصل، وهذا بلا شك يدل على انتفاء الأصل.

3.4 حروف الجر

وهو من الحالات الإعرابية الخاصة بالأسماء، قال ابن مالك، وهو يذكر علامات الأسماء

بالجر والتنوين والندا، وأل ومسند للإسم تمييز حصل([1])

1.3.4الإضمار في حروف الجر

يقول سيبويه"ولا يجوز أن يضمر الجار"([2]) وعند ابن عقيل لا يجوز حذف حرف الجر، وإبقاء عمله إلا في رب ، بعد الواو، وقد ورد حذفها بعد الفاء، وبل قليلا([3])

وكما ذكرنا فإن الجار والمجرور من المقولات الخمسة عند الوعر، ونورد في هذا السياق قول الشاعر

وَبَلدَةٍ لَيس بها أَنِيسُ إَلّا اليَعَافِيرُ وإلّا العِيسُ([4])

أي ورب بلدة

ولا يجوز اضمار الجار ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل، وكان عندهم أقوى إذا اضمرت رب ونحوها في قولهم كما في الشاهد([5])

هنا وفي كل مثال نورده نثبت سبب تحدثنا في الفصل الماضي عن الأصول ، لكن تلك الدقة المنبثقة من النظرية جعلت مثل هذا الشاهد منافيا لما فيها .

فقد عملت المقولة المتلازمة كما ذكرنا في الأمثلة السابقة من مثال الجار والمجرور على الخرق ولا داعي لسردها فالمثال يعيد نفسه.

4.4 الإعراب بالتبعية

التوابع، هي: الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف، وهو ثان بإعراب سابقه من جهة

([1])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 16

([2])سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 263

([3])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج3، ص 26

(4)سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 263، النحاس ، **إعراب القران** ، ص407، ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص346، في معرض حديثه عن "إلّا" ولم ينسبه

([5])سيبويه ، **الكتاب**،ج1،ص263

واحدة، وخرج بهذا القيد المبتدأ، والمفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمت وأعلمت، فإن العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة واحدة([1])

1.4.4 النعت

الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وأحمق([2])، وهي كل لفظ يبين حالة الشيء، أو الشخص الذي تميزه عن غيره.

وللنعت أصول ذكرها النحاة منها ما يتصل به وبالمنعوت من مثل

أ- المطابقة في: الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وحكم النعت في مطابقته لمنعوته في الأحوال الخمسة الأخيرة كحكم الفعل مع فاعله تماما([3]).

ب- الرتبة: فالأصل الذي قرره النحاة هو أن يقع المنعوت (الموصوف)، ثم النعت (الصفة)، ولا يجوز تقديمه عليه، فإذا تقدم النعت وكان اسما، فإن المنعوت في هذه الحالة يعرب بدلا من النعت، يقول ابن عقيل" فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول: مررت بزيد كريم، ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول مررت برجل الكريم([4]).

ج- حذف المنعوت(الموصوف) فالأصل للمنعوت أن لا يحذف، قال الزمخشري " وحق الصفة أن تصحب الموصوف، إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره، حينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه"([5])

وأما الأمثلة الشعرية مما وقع فيها حذف المنعوت

([1])الجرجاني، **التعريفات**، ص 51

([2])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 190

([3])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 193

([4])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 192

(5)الزمخشري، أبو القاسم جار الله الخوارزمي (538هـ)(د.ت)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل**، شرحه وطبعه وراجعه يوسف الحامدي، مكتبة مصر للطباعة (د.ط)، ص 116

قال الشاعر

كأنّكَ مِنْ جِمَالِ بني أُقَيْشٍ   يُقَعْقَعُ خلفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ([1])

استشهد النحاس بهذا البيت، وهو للنابغة الجعدي، وموضع الشاهد فيه قوله (كأنك من جمال) حيث حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، والتقدير: كأنك جمل من جمال بني أقيش، وعليه أجاز النحاس أن يكون المعنى في قوله تعالى "رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأبْرَارِ "([2])

وتوفنا أبرارا مع الابرار، ثم حذف الموصوف (أبرارا) اكتفاء بعلم المخاطب به([3]).

فيجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إذا كان جملة أو شبهها وذلك إن ظهر أمر الموصوف ظهورا يُستغنى معه عن ذكره، وهو قول سيبويه حيث قال" وسمعنا من بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد: ما منهما واحد مات([4])،وتبعه في ذلك المبرد([5])، والنحاس كما مرّ.

أما من جهة النظرية فإن الحركة التحويلية ضمن المقولة المتلازمة يجب أن تنقل المقولة الرئيسية وليس الركن اللغوي الذي تحكمة هذه المقولة الرئيسية ، وإلا فأن التركيب العربي سيكون غير نحوي ، ومن المقولات الخمسة التابع والمتبوع (إسم الموصوف ، الصفة) ([6])، وقد شرحت سابقا.

---

(1)النابغة الجعدي، قيس بن عبدالله بن عدس(50هـ)(1998). **ديوان النابغة الجعدي**، جمعه وحققه وشرحه واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط1، ص126 ، الكتاب ج2، ص345

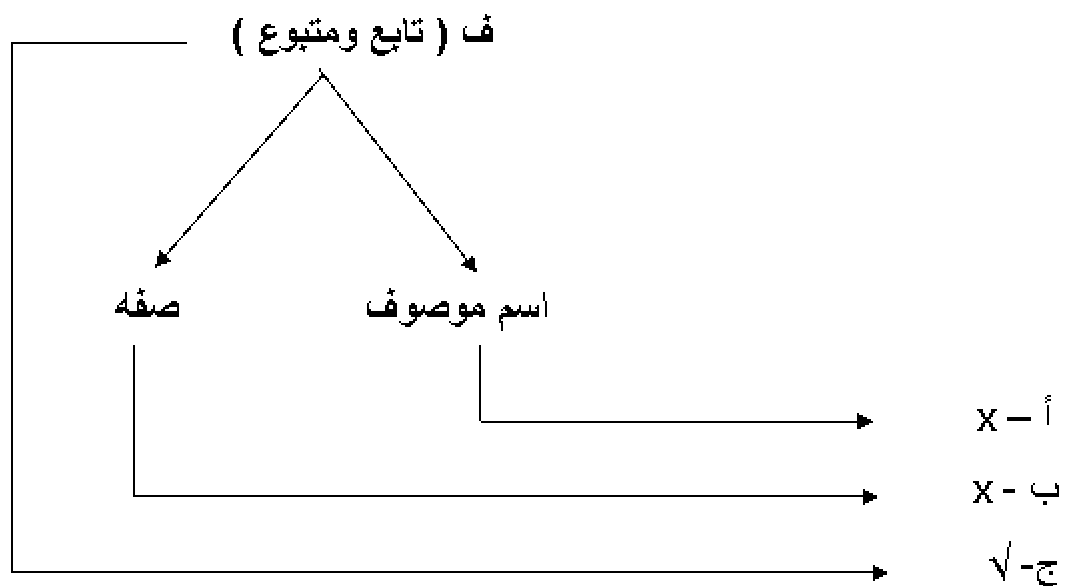
(2) **سورة آل عمران، آية 193**

(3) النحاس، **إعراب القرآن**، ص166

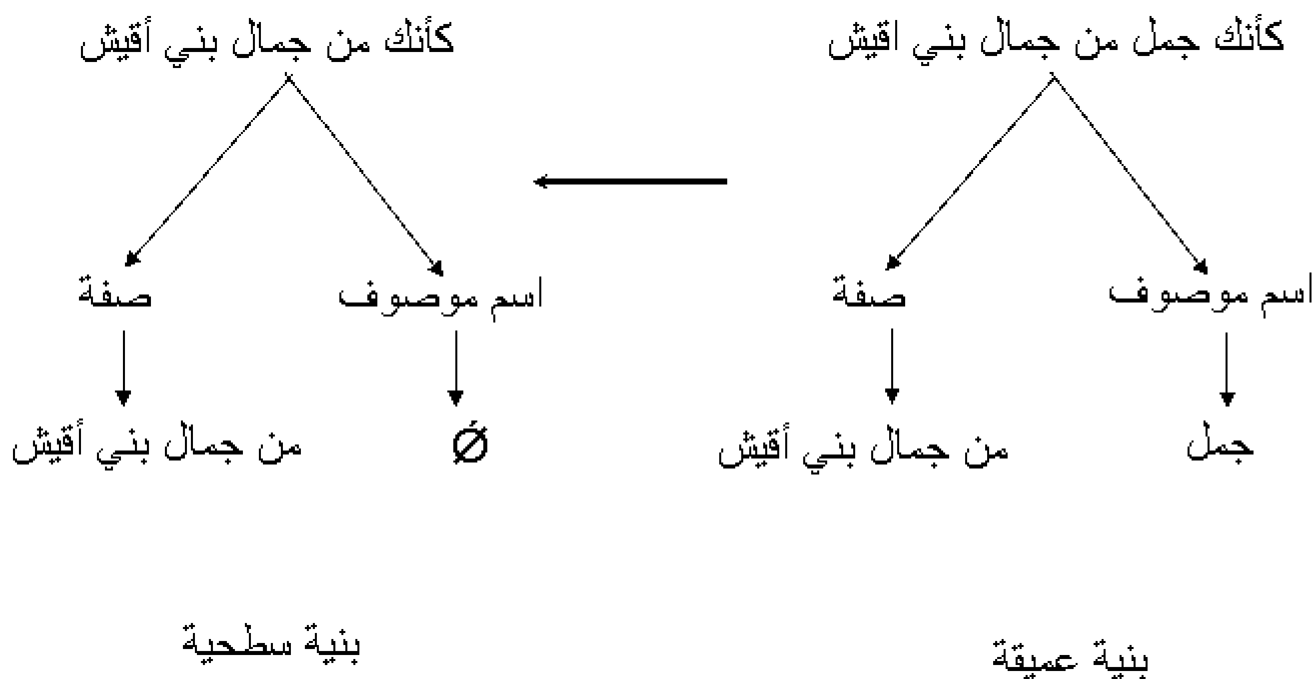
(4) سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص375

(5) المبرد، **المقتضب**، ج2، ص137

(6)الوعر ،**نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص124



والرسم الآتي يوضح الشكل السابق



ندقق في الكلام السابق وقت أن قال " وإلا فإن التركيب العربي سيكون غير نحوي " فنحن سنكون أمام الاحتمالات التالية :

1- التركيب العربي غير نحوي (وقد ورد كشاهد).

2- إن التركيب السابق لا يمثل المقولة المتلازمة للتابع والمتبوع أي ليس صفة ولا موصوف وحسب الضابط لهذه العملية التحويلية التي تخالف هذه المبدأ ستخرق مبدأ المقولة المتلازمة(وقد تم بحثه ورأيت آراء العلماء العرب فيه).

3- إنتفاء الأصل اللغوي .

ونترك بعد ما عرضنا للقارئ الحجج الاتجاه الذي يبتغي إختياره والسير فيه .

5.4 حروف المعاني

قسم سيبويه الكلم إلى: اسم، وفعل، وحرف وقال عن الحرف " حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل([1])

ويقسم ابن عقيل الحروف إلى حروف مختصة بمباشرة الأفعال، وأخرى مختصة بمباشرة الأسماء، وثالثة غير مختصة وإنما تباشر الأسماء والأفعال([2]). ولكل منها قوانين وضوابط محددة استنتجها القدماء بالاستقراء.

1.5.4 الحروف المختصة

من المقرر في الدرس النحوي كأصل من أصول اللغة أن في اللغة حروفا مختصة بمباشرة الأفعال المضارعة، وهي حروف الجزم، إذ يجزم الفعل المضارع الذي تباشره، وحروف النصب، وتنصب الفعل المضارع الذي تباشره

([1])سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 11

([2])ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص 20

1.1.5.4 حروف الجزم

وهي حروف محددة تؤدي وظيفة في الأفعال المضارعة التي تباشرها، وهذه الوظيفة، هي حالة إعراب تختص بها الأفعال ولا تكون إلا فيها؛ لأن الجزم في أصله اللغوي يعني القطع، قطع الحرف أو الحركة عن آخر الفعل

قال الشاعر :

مُحمدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نَفْس إذا ما خِفْتَ مِن قَوم تَبَالا ([1])

استشهد النحاس بهذا البيت، ولم ينسبه.

وموضع الشاهد في قوله (تفد) فالأصل فيه(لتفد) بلام الأمر المكسورة، وبجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها، ثم حذفت اللام، وبقي الفعل على ما كان عليه معها، وهذا خاص بالشعر عند سيبويه والكوفيين , وتبعهم في ذلك النحاس، فقد علل لحذف اللام من الفعل الأول "فاكتبوه" وثبوتها في الثاني "وليكتب" في قول الله تعالى ""يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللّهِ وَأَقْومُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ "([2]) بقوله: أبو جعفر أثبت اللام في الثاني وحذفها من الأول، لأن الثاني غائب والأول للمخاطبين، فإن شئت

---

(1) ابن سراج، **الأصول في النحو**، ج2، ص175 ولم ينسبه، وينظر ابن الانباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج2، ص544، وينظر سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص178، وينظر ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ج1،ص 275 وقال أنه لأبي طالب يمدح النبي صلى الله عليه وسلم، وينظر النحاس، **إعراب القرآن**، ص115

(2) **سوره البقرة آية 282**

حذفت اللام في المخاطب لكثره استعمالهم وهو أجود، وإن شئت أثبتها على الأصل، فأما الغائب، فزعم محمد بن يزيد انه لابد من اللام في الفعل إذا أمرته , وأجاز سيبويه والكوفيون حذفها، وانشدوا :

محمد تفد كل نفس ....البيت([1])

أن ذلك مما يجوز في الشعر الخاص، وهو قول الجمهور وعلى رأسهم سيبويه ([2])، وتبعهم في ذلك النحاس كما مرّ.

وفي هذا أيضا نعرض قول الشاعر

هجوت زبّانَ ثم جئت معتذراً   من سبّ زبان لم تهجو ولم تَدَعِ([3])

ولم ينسبه، والشاهد فيه "لم تهجو ولم تدع"، حيث لم يجزم الفعل"تهجو" مع أنه مسبوق بحرف جزم، على حين أكد علامة الجزم بعدها في الفعل "تدع".

وقد أورده النحاس عند قوله تعالى"وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَّا تَخَافُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى"([4])، وقال " ولا تخشى" إذا جزمت لا تخف، فللنحويين فيه تقديران: أحدهما وهو الذي لا يجوز غيره أن يكون مقطوعا من الأول، والتقدير الآخر أن يكون " ولا تخشى" ينوى به الجزم وتثبت فيه الياء

فكأنه أراد لم تهج بحذف الواو للجزم ثم أشبع ضمة الجيم فنشأت بعدها واو([5])

إن هذا الشاهد يوضح ما سبقه، من خلال الرسم الآتي

---

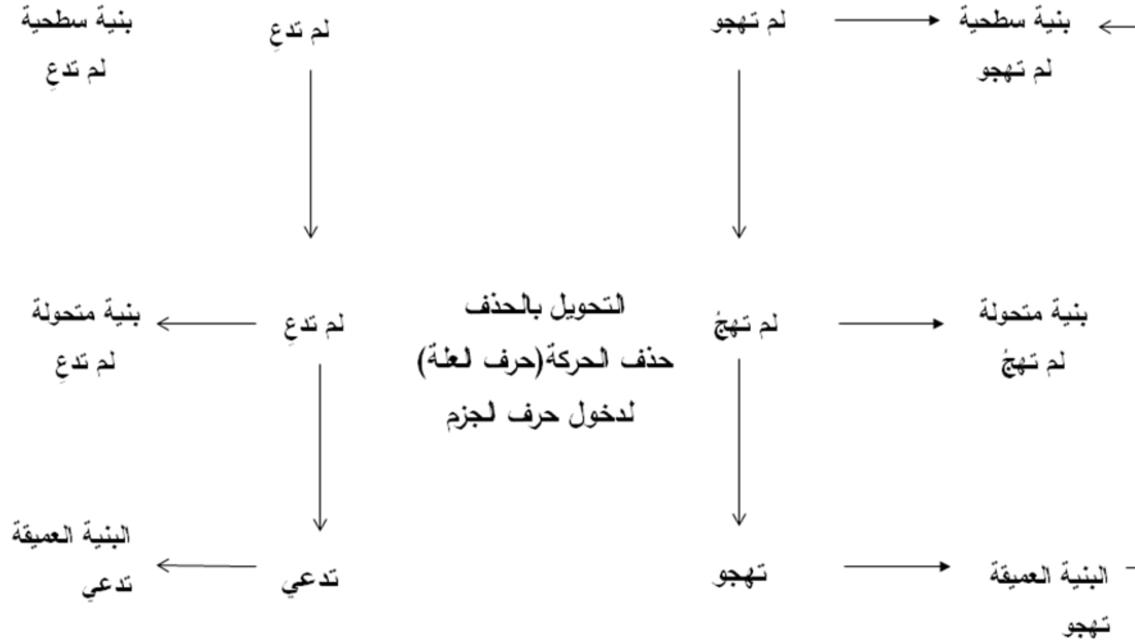
(1) النحاس، **إعراب القرآن**، ص115

([2]) سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص 8

(3) ينظر النحاس، **إعراب القرآن**، ص590، وينظر ابن منظور، **لسان العرب**، ج15، ص346، وقال قد أنشده الفراء، وينظر ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ج2، ص630

(4) **سورة طه، آية 77**

(5) النحاس، **إعراب القرآن**، ص590



فهذا المثال يشكل خرقا واضحا في البنية العميقة، إذ طبق الشاهد على القواعد من جهة "لم تدعِ"، فنرى البنية العميقة "تدعي" ثم تم التحويل بالحذف لدخول حرف الجزم ومن ثم خرجت البنية السطحية "لم تدعِ"، وهذا موافق لقواعد اللغة والنظرية، وجاء بالنقيض له في نفس الشطر من البيت " لم تهجو"، من جهة أخرى، إذ كانت البنية العميقة "تهجو" ثم كان الأصل أن يتم التحويل بحذف الحركة(أو حرف العلة)، لتكون البنية المتحولة" لم تهجُ"، ولكن هذا لم يتم، وظهرت البنية السطحية مثل البنية العميقة مع تعرضها لحرف الجزم، فلا هي خضعت لقواعد اللغة، ولا خضعت للبنية العميقة في النظرية، وهذا إن دل يدل على انتفاء الأصل وعدم ترابطه.

6.4 آلية إعراب الأفعال

من المعلوم في الدرس النحوي أن الأفعال الماضية وأفعال الأمر تلزم حالة واحدة، وهي البناء على اختلاف أحوالها، إذ إن الفعل الماضي يبنى على الفتح أو الضم أو السكون، وعملية إسناد الأفعال إلى الضمائر هي التي تحكم حالة البناء. وأما الفعل المضارع فإن حالة البناء تلزمه" إذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنيا فلم

تعمل فيه العوامل لفظا ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر؛ لأنها منها، وذلك قولك: لم يضربْنَ ولن يضربْنَ ويبنى أيضا مع النون المؤكدة كقولك: لا تضربًنَّ ولا تضربُنَّ" ([1])

رفع الفعل المضارع

تقع الأفعال المضارعة مرفوعة ما لم تُسبق بناصب أو جازم، إلا أن النحاس أورد مثالا جُزم فيه الفعل المضارع مع أنه غير مسبوق بجازم

قال امرؤ القيس :

فاليَومَ أَشرَبْ غَيرَ مُستَحقِبِ   إثماً مِنَ الله ولا وَاغِلِ ([2])

استشهد النحاس ببيت امرئ القيس السابق، وموضع الشاهد قوله (أشرب)، حيث سكن الشاعر حرف الإعراب (الباء) لغير الجزم، وعليه خرّج النحاس قراءه أبي عمرو في قوله تعالى " قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّيَ وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ"([3]) بإسكان الميم للتخفيف ([4]).

قال النحاس في حديثه عن الآية الكريمة: "وحكى الكسائي والفراء (أنلزمْكموها) بإسكان الميم الأولى تخفيفاً، وقد أجاز سيبويه مثل هذا وأنشد :

فاليوم أشرب غير مستحقب([5])

اختلفت أقوال النحاة في جواز إسكان حرف الإعراب من الأسماء والأفعال الصحيحة كما هو في الحال في الشاهد الذي معنا

وقول المبرد عن الشاهد بأن الرواية الصحيحة للبيت (فاليوم أسقى)([6]).

---

(1)ابن يعيش،موفق الدين بن يعيش النحوي، **شرح المفصل للزمخشري**،ج4، ص215

(2)امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**، ص134، بروايه فاليوم أسقى , وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه , والكتاب ج4، ص204

(3) سورة هود، آية 28

(4) العكبري، أبو البقاء العكبري (616هـ)(1996)، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق ودراسة محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج1، ص660

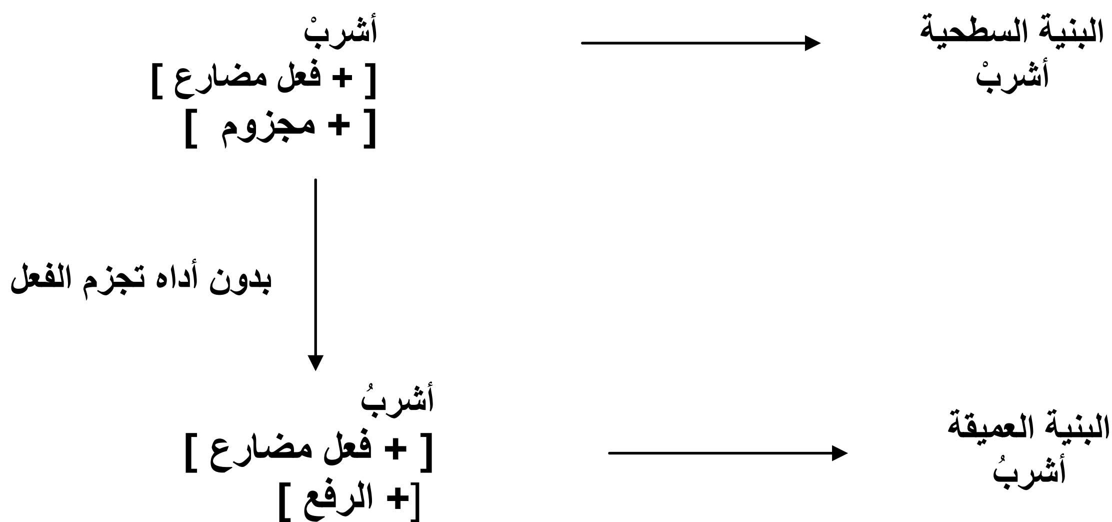
(5) النحاس، **إعراب القرآن**، ص415

(6) ينظر رأي المبرد في البغدادي، **الخزانة**، ج 4 ، ص106

وقد قال فيه أي سيبويه إنه قد يسكن بعضهم في الشعر ويُشِمّ وذلك في قول الشاعر(1). وفي اللباب فسكّن وقال الرواية فأشرب(2) .

وفي شرح شذور الذهب قال فليس قوله أشرب مجزوما وإنما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربع بالضم من قوله أشرب غير منزلة عضد بالضم فإنهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما يقال فيه عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربع بالضم وربع بالإسكان(3) .

فهنا البنية العميقة هي أشرب ولم يتعرض هذا الركن لأي عملية تحويلية سوى أن البنية السطحية ظهرت أشرب بإحلال الضمة بالسكون وقد قدمنا آراء العلماء القدماء في هذا وبقي أن نقدم إنتفاء أصلها كما سنرده في هذا الشكل .



(1)سيبويه، **الكتاب** ،ج1 ، ص384

(2)العكبري ، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، (1995)،**اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ،ط1،ج2،ص110

(3)ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (1984) ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ،ط1 ،ج1 ، ص 17

فالبنية العميقة هي "أشربُ" ولم تتعرض هذه البنية لأي عامل جزم سوى أنها ظهرت في البنية السطحية "أشربْ" ، وهذا يدل على انتفاء الاصل، أما فيما لو اعتبرنا أن البنية العميقة "أشربْ" فننكر بذلك عوامل الجزم، وهو لايمكن أن يتوافق مع قواعد اللغة وأصولها.

وكما أسلفنا الذكر فلم يتعرض هذا الركن لأي من عمليات التحويل أو دخل عليه أداة تجزمه في الظاهر أو العمق، فلما دل على أنه شاهد دل على انتفاء الأصل .

7.4 التنازع في العمل

وهو عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو ضربت وأكرمت زيدا، فكل واحد من "ضربت"، و"أكرمت" يطلب "زيدا" المفعولية(1).

ومما ذكره النحاس

أَثَعلَبةَ الفَوارِسِ أو رِياحاً عَدَلتَ بِهِمْ طُهَيّةَ والخِشَابَا(2)

وقد أورده النحاس عند قوله تعالى "فَتَوَلَّى بِرُكْنِهِ وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ "(3)

وقال في قوله "وقال ساحر أو مجنون" على إضمار مبتدأ، وأبو عبيدة يذهب إلى أن "أو" بمعنى الواو، قال: هذا تاويل عند النحويين الحذاق خطأ وعكس المعاني، وهو مستغنى عنه ولا ومعناها، وأنشد الشاهد(4).

وهنا أناقش الشاهد من زاوية أخرى غير التي أوردها النحاس ولكن الشاهد ورد ككل وليس فقط موضع الشاهد، وأبدأ بما قاله سيبويه"أعندك زيد أو عندك عمرو أو عندك خالد؟ كأنك قلت: هل عندك من الكينونات شيء فصار هذا كقولك: أتضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا، ومثل ذلك: أتضرب زيدا أو عمرا أو خالدا؟ وتقول: أعاقل عمرو أو عالم وتقول: أتضرب عمرا أو تشتمه؟

---

(1)ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص116،ص117

(2)جرير، **ديوان جرير**، ص66

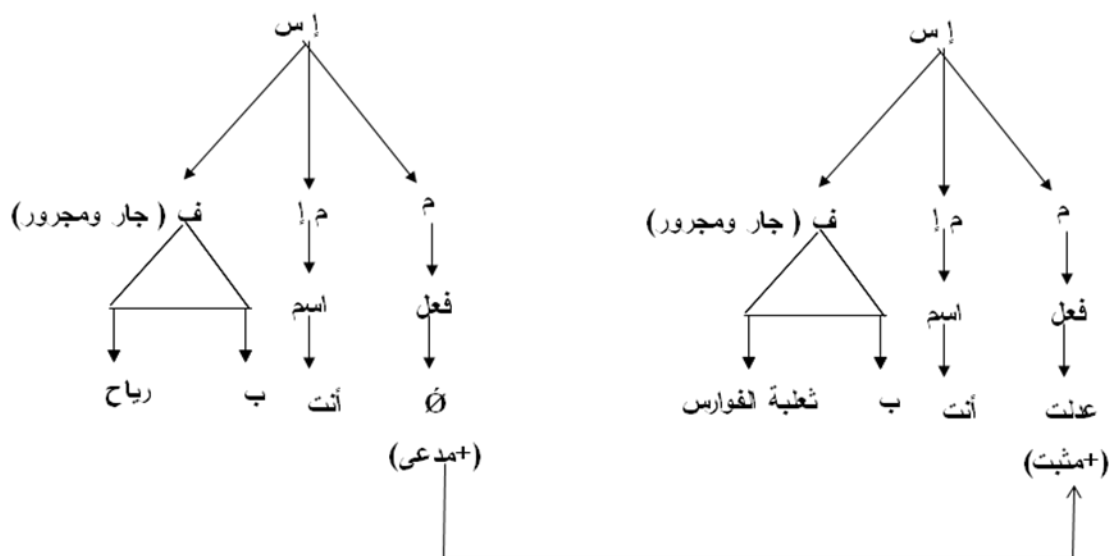
(3)**سورة الذاريات، آية 39**

(4)النحاس، **إعراب القرآن**، ص1035

تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين والفعل بينهما؛ لأنك قد أثبت عمرا لأحد الفعلين كما أثبت الفعل هناك لأحد الإسمين، وادعيت أحدهما كما ادعيت ثَمَّ أحد الاسمين، وإن قدمت الاسم فعربي حسن، وأما إذا قلت أتضرب أو تحبس زيدا؟ فهو بمنزلة أزيدا أو عمرا تضرب وينشد الشاهد(1).

أود من القارئ أن يركز وقت أن قال سيبويه تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين والفعل بينهما؛ لأنك قد أثبت عمرا لأحد الفعلين كما أثبت الفعل هناك لأحد الإسمين، وادعيت أحدهما كما ادعيت ثم أحد الاسمين؛ ذلك لأن الشاهد الذي نناقشه هو الفعل "عدل"، وهنا نطالب النظرية التوليدية التحويلية أن تحدد من المثبت للفعل ومن المدعى له، كونها تصف هذه البنية العميقة، أما أهل اللغة فلا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما، فمذهب البصريين إلى أن الثاني أولى به لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه(2).

إن انتفاء الأصل يمثل على النحو الآتي



بنية عميقة

مذهب البصريون

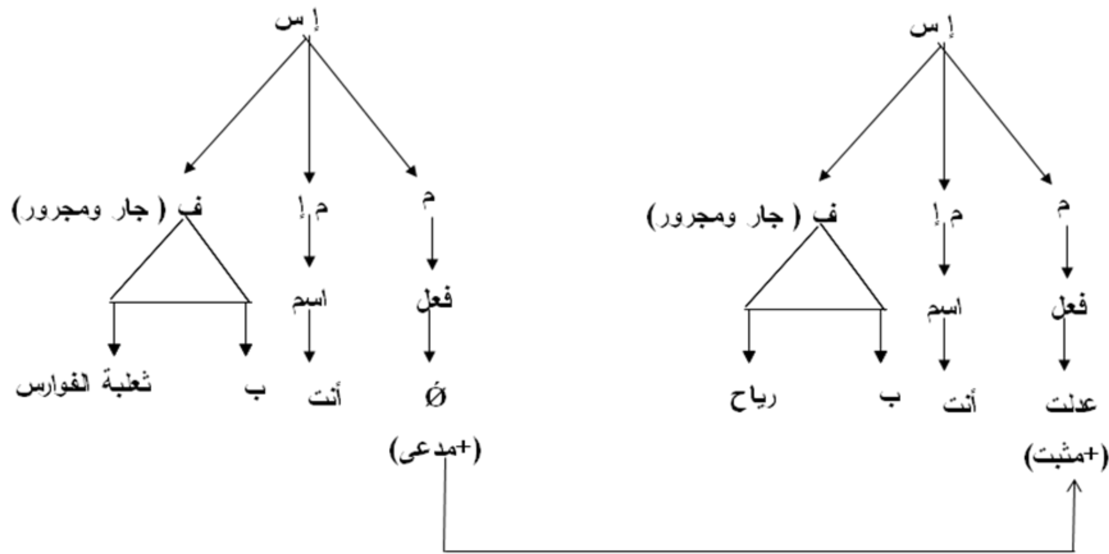
أثعلبة الفوارس او رياحا عدلت بهم

---

(1)سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص183

(2)ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص118

إن المخطط السابق يمثل خرقا في النظرية التي تذكر أنها تصف البنية العميقة، فاللغة واجهت خلافا فيمن يكون احق للفعل الأول أو الثاني لقربه أو لتقدمه، لكن النظرية التي تدعي أنها تصف البنية العميقة فنرى من خلال المخطط السابق أن الفعل"عدل" هو مثبت ل"ثعلبة الفوارس" ومدعى"لرياح" أي أن البنية العميقة لرياح تتشكل من إيجاد علاقة تربط الفعل المثبت بالفعل المدعى(المحذوف)، وهذا لا يتوافق مع قوانين التكوين والتفريغ والمعجم أي المرحلة الأساسية من تشكيل البنية العميقة هذا من اتجاه نظرة أهل البصرة، أما اتجاه أهل الكوفة فيتمثل بالرسم الآتي، وهو متوافق مع ما ذكر سابقا سوى أن الفعل المثبت "عدل" هو "لرياح"، والمدعى هو "لثعلبة الفوارس، وبهذا يتشكل انتفاء الأصل في مسألة التنازع في العمل.



بنية عميقة

مذهب الكوفيون

أثعلبة الفوارس او رياحا عدلت بهم

8.4 مسألة كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى او معنى فقط

ونورد في هذه المسألة قول الشاعر

في كِلْتِ رِجلَيها سُلَامَىْ وَاحِدِهِ(1).

وقد أورده النحاس ولم ينسبه عند قوله تعالى"كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَراً "(2)، وقال المعنى أكل الجنتين، أو الجنتين(3)،

ذهب الكوفيون إلى أن "كلا، وكلتا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل "كلا" كل فخففت وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء في كلتا للتأنيث والألف فيهما كالألف في الزيدان والعمران ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة، واحتج الكوفيون على أنهما مثنيان لفظا ومعنى وأن الألف فيهما للتثنية بالشاهد المذكور، وقالوا قوله كلتَ تدل على أن كلتا تثنية.

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية والألف فيهما كالألف في عصا ورحا، واحتجوا بأن قالوا الدليل على أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية أن الضمير تارة يرد إليهما مفردا حملا على اللفظ وتارة يرد إليهما مثنى حملا على المعنى، فأما رد الضمير مفردا حملا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرا ومثاله الآية السابقة فقال أتت بالإفراد حملا على اللفظ ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول آتتا كما تقول الزيدان ذهبا(4)،

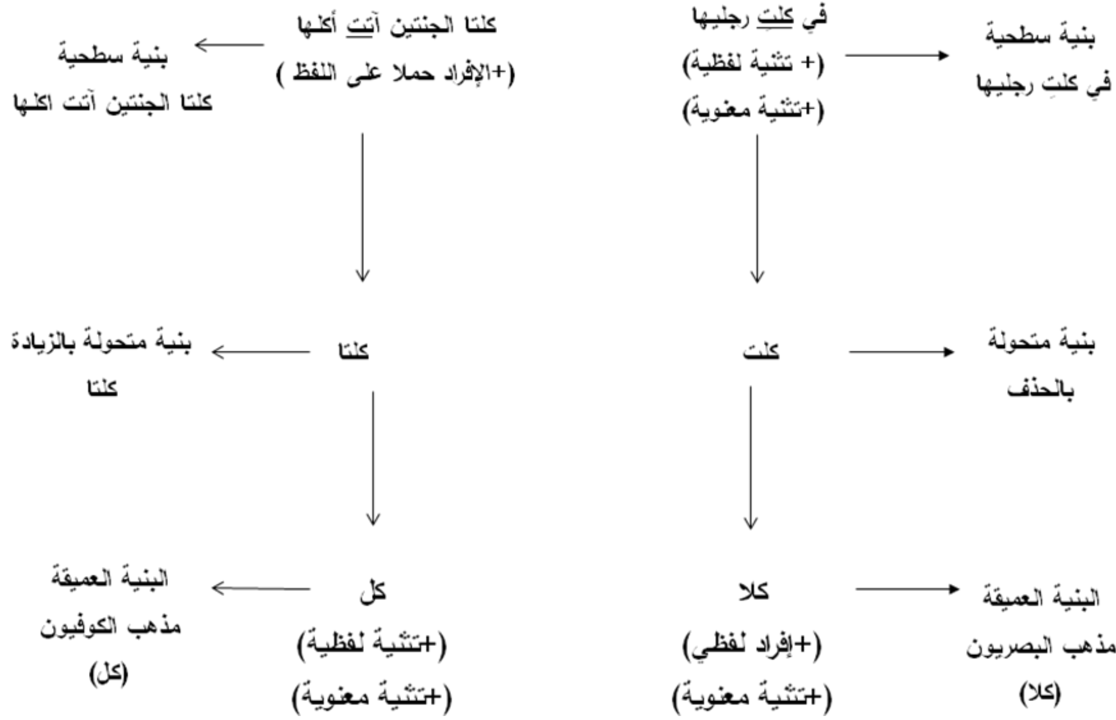
وسنأخذ بحجة كل طرف ونبين انتفاء الأصل من خلال الآتي

(1)ينظر النحاس، **إعراب القرآن**، ص542، وينظر ابن منظور، **لسان العرب**، ج15،ص227، في معرض حديثه عن "كلّا"، وينظر ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج2، ص439

(2)**سورة الكهف، آية 33**

(3)النحاس، **إعراب القرآن**، ص542

(4)ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ج2، ص439



فكما نرى في المخطط السابق فإن البنية العميقة حسب مذهب البصريين هي "كلا" وهي ذات إفراد لفظي وتثنية معنوية، ثم حدث حذف من خلال قوانين التحويل فأصبحت "كلت" بنية متحولة بالحذف، ومن ثم خرج الشاهد في البنية السطحية " في كلتِ رجليها" يحتوي على السمات الآتية: تثنية لفظية، وتثنية معنوية، وإذا ما عدنا إلى البنية العميقة نرى كيف اختلفت السمات بين البنية السطحية والبنية العميقة، وهذا مخالف لقواعد التكوين إذ كيف يتم تحديد الصفات والخصائص المعجمية والدلالية والنحوية وتخرج البنية السطحية مخالفة لهذه الخصائص؟!

ونرى في الشق الايسر أن البنية العميقة على مذهب الكوفيين هي "كل" وهي ذات تثنية لفظية وتثنية معنوية، ثم حدثت الزيادة من خلال قوانين التحويل فأصبحت "كلتا" بنية متحولة بالزيادة، ومن ثم خرج الشاهد في البنية السطحية " كلتا الجنتين آتت أكلها" يحتوي على سمة الإفراد حملا على اللفظ، مع أن بنيته العميقة قد حددت من خلال قواعد التكوين بأنها تحتوي على سمات التثنية المعنوية والتثنية اللفظية، وهذا أدى إلى قطع السمات بين الأصل والفرع، وهذا مخالف للأصول في النظرية.

وأما إذا احتج طرف بأن البنية العميقة تتفق باختلاف الشاهد الذي عرضت في البنية السطحية، نقول "نعم" وأود أن أطرح سؤالا أيمكن أن تحدد النظرية البنية العميقة لها؟ فمطعونٌ في كل بنية عميقة تحددها، كما أن كل بنية عميقة مسؤولة عن كل الإتجاهات التي تنبع منها، لا تعالج طرف من جهة لتهمل وتهمش الآخر من الجهة الأخرى.

الخاتمة والنتائج

بعد أن عرضت الدراسة ما بين النظرية التوليدية التحويلية والأصل اللغوي من أفكار وقواعد، وقامت الدراسة على تحليل الشواهد من خلال تطبيق القواعد (اللغة والنظرية) على الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، لنفي أو إثبات الأصل. ترى الدراسة النتائج الآتية:

1- إن الشواهد الشعرية الواردة في كتاب إعراب القرآن للنحاس تؤكد انتفاء الأصل ما بين البنية العميقة والبنية السطحية، وذلك في قضية الابتداء بالنكرة في باب المبتدأ والخبر، كما هي في وقوع اسم إنّ نكرة، ووقوع اسم كان نكرة، وعمل كأن المخففة في باب النواسخ، حيث تغيرت السمات الداخلية (المكون الأساسي) ولم تتوافق مع السمات التي ظهرت في البنية السطحية(بعد تطبيق قوانين التحويل) كما هو وارد في التحليل هذا من جهة النظرية، ومن جهة اللغة يتضح لنا بالوصف عدم الترابط بين القواعد الموضوعة والشواهد السابقة، الأمر الذي أدى إلى انتفائه أيضا.

2- إن الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن للنحاس لوقوع اسم كان نكرة لا يتفق مع الضوابط المفروضة على الأركان اللغوية التي وضعها تشومسكي، فإن الشاهد بعد تحليله على النظرية أدى إلى خرق هذه الأركان وتقدم على اسمه؛ ومن ثم فإن "كان" كفعل ناقص لا يتفق مع الضوابط التي وضعها تشومسكي والتي هي موافقة لضوابط اللغة الإنجليزية كما ذكرها الوعر.

3- انتفاء الأصل في المقولة المتلازمة، وخرق بنيتها العميقة، وذلك تمثل في المقولة المتلازمة(الصفة والموصوف)عند الحديث عن الشاهد الشعري في كتاب إعراب القرآن للنحاس في باب النعت، كما هو في التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر، والمقولة المتلازمة(المضاف والمضاف إليه) عند الحديث عن المضاف والمضاف إليه في باب الإضافة، والمقولة المتلازمة(الجار والمجرور) عند الحديث عن الممنوع من الصرف، وعند الإضمار في حروف الجر، كما هو وارد في التحليل.

4- إن الشاهد الشعري الوارد في كتاب النحاس لوقوع اسم كان تامة أو زائدة للتوكيد يؤكد بالتحليل عدم الوصول إلى البنية العميقة ل"كان" وتحديد سماتها وخصائصها النحوية والدلالية والمعجمية، كما هو أيضا في إعمال لا عمل ليس حيث لم يتوصل إلى البنية العميقة ل"ليس".

5- إن مسألة نائب الفاعل تشكل حلقة ضعيفة في النظرية التوليدية والتحويلية، حيث تم حذف ركن أساسي من الأركان اللغوية، وليست هذه المعضلة، بل أن يتم تعويض هذا الركن الأساسي المحذوف وهو الفاعل بركن آخر يحتوي على صفات وسمات تختلف عن فاعلية الركن المحذوف، وهذا مما يشكل انقطاع وانعدام الصلة بين البنية العميقة والبنية السطحية كما هو واضح في التحليل.

6- إن الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن للنحاس لوقوع"إنّ" بمعنى "نعم" يؤكد بالتحليل انتفاء الأصل حيث تم عمل قانون التحويل (التعويض) "إنّ" ب"نعم"، إلا أن انتفاء الأصل هو عمل "نعم" في البنية العميقة بعد أن تم تعويضها، وكما ذكرنا في التحليل فإن الأصل في العمل المعوض، فإذا كان غيره دل على انتفاء الأصل، هذا من جهة النظرية، أما من جهة اللغة فلا شك أن عمل "إنّ" كما هو معلوم لا يتوافق مع الشاهد المذكور في كتاب إعراب القرآن للنحاس وأدى إلى انتفاء الأصل كما هو في الوصف.

7- إن الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن للنحاس لحذف تاء تأنيث الفعل يؤكد انقطاع الصلة بين البنية العميقة والبنية السطحية، سواء كان ذلك بالتعويض أو الحذف أو بدونهما كما أوردنا في التحليل، كما يرد بالوصف انتفاؤه من جهة اللغة وعدم انتظامه مع القواعد الموضوعة.

8- التضارب الواضح بين النظرية التوليدية التحويلية والنحاس عند الحديث عن الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن للنحاس في باب الإختصاص من حيث تحديد البنية العميقة، ففيما ذهبت النظرية إلى أن البنية

العميقة"النازلين" بنية متحولة، كما هو في التحليل، وفي الوصف عدّها النحاس وعلماء اللغة من الأجوبة التي لا مطعن فيها من جهة الإعراب.

9- إن الشاهد الشعري الوارد في كتاب النحاس للغة أكلوني البراغيث يؤكد انتفاء الأصل على مذهب الجمهور كما هو في التحليل، أما اذا اعتبرنا أن الأصل هو أن يتصل الضمير بالفعل ليدل على فاعله فلا خلاف انها تتفق مع النظرية، وأما من جهة اللغة فيشكل انتفاؤها بأنها لا تتوافق مع القواعد والضوابط فيها.

10- إن الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن للنحاس في قضية حروف الجزم، يشكل خرقا واضحا كما ذكرنا في البنية العميقة، إذ طبق الشاهد القواعد من جهة "لم تدعِ"، وبالنقيض له بعدم تطبيق القواعد في نفس الشطر من البيت" لم تهجو"، من جهة أخرى، وهذا مما لا شك فيه يثبت انتفاء الأصل للنظرية كما هو لقواعد اللغة.

11- إن الشاهد الشعري الوارد في كتاب النحاس في قول امرئ القيس"فاليوم أشربْ"، يؤكد أن البنية العميقة لم تتعرض لأي عملية تحويلية، إلا أن البنية السطحية ظهرت"أشربْ" بالجزم، وهذا إن دل يدل على انتفاء الأصل، وأما ادعاء أنها تحولت عن طريق الحذف–حذف حركة– فما العامل المؤثر في ذلك، وأما ادعاء انها هي الأصل فسيفضي إلى نسف قضية العامل.

12- إن النظرية التوليدية التحويلية، والتي تعد نفسها بأنها تستطيع أن تصف البنية العميقة نراها تقف عاجزة في باب التنازع في العمل كما ذكر في التحليل في الشاهد الشعري الوارد في كتاب إعراب القرآن للنحاس.

13- إن البنية العميقة ل"كلا" و"كلتا" لا يمكن تحديدها في النظرية، إذ أن كل طرح في البنية العميقة سواء كان ذلك على مذهب البصريين او مذهب الكوفيين سيواجه من الأمثلة ما يناقضه، وبذلك يؤدي إلى خرق البنية العميقة وعدم ارتباطها بالفرع.

14- تتفق النظرية مع ما جاء به النحاس وعلماء اللغة ومنهم سيبويه في قضية الاشتغال، وفي الشاهد الشعري الوارد"الذئبُ أخشى" أنه أقرب إلى الرفع كما

كان إلى في الإبتداء إلى النصب أبعد، إلا أن انتفاءها من جهة النظرية يتمثل بعدم القدرة على التمايز بين البنى العميقة الموجودة، وإن كنت ذكرت البنية العميقة في جهة التحليل، لكننا لا نستطيع الجزم بواقعيتها.

15- إن النحاس وأهل الإختصاص في اللغة العربية من القدماء استوعبوا قدرات اللغة وعظمها، فلما حدوها بقواعد علموا أن منها ما يشذ، أو لا يتوافق مع الضوابط، لذا لم يرفضوه أو يحكموا على عدم جوازيته من الناحية النحوية، بل جعلوا لكل ذلك طريقا وسبيلا وأحيانا حجة، لا كما تنظر النظرية التوليدية التحويلية إلى الجانب المنطقي الرياضي البحت في التعامل مع اللغة.

16- إن الشواهد الشعرية الواردة في كتاب إعراب القرآن للنحاس والتي ذكرت في الفصل الثاني "انتفاء الأصل في العلاقات الإسنادية" و في الفصل الذي يليه "انتفاء الأصل في مكملات العلاقة الإسنادية " و في الفصل الأخير " انتفاء الأصل في أبواب أخرى" ليؤكد انتفاء الأصل من جهة اللغة، وذلك بالوصف في الفصول السابقة.

17- إن انطلاق النظرية من مبدأ ثنائية التركيب يعتمد على القواعد، والقواعد التي وضعها أصحاب اللغة لم تركز في هذا الجانب، وأما من نظر من المحدثيين وأعاد كتابة بعض القواعد لتتوافق مع النظرية فهي إن توافقت في اتجاه نراها تختلف في اتجاهات كثيرة، وعليه نرى أن من الظلم أن نلبس اللغة ما تعف عن لمسه، بدعوى أنها تتفق أو تختلف مع أي نظرية، ولست هنا في جانب الإنكار من المحاولة والتجريب، بل يجمعنا معهم كلمة الوصول إلى الحقيقة وهي غايتنا وغايتهم.

18- كما ذكرنا في بداية الفصل الأول الشروط الأساسية الواجب توافرها لكي تكون أي دراسة علمية والتي ذكرها العبابنه، فنرى عند تطبيق النظرية التوليدية التحويلية أنها غير قادرة على أن تكون شاملة-إلا تفسيرا-، وينتزع منها الاتساق كثيرا-كما في الشواهد السابقة-، كما أنها لا تشكل في معظم تحليلاتها الأولوية الاقتصادية إذا ما قورنت بقضية النحو العربي القديم.

19-إن الشواهد الشعرية السابقة على انتفاء الأصل من جهة اللغة العربية لتؤكد فهم علماء اللغة وأصحاب الاختصاص لها ولقدرة عطائها وعظم قدرها ورفعته، ودليل ذلك أنهم لم يتحرجوا من ذكر المعاني والبناء الداخلي للجملة قبل أن تولد النظرية التوليدية التحويلية، ولا تشكل معضلة أمامهم؛ وبهذا فإن انتفاء الأصل حجة لهم لا عليهم، أما انتفاء الأصل بالنسبة للنظرية التوليدية التحويلية فيشكل صدمة لها، بل وخنجرا في عمق جوهرها، وبذلك نؤكد على انتفاء الأصل في البنية العميقة، الذي به نثبت واقعا انتفاء النظرية، وبهذا فمثل هذه النظرية غير صالحة للاستخدام أو التداول في اللغة العربية.

المراجع

القرآن الكريم

الأزهري، زين الدين خالد بن عبدالله(905هـ)،(2000).**شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق: محمد باسل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأعشى، ميمون بن قيس،(1968)، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق محمد حسين حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع.

امرؤ القيس، حندج بن حجر،(565م)(2004)، ديوان امرئ القيس، ضبطه محمد حماسه وصححه مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن (577هـ)(1957). **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية (د،ط).

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن (577هـ)(1999). أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قداره،شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان، ط1.

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن (577هـ)(1999).**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

باقر، مرتضى جواد، **جوانب من نظرية النحو لتشومسكي**، جامعة البصرة، (د، ت).

البحتري، أبو عبادة البحتري، **حماسة البحتري** ، تحقيق محمد نبيل طريفي ، دار صادر، بيروت، ط1.

البغدادي، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، عبد القادر البغدادي(1997)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4

التهانوي، محمد علي(1191)(1996) . **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان ، ط1.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف (816هـ) (1952) . **التعريفات**، دار الشؤون الثقافية، بغداد – العراق، (د،ط).

جرير، ابن عطيه الخطفي (114هـ)، **ديوان جرير**، شرحه وقدَّم له: مهدي محمد ناصر الدين، الدار الكتب العلمية، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (392)(2007). **الخصائص**، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث – القاهرة ،(د، ط) .

ابن جني، أبو الفتح عثمان(392هـ)،(1969).**المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود.عبدالحليم إسماعيل الشلبي،المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان ، (1985)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق:حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1.

حسان بن ثابت، **ديوان حسَّان بن ثابت**،(د،ت)، المركز الثقافي اللبناني،ط1

الخنساء، تماضر بنت عمرو السلمية(24هـ)(1963).**ديوان الخنساء**. دار صادر ، بيروت،(د، ط).

الخرنق بنت بدر بن هفان، **ديوان الخِرْنَق بنت هفَّان**(1990)، محقق يسري عبدالغني عبدالله، دار الكتب العلمية، ط1.

الخولي، محمد (1981)، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار المريخ، الرياض،

ذو الرمة، غيلان بن عقبة(117هـ)(1995). **ديوان ذي الرُّمَّة**، تحقيق صالح عبد القدوس، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1.

الراجحي، عبده (1988)، **النحو العربي والدرس الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الرقيات، عبيدالله بن قيس(75هـ)(د،ت)، **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات**، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د،ط).

الزبيدي، سعيد جاسم (1997). **القياس في النحو العربي** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

الزجاج، أبو إسحاق(311هـ)(1988). **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق د:عبدالجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط1.

زكريا، ميشال (1982)، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية النظرية الالسنية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله الخوارزمي (538هـ)(د.ت)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل**، شرحه وطبعه وراجعه يوسف الحامدي، مكتبة مصر للطباعة (د.ط).

ابن السراج، محمد بن سهل،(1973) **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف.

أبو السعادات، **الأمالي الشجرية**، هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات، تحقيق ودراسة د/محمود محمد الطناحي، ط1.

ابن سلام، محمد الجمحي (231هـ)(1980). **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: أحمد محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د،ط).

سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر(180هـ)(2004). **الكتاب**، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد المرزبان(385هـ)(1974). **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،(د،ط)

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (911هـ)(1976). **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن(911هـ)(1998). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي ،جلال الدين عبدالرحمن (911هـ)(د،ت)،**الإتقان في علوم القرآن** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة المشهد الحسيني، د،ط، ج2، ص 67

عبابنه، يحيى عبابنه، وآمنه الزعبي (2008)، **علم اللغة المعاصر**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ط1.

ابن عصفور،علي بن محمد، (1998)، **المقرب، ومعه مثل المقرب**، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله (769 هـ) (2009) . **شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** ، تأليف محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، (د،ط).

العكبري، أبو البقاء العكبري (616هـ)(1996)، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق ودراسة محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

العكبري ، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، (1995)،**اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ،ط1.

العكْلي، النَّمر بن تولب العكْلي،(2000)، **ديوان النَّمر بن تولب**. جمع وتحقيق الدكتور:محمد نبيل طريفي دارصادر، بيروت، ط1.

عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، عالم المعرفة، جدة، ط1.

الفاكهي، عبدالله الفاكهي، (1996)، **الفواكه الجنية على متممة الآجرومية**، دار المشاريع.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي،(1995)، **الجمل في البحث** ، تحقيق فخر الدين قباوة.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(207هـ)(1983)، **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، ط3.

الفرزدق، همام بن صعصعه (114هـ)، (1987)، **ديوان الفرزدق** . شرحه وضبطه وقدم له : علي ضابط فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

القاسمي، خير الدين فتاح عيسى القاسمي، **نفي الدليل في أصول النحو وقواعده**، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد7، العدد3، لسنة 2012.

القرطبي، أبو عبدالله محمد أحمد الأنصاري (471 هـ) (د.ت) . **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، دار الشعب، دمشق.

القزويني،جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعيد الدين بن عمر القزويني، (1998). **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار إحياء العلوم، بيروت، ط4.

الكفوي، أبو البقاء أيوب موسى الحسيني (1094هـ) (1998)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط2 .

الكناعنة، عبدالله محمد طالب(2007)، **الصراع بين التراكيب النحوية– دراسة في كتاب سيبويه**، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، ط1.

ليونز، جون ليونز، ترجمة وتعليق حلمي خليل (1985)، **نظرية تشومسكي اللغوية**، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ط1.

المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد(285)،(د،ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن مجاهد،**السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2،

مصطفى،إبراهيم، وأحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

ابن مقبل، **ديوان ابن مقبل**، شرح مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، ط1.

أبو المكارم، علي (2006)، **أصول التفكير النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

ابن منظور، جمال الدين بن أبي الفضل (711هـ) (د,ت). **لسان العرب**، عناية وتصحيح أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، وموسوعة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، ط3 .

النابغة الجعدي، قيس بن عبدالله بن عدس(50هـ)(1998). **ديوان النابغة الجعدي**، جمعه وحققه وشرحه واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(338هـ)(2011)، **إعراب القرآن**، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الانصاري(761هـ)،(د.ت). **أوضح المسالك في ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق

أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د،ط).

ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (1984) ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ،ط1.

الهذليون،(1969)، **ديوان الهذليين**، تأليف: زكريا عناني، الدار القومية، القاهرة ،

الوعر، مازن الوعر(1987) . **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية** ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق، ط1.

ياقوت، أحمد سليمان (1922)، **في علم اللغة التقابلي**، دار المعرفة، الإسكندرية.

ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي (643هـ)(1973). **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة الوطنية بحلب.

ابن يعيش،موفق الدين بن يعيش النحوي(643هـ)(2001). **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان،ط1.